هُـراء الـرأي العام

بين

نيِّـرة أشرف وصفية السادات

الكتاب: **هُـراء الـرأي العام بين نيِّـرة أشرف وصفية السادات**
المؤلف: **المستشار / بهاء المري**
الطبعة الأولى 1445 هـ - 2023 م
تدقيق لغوي: حسام الدِّين طلعت

جميع حقوق الطبع والنشر الورقي والإلكتروني
محفوظة لدار المفكر العربي للنشر والتوزيع

موبايل/ واتس: 01004582600
بريد إلكتروني: almofakeralaraby@gmail.com
فيسبوك: www.facebook.com/mofakeraraby
رقم الإيداع: ** / 2023
الترقيم الدولي: * - * - 86753 - 977 - 978

هُـــــــــــراء الـرأي العـام

بين

نيِّـرة أشرف وصفية السادات

المستشار / بهاء المري

دار المفكر العربي للطباعة والنشر

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

- ﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ﴾

[البقرة: 217]

- ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾

[الأحزاب: 58]

- ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ وَتَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِكُم مَّا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ وَتَحۡسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ﴾

[النور: 15]

صدق الله العظيم

وكم ذا بمصرَ من المضحكاتِ كما قال فيها أبو الطيِّب
أمورٌ تَمُرُّ وعيشٌ يُمِرُّ ونحن من اللَّهو في ملعب
وصُحف تطنُّ طنينَ الذُّبابِ وأخرى تَشنُّ على الأقرب
وهذا يصيحُ مع الصائحينَ على غير قصدٍ ولا مأرب
فيا أمّةً ضاقَ عن وصفها جَنانُ المفوَّهِ والأَخْطَبِ
تضيعُ الحقيقةُ ما بيننا ويُصلى البريءُ مع المذنب

الشاعر حافظ إبراهيم

إهـــداء

إلى من يُنحُّون العقل والمنطق عمَّا يسمعون أو يقولون

لعلهم يستفيقوا من نومتهم

تقديم

يَمثُل اليوم بين يدي عمل جديد لهذا الكاتب الذي يُعد مَفخرة القضاء المصري، قاضي الأدباء وأديب القضاة، وقد عهدته في كل ما كتبَ وقدَّم، المثَل الرائع في الفكرة والمضمون، والرأي والأسلوب والطرح والفكرة، حتى أجبر ذائقتي ألا تُفوِّت له مكتوبًا قَط إلا وتُسارع لتَشهد وتُعاين وتتأمل فيما سَطَّر وكتَبَ من جميل الأفكار والرُؤى والمعاني.

إنه المستشار القدير (بهاء الدين المري) الذي عرفه المصريون قاضيًا في ثوب أديب، وأديبًا في ثوب قاض، عرفوه في كلماته الآسرة التي يُزيَّن بها منطوق أحكامه، ويَقرع بها هامة المجرمين والجناة، ويَسُوق المجتمع فيها إلى سبيل رُشده وهُداه، ويُرسي بحروفها معالم الاستقامة والفضيلة، ويدعو بها إلى إحسان الإنسان بأخيه الإنسان.

لقد أعطى (المري) صورة مختلفة وانطباعًا مغايرًا للقضاة في نظر الرَّائين، حينما شاهدوا ذلك القاضي بكلماته التي تضع

الحق في نِصابه وتنشد أمن الحياة، وتحذِّر من الجريمة وتزجر الخارجين على القانون، بل تصوَّروه مُصلحًا اجتماعيا على أوفى ما يكون المصلحين من هيبة وتجرُّد.

وفي جانب آخر يقف البلاغيون والفصحاء والأدباء، – وقد رأيتُ أساتذة منهم يُشار إليهم بالبنان – وهُم في قمة الدهشة وفَرط الحيرة، من هذه البلاغة الهادرة، والنصوص المفحمة، والسطور التي تكاد تكون من عرين المعجزة، لهذا القاضي المختلف والجديد والمغاير، وهي التي صدقت حَدسي فيما قُلته له يوما: «إن هذه النصوص ما أجدرها لو قُـرِّرت على طلبة المدارس والجامعات، لتمنحهم أسمَى ما يَرقى إليه طلاب البيان والبلاغة وحُسن التعبير».

والمستشار (المري) وبحكم قُربي منه ومعرفتي به، له مواهب عديدة، ومهارات فريدة، فهو شاعر وكاتب قاص وأديب، بل هو باحث ومُفكر ما رأيتُ مثله في همَّته ونشاطه، فإذا ما جالت برأسه فكرة ما، سَهر عليها الساعات الطوال ليلا وعكف عليها نهارًا بصبر ودأب وحِرص ورغبة، حتى ينتهي فيها إلى مأربه، وأحيانا تأخذه حتى من طعامه وشرابه، وكم أدهَشُ

له حينما أجده قد أنتج المباحث الطويلة والفصول الواسعة، في وقت قصير، وربما فصول لا يقوى عليها إلا حشد من الباحثين الدارسين.

وما ذلك كله، إلا لأنه رجل يحب البحث والعلم والفكر، ويعشق التنقيب عن الجديد والمجهول، حتى صار فيه موهبة من مواهبه وعجيبة من نوادره.

وأنا أختلف عن الناس حينما أرى إنجازاته العلمية العظيمة في القانون والأدب والتاريخ، فالناظرون إلى مثل هذه الأعمال، يتخيلون كاتبها قد استعان بكُتاب وباحثين حتى يُخرجوها ممهورة باسمه، وهذا دأب كثير من الكُتاب أصحاب الأعمال الموسوعية، لكنني فقط مَن يعلم حقيقة هذا الباحث المثابر، الذي خَط كل كلمة في إبداعاته بنفسه وبيده.

أما هذا العمل الذي بين أيدينا اليوم، فهو شيء جديد، وعمل مُغاير جالت فيه قريحة المؤلف، ومُحتوَى يُغري الذوق والنظر، استطاع (المري) فيه أن يَظهر بصورة أخرى غير معهودة، فرغم أنه استقى من الواقع، وعرَج على التاريخ، واستند إلى العلم والبحث، إلا أن صوت النقد الاجتماعي هنا كان مُزلزلا شديدًا،

أمام المحنة الحياتية التي نُسميها «الرأي العام» والتي تَعلو صَخبًا وصياحًا وضجيجًا مع كل نازلة وحادثة، فتلوك القول والظن وتمتطي الشائعة والريبة والحكم، لتذهب الحقيقة في ركابها ضحية واهية.

حينما قرأتُ العنوان (هُراء الرأي العام بين نيِّرة أشرف وصفية السادات) تحركَت في نفسي بواعث الاهتمام والإثارة، ما الذي ربط القضيتين، وماذا كان فيهما من تشابه، وفوق هذا ما الذي تَوصل إليه الكاتب من عُقد تلك المواجهة بين القديم والجديد، وماذا يريد أن يقول؟ ولم يكن هناك مجال للصبر أمام هذا الاشتياق، فسارعتُ إلى الكتاب أقرأه، وتَشدُني كل صفحة فيه إلى أختها، حتى أتيتُ عليه كله فوجدتُ جديدًا لم أكن أعلمه، وتفصيلا لم أقف عليه، كما تعلمتُ هذا المعنى الأخلاقي الذي أراده الكاتب وكتابه.

المري اليوم في هذا الكتاب، يُعطي صورة الكاتب الرِّسالي الذي ينتصر للضمير والحق والعدل، ويَتزيا بروح المصلح الاجتماعي، الذي يكشف للرأي العام كثيرًا من عواره وهَنَّاته، بل هُراءه وانخداعه بانسياقه وراء الشائعات المريبة، التي لا تعكس في أكثر الأحيان إلا عقولا فارغة وأدمغة تافهة،

تهوَى الترويج للخرافة والسَخَف، ويجري منطقها في فلك العواطف الساذجة.

لقد جاء الكتاب عبقريًا في طرحه حينما مَزج بين التاريخ والواقع ليدلل على معنى الفكرة المرادة، لكننا أمام هذه العبقرية، لا يمكن أبدا أن نغفل هذه اللمحة الناقدة الغاضبة في قريحة الكاتب من تصرفات الرأي العام، وتُرهات المتقولين، التي اعتمد أغلبها على الظلم والكذب، فتجرَّع هو نفسه مرارتها واكتوى بنارها، عَبر نظَرِه في «قضية مقتل طالبة جامعة المنصورة نيرة أشرف» التي وضعه القدَر أمامها ليكون الحَكم فيها.

ومع سَير الأحداث والأيام، تبين له أنَّ قدَرهُ لم يكن أمام قضية وحُكم، بقدر كونه أمام محنة مجتمعية، وداء جماهيري، وعطب فكري عاش تُرهاته لحظة بلحظة، ولمسَ إسفافه حينا بحين، وكان لابد له أن يُخاصم الصمت ويُخرج حُكمه ليُدين كل هذه المعايب التي أرَّقت وعي المجتمع، وانحرفت به عن الواقع والصواب، فصارت منصات تشويش على العدالة حامية الحق وميزان الحياة.

ولا أعرف ماذا أقول حينما يبُادرني إحساس ورغبة أن يكون هذا الكتاب من أهم الكتب المطروحة في هذه المرحلة، والذي

يجب له أن يُحاط بالعناية اللائقة بموضوعه، فقد آن الأوان أن نتحرر من غيبوبة اللاوعي، وأن نزن الأمور بموازينها الصحيحة، وأن نتعامل مع الأحداث بالإنصاف المطلوب والاتزان الواجب، وأن نُزيح عن كاهلنا هذا الهراء الممقوت، وأن نلتفت إلى قضايا الوطن الكبرى، ونُمعِن فيها بصيرتنا ووعينا، ولا نسمح لأي صغيرة مهما كانت أن تحتل هذه المساحة الصاخبة من اهتمامنا وانشغالنا، فنَسقط في براثن الشُبهات والشائعات والأكاذيب والأضاليل، بل آن الأوان أن تترفع عقولنا وتنشُد النضج في التقويم والتوازن في الرؤى، وتعلن رفضها لأي مقال لم يصاحبه دليل أو برهان.

ولعل القارئ في نظرته لهذا الكتاب وما يحمله من فصول، يتخيل أن يكون كتابًا فكريًا أو تاريخيًا أو قضائيًا أو بحثيًا، ولكنني أعتقد أن رسالته في المقام الأول وصوته الذي قامت عليه حِس سطوره، أنه كتاب تربوي أخلاقي يُعلِّم الناس معنى الصدق والإنصاف ورعاية الضمير وحراسة القِـيم، والحفاظ على سُمعة الناس، وحُرمة الخوض في الأعراض، وغير ذلك من الأدران الخبيثة التي استسهلتها حياة الناس وتعودت عليها ألسنتهم.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أقدِّم عظيم الشكر والامتنان والتقدير لمعالي المستشار المري على حِسِّه الأخلاقي، وضميره اليقِظ، وغضبته للحق، وغيرته على الحقيقة، وحُبه للعدل، وفروسيته التي أبت أن تستسلم للهراء والترهات.

في أغسطس 2023

بقلم الكاتب الصحفي

حاتم إبراهيم سلامة

مقدمة

كانت أيامًا عجيبة تلك التي عِشتُها في قضيةٍ لا شك مثيرة مؤلمة مفجعة أثارت الرأي العام وشغلت عقول الناس، وتحدث بها وتابع أنباءها كل أهل مصر – بل والوطن العربي – إنها قضية مَقتل الطالبة (نيِّرة أشرف) أمام جامعة المنصورة على يد زميلها الشاب القاتل (محمد عادل) الذي ظهر في أبشع صور الإجرام والوحشية، وكأنه جزار يسلخ ذبيحة، بلا رحمة ولا شفقة ولا خوف ولا رادع من قانون أو عقاب.

قُدِّر لي أن أكون قاضي هذه القضية، وقد كان عهدي بها حينما طالعتُ مُفرداتها أنها قضية كأي قضية، ربما تميزت بعض الشيء بشهرتها، نظرا لبشاعتها، أما من حيث هي كقضية فالحكم فيها كأي حكم، والقانون هو القانون، إلا أن مَشاهدَ أخرى استَوقفتني وما كنتُ أتخيل أبدا أن تبلغ الحد الذي بلغته في رَوع الناس.

كشفت لي بجلاء عن جانب خطير في طبيعة الكثير من المصريين، إنه الولع بالشائعات والظنون والخرافات التي لا

أصل لها ولا برهان عليها، وإنفاق الوقت والجهد في ترديدها وتحليلها وإلباسها أثوابا جديدة غير أثوابها وإعادة نشرها، بل وتأكيدها، وما واكب كل هذا – بطبيعة الحال – من عَبث وهُراء.

طالت الإشاعات كل شيء، وتلاعبَت بالقضية كل الشرائح وصار الميدان مسرحًا للقيل والقال، كل ذلك في وقت حَرج تمر به البلاد يقتضي من كل مصري صادق مُحب مخلص لوطنه أن ينشغل بقضاياه يَهتم لهمومه، ويَستشرف مستقبله ومسيرة ازدهاره، ويكون قلبه وعاطفته في اتجاه ما يُجدي وينفع.

وإذا بالتفاهة والسَخافة تتربع في القلوب، وتحتل العقول وتشغل البال، انشغل الناس بالقضية، وليس بما تعنيه القضبة من خطر جَلل على المجتمع، صارت الشغل الشاغل وحديثهم الدائم، لا همَّ لهم إلا أن يعرفوا الجديد من الشائعات حتى لو كانت مَحض أكاذيب وافتراء.

ولَعلي أكون صادقا حينما أقول: إن هذه القضية كشفَت لي ولغيري من المتدبرين سطحية الكثير من العقول، وضعف الوعي، وضمور الضمير عند جُل المتابعين ومنهم من كنا نحسبهم من المثقفين. ومن مجموع هؤلاء وهؤلاء ظن البعض أنهم يشكلون

للأسف ما أسموه عن غير وعي «الرأي العام» فكثُر لغطهم وتزَايد صياحهم ظانِّين أن مثل هذا الهراء قد يؤثر في القضاء. ولكن عَبثا ما كانوا يظنون.

ولعل هذا الكشف الذي مثَّل لي صدمة في عقول وأذهان هذا القطاع العريض من المصريين، أعادني إلى ما يزيد على قرن مَضى من الزمان. حرَّك كوامن النفس فاستحضرَت ما عاصر قضية زواج صفية السادات من الشيخ علي يوسف من تفاهات وشائعات. ولم لا والناس هم الناس! كانت في ذلك الزمان مُضغة في أفواه أمثال هؤلاء وهؤلاء والشغل الشاغل للكبير والصغير، واهتمام القريب والبعيد، حتى قيل فيها ووُصفَت: بأنها «زواج هَزَّ مصر» وإنكَ لتَعجَب أمام هذا الوصف والوسْم الغريب ليُسائل العاقل الحكيم نفسه في حيرة: مجرد قضية زواج بين رجل وامرأة تَـهز مصر؟! كيف ولماذا؟!

بل الأنكى من ذلك أن تدخل السياسة غِمار المعركة، وتُستَغل الأحداث لتصفية الحسابات بين الأحزاب والمعارضين والمؤيدين، وهو ما حدث نفسه في قضية (نيرة أشرف) حينما اغتنم الحادثة أعداء الوطن والمشككون في نزاهة القضاء ووجدوا فيها فرصة ثمينة للتشويش والتشويه، بل طالت الأدب

نفسه، والدين بشيوخه، ولم تدَع طبقة في مصر إلا وكان لها فيها بَصمَتها وحديثها! وهو ما تكرر في قضية نيرة أشرف ذاته – لا سيما تلك الجماعة الإرهابية المعروفة بميليشياتها الإلكترونية – فرأينا وسمعِنا وقرأنا ما يُدهش الألباب!

ذلك كله هو ما جعلني في النهاية أستقر إلى أنَّ هذا السَفه الذي يمارسه الرأي العام، وأصفه – هُنا – بالهُـراء الذي يستمد مادته من الشائعات، التي لا ترتكن على الدلائل والبراهين، وإنما في المقام الأول والأخير على أهواء الناس وأمزجتهم وقلوبهم الضعيفة التي ظهر بجلاء كيف يمكن السيطرة عليها واستغلالها ببعض المظاهر والأقاويل الهاوية.

وأمام ما ظَهر لي من هذا التشابه الخطير والمماثل والدقيق المكرَّر أيقنتُ أن طبيعة قطاع عريض من المصريين واحدة، مهما اختلف الزمان أو طالت عقوده. وَجدتُ المجتمع هو المجتمع بشحمِه – كما يقولون – ولحمِه، يتعامل مع نفس المشاهد بنفس الأسلوب والطريقة والهوى وكأن التاريخ يعيد نفسه.

ورغم تغير الزمن وأسبابه وهيئاته، وما دَبَّ فيه من تطور ضخم وهائل في حياة المصريين، من انتشار الوعي والتعليم والثقافة

بعكس الزمن القديم، الذي يمكن أن يليق معه مثل هذا الهراء، إلا أنهم أثبتوا أنهم أمام الشائعات بالعقلية ذاتها، وبنفس الطباع السطحية عينها التي تُروِّج للجهل والشائعات والتجني والخروج عن العدالة، وكأنه طبع جُبلت عليه خِصال البعض وجيناتهم.

بل جعلني ذلك وقادَني أن أُمعِن النظرَ في نفسية وطبيعة مثل هذه العقول والنفسيات في بيئتنا المصرية، التي فقدت الوعي والإدراك والثقافة، أمام عمليات الخِـداع التي يمكن أن يمارسها أعداء الوطن أو دفاع المتهم أو المتهم نفسه، الذي شهده العالم كله عبر المقاطع المرئية وهو يذبح المجني عليها عيانًا نهارًا، وكأنه وحش كاسر في غابة لا يرحم!

نسيَ الناس كل ذلك وراحوا يتعاطفون مع سفاح غاشم، فرأينا الأعاجيب من آرائهم وتقولاتهم التي يحار فيها ومعها عقل اللبيب. أهكذا يمكن للحق أن يَفقد سبيله؟ أهكذا يمكن للبَصر أن يكفُرَ بما رأى وعايَن؟ أهكذا يمكن للخطأ أن يُعمِي عقول الكثرة الغالبة ويحجب مشاعرهم أن تتوجه وجهتها السليمة؟

كانت كلها معان فرضت عليّ أن أبُث هذه الكلمات وأقدم هذا السِفر لا لفئة معينة، وإنما لعموم الشعب المصري، ليُجسِّد

صرخة صاعقة في رَوع المسمَّى «بالرأي العام» الذي ظن أنه يمكن أن يلعب دورًا بغيضًا، ويقف في وجه العدالة حينما يتعامَى عن الحق والحقيقة.

بل هي صيحة علَّها تهُـز أركان هذا المجتمع لتُفيقه من نَومته وتُوجِهُ ليكون اهتمامه الأكبر وهَـمّه الأعلى بقضايا أمَّته المصيرية، فلا يُضيِّع وقته في العبَث، يقوم ويصحو عليه يُغذيه ويُنمِّيه.

بل هي مصارحة كاشفة، تعيب على كثير من الناس هذا المستوى العقلي الضحل أمام الأحداث، التي ظهروا فيها بأبهى صور الضعف والفهم، البعيدة كل البُعد عن الوعي والإدراك والتناول اللائق بمسار الحدث والموقف.

يمكن لك أن تُعِد هذا الكتاب حديثًا في القانون، أو كلامًا في علم الاجتماع والنفس، أو بارقة من بوارق التاريخ للمُهتمين به، ولعله أصاب من كل ذلك، لكن لا يغيب عنك أبدًا أنه كتاب قامت كلماته والرغبة فيه على اللوم الشديد والتنديد العنيف ببعض شرائح المجتمع المصري التي كانت تمثل الأغلبية منه كما ظهر في كلتا القضيتين، وما آلت إليه عقول من ظهروا بهذا المظهر

الغريب الذين سيطرت عليه الشائعات، وغاصوا في بحارها بأذانهم وألسنتهم، حتى تاهوا عن الحقيقة وولُّوها ظهورهم، وساروا في ركاب الأهواء التي لا تهدي ولا تُنصف ولا تحتكم إلى المنطق والعقل والصواب.

– الإسكندرية في الأول من أغسطس 2023

بهـاء المـُري

كلمة لازمة

مَقتل نيِّرة أشرف طالبة جامعة المنصورة في القرن الواحد والعشرين، وزواج صفية السادات من الشيخ علي يوسف في مَطلع القرن العشرين، حادثتان أثَّرتا في الرأي العام بشكل منقطع النظير عما سواهما من حوادث، وتقطعان بتفاعله الشديد – بل بنوع من الهوَس – في مناحي تافهة لا تعود عليه بنفع ما.

ولو أن أيا من هاتين الحادثتين وقع في دولة أوروبية ما اهتم بها أحد، ولا التفت لها الرأي العام ولا أعارها اهتماما. ولكن كلاهما في مصر بلغ من الاهتمام حد الهراء والإزعاج.

- كلينتون ومونيكا:

ولنا مَثل في قضية تحرش الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» جنسيًا بالمتدربة في البيت الأبيض «مونيكا لوينسكي» في بداية التسعينات.

فقد ثار الرأي العام الأمريكي بعد انتشار النبأ ولكنه لم يتناول الحياة الشخصية للرئيس ولا مونيكا بالتجريح أو التعريض

أو السخرية وإنما اهتم الرأي العام بما يخصُّه هو نحو الرئيس بصفته – أيّ رئيس يحكمهم – فكان تناول الفضيحة من زاوية هل الرئيس سيكذب على شعبه ويُنكر ما نسبته إليه مونيكا نفسها أم سيكون صريحًا معه وهو ما يجب أن يكون. الأمر الذي حدا بمستشاريه إلى توجيهه إلى الاعتراف بما حدث من خلال عبارة تقول إن ما كان بينه وبين مونيكا هو: (علاقة غير لائقة) أي أنه أقرَّ ضمنا بما نُسب إليه ولم يَكذب على شعبه. وعند هذا الحد وقف اهتمام الرأي العام الأمريكي تجاه هذه القضية.

أما في مصر فلا تجد للرأي العام هدف معين وإنما محض ثرثرة وإشاعات وحُب الظهور بمظهر العالم بما خفي من الأمور في القضايا محل اهتمامه في وقت ما، أو ببواطن الأمور بصفة عامة. فنجد في قضية مَقتل نيرة أشرف أنَّ الهراء يُعاصر فترة المحاكمة وإبداء التحليلات والتأويلات والاستقراء والاستنتاج والتوقعات لا ينقطع.

وحتى بعد صدور الحكم اشتعلت التَّرهات عما قبل صدور الحكم وراح المهووسون بالميديا الطامعون في الحصول على أعلى مشاهدات لقنواتهم على اليوتيوب – لما يَجنوه منها من مُقابل مادي – يُحللون المقطع المرئي (الفيديو) الذي ظهر فيه

القاتل وهو يطعن ضحيته بضراوة وِغِل ثم يذبحها ذبحًا بسكين ويُؤولون ظهور شخص آخر في المشهد يرتدي «تيشيرت» أصفر دون إبداء أية مظاهر لصلته بالجريمة.

وتجد الشارع يَنساق وراء هذا الهراء انسياق القطيع حول هذه الملاحظة التافهة، بل يضيف أحد المحامين إلى هذا العبَث فيقول إن وفاة المجني عليها نتَجت عن قيام الشخص الذي حملها بطريقة خاطئة محاولا سرعة إسعافها. أرأيت هراء أكثر من هذا!

والعجيب أن الناس كانت تُردد ما تسمع من عبث ولامنطقية في الكلام وكأن عقولهم في أذانهم.

وحتى بعد أن أيدت محكمة النقض الحكم الصادر بإعدام القاتل وهي أعلى محكمة في مصر وقضاتها من كبار شيوخ القضاء، لم يسلم الحكم من التعليق والقول بأنه كان يجب على المحكمة التي قضت بالإعدام ابتداءً أن تفعل كذا وكذا ولا تفعل كذا وكذا!

وراح محامون آخرون يقولون إنهم سيتقدمون بطلبات للسيد رئيس الجمهورية للعفو عن المتهم أو تخفيف العقوبة، بل إن أحدهم زاد الطين بلة فأقام دعوى أمام القضاء الإداري طالبا

وقف تنفيذ حكم الإعدام إلى أن يتم الكشف الطبي على قوى المتهم العقلية والنفسية.

والعجيب أيضا أن يُردِّد ما يسمَّى «الرأي العام» مثل هذا الهراء والأعجب من ذلك أن برنامجًا تليفزيزنيًا استضافه للحديث حول رؤيته الألمعية هذه التي لا تمت للقانون بصلة في شأن أحكام الإعدام.

وثالثة الأثافي أن يستمر الهراء حتى بعد تنفيذ الحكم جزاءً وفاقًا فمِن قائل إنه شهيد. ومِن قائل إن بعض الفنانين حضر الجنازة، في حين أنه في مثل هذه الظروف لا يكون هناك جنازة. ومِن قائل إن شخصيات مرموقة ومشهورة أدت واجب العزاء في المجرم الذي تم إعدامه قصاصًا. إن مثل كل هذا لا يمكن أن يحدث في دولة أخرى.

رجلٌ كهل تزوج بنتًا بلغت سن الرشد، برضاها دون رضاء أبيها، واعترض أبوها على هذا الزواج. حادثة تحدث في كل يوم وفي كل مجتمع وفي كثير من البيوت، ولا يهتم بها أحد، ولا تحرك ساكنا، ولا تلفت ناظرا. قضية تشهد المحاكم من مثلها مئات القضايا في كل يوم ولا يشعر بها أحد، فما أهميتها؟!

ولكن الخصومات السياسية لعبت لُعبتها، إذ كان للزوج – في قضية صفية السادات – بوصفه «رئيس تحرير جريدة المؤيد» الشهيرة خصومٌ كأصحاب جريدة «المقطم» وجريدة «اللواء» جريدة الحزب الوطني.

كانت (المؤيد) كبرى صحف الشرق في أخريات القرن الماضي هي صوت السلطة الشرعية في البلاد في مقابل (المقطم) صوت السلطة الفعلية الناطقة باسم الاحتلال، وفي مواجهة (اللواء) صوت الشعب النابض بالحرارة الوطنية. فكان الشيخ علي يوسف ذئبا بين الذئاب يناطح المتكالبين على مائدة السلطان وكل يحاول الزلفى إلى صاحب العرش، كان عليه أن يكون ثعلبا شديد الدهاء يراوغ ويناور حتى يفوز بقلب الأمير، فإذا به بين عشية وضحاها جليس الخديو ونديمه ومكمن سره ولسانه الناطق. وتنشأ بين الصحف الثلاث معارك طاحنة يخضوها الشيخ شاهرا قلمه الفتاك في وجه خصوم الخديو غير عابئ بسخط الجماهير عليه وعلى سيده وكان يردد: والله ما يعنيني أن يكون الناس جميعا في صف واحد، وأنا والحق الذي أعتقده بإزائهم في صف واحد[1]. ومن هنا كثُر خصوم الشيخ.

(1) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 106 وما بعدها.

فضلا عن اقتناع المصريين بما وجدوا عليه آباءهم في تقاليد الزواج المتبعة، وعدم الخروج عليها، فلا يجب - عندهم - أن يتزوج فقيرًا مهما كان مشهورا أو ناجحًا من بنت غني أو بنت الأكابر، ناهيك عن فراغ العقول الذي جعل من هذه القضية وتلك مسألة رأي عام كبرى في وقت ترزح فيه البلاد تحت نِير الاحتلال.

وبذلك يكون قد اشترك في مَعمعة قضية صفية السادات «السياسة والأدب والأخلاق، فجلسات المحاكم وما دار فيها من مرافعات تطلع على الناس في الجرائد، والشعراء يضعون المقطوعات الظريفة، والجرائد الهزلية تنشر النكت اللاذعة، والباحثون يبحثون في سلسلة نسَب الشيخ علي يوسف، هل هو من الأشراف أو يدَعي الشرف، ويَستخرج من نقابة الأشراف سلسلة نسَبه، فإذا أحد أجداده يُلقب «بالخواجة فلان» فيبحث: هل الخواجة لا تطلق إلا على النصراني أو لا؟ وهكذا من سخافات»[1].

حادثة هزت مصر كما سماها بعض الكتاب، وأقامت مصر وأقعدتها كما قال آخرون.

(1) أحمد أمين قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية مؤسسة هنداوي 1953 صـ 156

ملأت الصحف والمجلات، وحركت مشاعر الشعراء فشعروا فيها، والمتندرين فتنادروا عليها، وشُغِل بها الناس من الخديو إلى البائع الجوال[1]. بل بلغ اهتمام الرأي العام بها مبلغًا جاوز اهتمامه بأمر الاحتلال.

ومن المحزن أن تقع هذه القضية في عام 1904 بعد شهرين من حصول "الاتفاق الودي" بين إنجلترا وفرنسا الذي بمقتضاه وافقت فرنسا على إطلاق يد إنجلترا في مصر. ولم يُول الرأي العام لهذه الكارثة ما أولاه لهذه القضية التافهة من اهتمام.

ولم يقف أمر القضية عند هذا الحد، وإنما نحَت بها الخصومات الشخصية والأحقاد مَنحىً آخر أدى إلى أزمة سياسية بين الحكومة والقضاء، وصلت حد أن هدَّد قاضي القضاة بعمل إغلاق للمحاكم أو تهديد بالإضراب.

وشابٌ أهوج مغرور أعماه الهوى فهوى في دياجير الظلام، وشطح به حب التملك وادعاء الحب الزائف إلى ذبح شابة نهارًا جهارًا أمام بوابة الجامعة التي يدرسان فيها على رؤوس الأشهاد؛ لا لشيء إلا لرفضها الارتباط به. وبُثَّت واقعة الذبح على الهواء

(1) أحمد أمين: مرجع سابق نفسه صـ 156.

مباشرة من الهواتف النقالة للمهووسين بالميديا طمعًا في مال من جهات عمَدت من خلالها إلى إفساد الشعوب. فما أهمية هذه الحادثة أيضا؟!(1).

لكنها في مصر شغلت القاصي والداني، حتى وجدنا من تفاهة الرأي العام أن راح يلتمس الأعذار للقاتل المُحترف، في الوقت الذي تحتاج فيه البلد إلى كل فكرة ناجعة يستفيد منها المجموع.

وكما كان لخصوم الخديو والشيخ علي يوسف أثر في إثارة الرأي العام في قضية صفية السادات، كان لخصوم الدولة والقضاء في قضية نيرة أشرف الاتجاه ذاته. جماعة إرهابية عمدت إلى إثارة البلبلة في المجتمع والتشكيك في مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء من خلال ميليشياتها الإلكترونية التي ينساق السُّذج وراء مراميها الخبيثة.

ومن عجبٍ أن يُفرَد للحادث من الصحف والبرامج المسموعة والمرئية وصفحات التواصل الاجتماعي والحسابات الخاصة للأفراد وقنوات «اليوتيوب» ما لم يُفرد لأعتى مشكلات البلد،

(1) القضية رقم 11409 لسنة 2022 قسم أول المنصورة المقيدة برقم 1191 لسنة 2022 كلي جنوب المنصورة، المؤيد الحكم فيها بالإعدام بالطعن بالنقض رقم 15991 لسنة 92 ق الذي تم تنفيذه خلال شهر يونية 2023.

وتأخذ التفاهة بناصية أصحاب المنصات على شبكة الإنترنت حَد الانتقال إلى المحلة الكبرى محل إقامة القاتل والقتيلة يلتقون أهل هذه وذاك وهو ما لم يحدث في أمر من الأمور التي يكون فيها ما يُكرِّث لخدمة الوطن.

ومحامون يُفتون بما لا يعلمون، أو بما يعلمون وهم يغالطون طمعًا في شهرة أو تَصدُّر المشهد.

وأناس يرغبون في جمع التبرعات للدفاع عن القاتل، وبعض محامين يقال عنهم كبارًا يقبضون من الجماعة الإرهابية التي شَمَّرت عن سواعدها لإثارة البلبلة في البلاد، وتشكيك الناس في نزاهة القضاء تحت زعم التبرع للدفاع عن القاتل. أي دفاع، وعمَّن سيدافعون، ألم يَرو كما رأت مصر قاطبة الذبح مُذاعًا على الهواء؟!

وآخر أجنبي جُلُّ أهل بلده في المخيمات يَشويهم حَرُّ الصيف ويسحقهم بردُ الشتاء يُعلن من تركيا – بدون استحياء – تبرعه بعشرة ملايين جنيه «ديَّة» لأهل القتيلة ليُنقذ بها رقبة المجرم من حبل المشنقة لماذا؟ لأنه سمع وشاهد تفاهات الرأي العام، أو لأنه من تلك الجماعة وهارب في تركيا.

وآخر يَطوف بالبيت الحرام جاهرًا بالدعاء لإنقاذ القاتل الغاشم ولا يمكن أن يكون إلا منهم هو الآخر!

حادثتان يفصل بينهما من الزمن مائة وثمان عشرة سنة والسلوك نحوهما هو السلوك ذاته، والشحن هو الشحن ذاته، وتفاهة كلاهما هي التفاهة ذاتها، وتقطعان بانشغال ما يُسمونه الرأي العام بالتافه من الأمور دون غيرها مما يتعين أن ينشغل به مما يعود على الوطن بالنفع العام. فما الذي جرى للناس؟!

ومن الغريب أنَّ اعتقادا مُخطئًا – حتى لدى غير العَوام – أن للرأي العام تأثير على القضاء. وأنه إذا عَلت الأصوات مُعتنقة اتجاها معينًا مقصودا أو غير مقصود، عن اقتناع أم تحت ظن، أنه سيكون له أثر على الحكم. وهو اعتقاد غير صحيح مائة في المائة.

إن الرأي العام مهما اشتعلَ صَوب اتجاه ما، لا أثر له البتة على ضمير المحكمة. فلا يُوجِّه ضميرها إلا ما تطمئن إليه من أدلة ثبوت الإدانة أو أدلة ثبوت البراءة، ومرجعها في هذا أو ذاك ليس الرأي العام وانطباعاته وإنما ما تستخلصه من ظروف كل دعوى وملابساتها وما تجريه فيها من تحقيقات وما تَسمعه من مرافعاتٍ للنيابة العامة والدفاع وإذا ساورها الشك قَيدَ اُنمُلة في قوة الدليل؛

تقضي مطمئنةً بالبراءة، غير عابئةٍ بشيءٍ مهما كان، ولو كانت هذه البراءة ستُزلزل الرأي العام من وجهة نظره هو.

إن القضاء – ومهما كانت سُخونة الجريمة وبشَاعتها من وجهة نظر الرأي العام – لا يعبأ بما يدور خارج جدران القاعة التي تُنظر فيها القضية، بل وليس كل ما يدور فيها، وإنما ما يتعلق بالقضية ذاتها وفقط. وبناء على ذلك، فإن من يُراوده ولو للحظة واحدة ومهما كانت بشاعة الجُرم أو شخص القاتل أو المقتول – أو أيًا ما كان من أطراف الخصومة ولو كانت مدنية – أن هذا قد يحدث، أو من الممكن أن يحدث؛ فليذهب إلى طبيب نفسي ليقف على مدى سلامة قواه النفسية.

الرأي العام والقضاء

بعد أن شاع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل التقنية الحديثة بشكل جنوني، وازدياد هوَس الناس بالنشر فيها والثرثرة من خلالها، والإفتاء والتحليل وادعاء العلم ببواطن الأمور، شاع معها عبارة (الرأي العام) وكثُر تداولها بينهم عن ذي قبل، حتى ظنَّ الناس أنَّ الثرثرةَ في أمر ما، وكَثرة عدد مَن يُثرثرون فيه هو ذلك المسمَّى لديهم عن غير وعي (بالرأي العام) مع اقتناع يُسيطِر عليهم لا أساس له من الصحة، بأن الموضوع المطروح لهذه لثرثرة من خلال تلك الكَثرة سيَفرضُ نفسه على جهات الاختصاص، ولما تسألهم من هو «الرأي العام» فلا تجد إجابة شافية!

بل إنَّ هذا الذي يعتقدونَ أنه «الرأي العام» لا تجده مُوحدًا، بل هو أكثر من رأي وأكثر من اتجاه، يحكمه أكثر من غرض، وأكثر من هوى، وكل هذه الأغراض والأهواء لا صلة لها على الإطلاق بالصالح العام الذي هو صالح المجموع. الذي يمكن

أن يتوحد حوله (الرأي العام) ولا تعدو أن تكون في حقيقتها إلا مجرد شائعات يكثر تداولها.

ولا يمكن اعتبار الآراء المتباينة للأفراد مهما كثر عدد المعتنقون لأي منها «رأيا عاما» ذلك أنَّ الرأي العام يختلف عن الرأي الفردي.

فالرأي عمومًا عبارة عن وجهة نظر لشخص ما أو لمجموعة من الأشخاص، قد يخالفه رأي آخر لأشخاص آخرين، فهو إذن يختلف باختلاف وجهات النظر، أو متى تبدلت الظروف التي قيل فيها أو اتُخذ على أساسها، ولا يُصبح عامًّا إلا إذا تبنَّته أو وجَّهته الدولة ويشترك فيه الجمهور، مثل طرح رؤية ما فيها صالح أفراد المجتمع.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ولا يمكن أن نُسمِّي الرأي مهما تَعاظم عدد مَن اعتنقوه «رأيا عاما» نظرا لكثرتهم أو لسلامة حُجتهم وإنما لابد أن يكون من خلال عملية قياس معروفة في علم الاجتماع كالاستقصاء أو الاستفتاء.

فالرأي العام – من وجهة نظرنا – ليس هو ما يتصايح به قطاع عريض من الناس من آراء مُتناثرة شعواء أو لغَط مهما بلغ عددهم وتستطيع أن تتأكد من خلال نَظرة عابرة أنه يخالف أبسط قواعد

العقل والمنطق. وإنما هو الرأي الصائب أو على الأقل المنطقي أو السائغ الذي تُوجهُ جهات هدفها الصالح العام كالجرائد والمجلات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ثم في النهاية تَقصِّيه وقراءته من خلال قياسه بالطرق العلمية المعهودة.

أما الرأي الناجم عن تأثر العواطف أو الانحياز لفئة من فئات المجتمع تحت أي زعم، مهما كانت وجاهته، أو مهما كان كثُرَ من يعتنقونه ليس هو الرأي العام الذي يكون له دور في الحياة الاجتماعية.

وما نؤكد عليه هنا – في هذا الكتاب – أنه حتى وإن كان هناك رأي عام كما بيَّنته بعض العلوم، وكما وضع قواعده عُلماء الاجتماع، بل ومهما اقتنع به جموع الشعب والساسة والحكام ثم أجمع على اتجاه ما أو رؤية ما بصدد قضية ينظرها القضاء، فلا قيمة له ولا وزن على الإطلاق ولا تعبأ به أي محكمة ولو في جريمة من أدني درجات تقسيم الجرائم وهي «المخالفات» فللرأي العام أثره – لا شك – فيما عدا ما يَنظره القضاء من أقضية لا يَنظُر فيها بعينه وقلبه وضميره إلا لصحة الدليل وأثره في إسناد الاتهام أو نفيه.

- اغتيال بطرس غالي باشا:

ويشهد التاريخ القضائي بكثير من الوقائع أسوقُ منها: واقعة اغتيال بطرس غالي باشا رئيس الوزراء في العام 1910 انعقد الرأي العام على وجوب تبرئة القاتل إبراهيم ناصف الورداني لأنه من وجهة نظره ونظر الرأي العام قتل خائنًا للوطن إذ أضاع السودان وشرع في مَد امتياز قناة السويس وقضى بإعدام أربعة من أهالي دنشواي حين كان رئيسًا للمحكمة التي عاقبتهم وأعاد قانون المطبوعات ليُخرس الصحف. بل ولما جاء رد مفتي الديار المصرية بعدم الموافقة على العقاب بالإعدام وكان له وجهة نظر في ذلك هو أن المحامين دفعوا بجنون المتهم ولم تُودِعه المحكمة إحدى المصحات للكشف عليه، أشاع الرأي العام: «أن المفتي رفض الحكم بالإعدام لأنه لا يجوز شرعً ا قتل مسلم بكافر». وذلك لإثارة الفتنة الطائفية. ولكن القضاء لم يعبأ بالرأي العام هذا وقضَى بعقاب المتهم بالإعدام. وراح الرأي العام يتغنَّى ببطولة القاتل من وجهة نظره، بل رفع الناس صوره في الشوارع. وأخذوا في جمع التوقيعات لرفعها إلى وُلاة الأمر للعفو عنه أو تخفيف العقوبة فرفضت الدولة ذلك المطلب وأعلنت موعد تنفيذ الحكم الصادر بإعدامه كنوع من الردع العام وهو ما حدا

بهم أن يتغنوا: «قولوا لعين الشمس ما تحماشي لَحسن غزال البر صابح ماشي»! وأسموه غزال البر متعاطفين معه وهو قاتل غرَّرت به جماعات متطرفة كانت موجودة في حينه. وهي الكلمات التي أعاد صياغتها الشاعر الغنائي مجدي نجيب للفنانة شادية مع تعديل يوافق اللحن.

- اغتيال القاضي الخازندار:

وفي اقعة اغتيال القاضي أحمد الخازندار، الذي اغتالته أيدي جماعة الإخوان المسلمين الإلاهابية في 22 مارس 1948 بتخطيط للحادث من عبد الرحمن السندي قائد التنظيم الخاص بعد أن سمع شيخهم حسن البنا يقول: «لو حَد يخلصنا من الخازندار» أو «لو ربنا يخلصنا من الخازندار». وكان ذلك لأن الخازندار أصدر أحكاما بالعقاب ضد عدد من شبابهم ارتكبوا جرائم قتل في الإسكندرية قبل نقله إلى محكمة جنايات القاهرة.

وضَع السندي خُطته بأن يتم انتظار الخازندار أثناء خروجه من بيته فيغتاله حسن عبد الحافظ بمسدس، بينما يوجد محمود سعيد زينهم على مسرح الجريمة مُحرزا قنابل صوت، ثم ينسحبان معًا بعد القتل وإذا تبعهما الجمهور أطلقا عليه الرصاص وألقوا بالقنابل.

خرج الخازندار في الصباح االباكر من يوم 22 مارس 1948 من منزله الكائن بشارع رياض بضاحية حلوان حوالي الساعة السابعة والثلث صباحًا قاصدًا محطة حلوان ليستقل القطار منها إلى العاصمة ليرأس دائرة محكمة الجنايات، وما أن سار بضع خطوات من منزله وهو هادئ النفس مطمئن البال، حتى فاجأه المتهمان محمود سعيد زينهم، وحسن محمد عبد الحافظ (السكرتير الخاص لحسن البنا) بإطلاق النار عليه من مسدسين أعدَّاهما لهذا الغرض قاصدين من ذلك قتله؛ فسقط على الأرض مُضرجًا في دمائه، واستمرا يُطلقان النار عليه حتى أَفرغا جميع الطلقات المحشوَّة في المسدسين وهي أربع عشرة رصاصة.

ثار الرأي العام ثورة عارمة لبشاعة الحادث الذي وقع على قاض يؤدي عمله، حتى أن مُرشد الإخوان نفسه أصدر بيانا يُدين فيه الحادث – سواء أكان صادقًا أم غير ذلك – وراح الرأي العام يطالب بإعدام المتهمَين، ولم تعبأ المحكمة برئاسة القاضي عبد الفتاح البشري بالرأي العام وقضت بمعاقبتهما بالسجن المؤبد، وليس الإعدام.

- قضية السيارة الجيب:

وفي واقعة قضية «السيارة الجيب» التي ضُبطت فيها مستندات الإخوان وكل ما يُثبت جُرمهم وتشكيلات النظام ورجاله ومخازن أسلحته وقنابله ومخططاته، يشهد أحد مَن يكرهون القضاء بنفسه على حيدة القضاء عدم تأثره بالرأي العام. فكتب محمود عبد الحليم يقول:

«لم يكن القضاء هو القضاء السَاذج المُتسرِّع الذي يُؤخَذ بالظواهر والمَناظر فيَلتهم الطبخة الناضجة الفائحة الرائحة التي قُدمت إليه، بل إنه سدَّ أنفه وأخذ يُجيل النظر في محتوياتها، ولفتَ نَظره الاعترافات الكاملة من كل المتهمين والمكتوبة بأسلوب قانوني وبعبارات اصطلاحية لا يَحذقها إلا الأخصائيون المُتمرسون بالتحقيقات القانونية.

لم يكن القضاء اللقمة السائغة للملفقين كما كانوا ينتظرون، بل إنه خيَّب آمالهم وتَتبع الآثار حتى وصل إلى أصلها، وتَعاوَن مع الدفاع في تقصِّي الحقائق واستجواب الرؤوس الكبيرة التي كانت تعتقد أنها أمنَع من أن يُهبَط بها من عليائها، وأوقفها أمام المتهمين وجهًا لوجه، واقتحم بسلطانه العادل مَعاقل الظلم فعاين زنازين

السجون المُحصنة التي استقل بها البوليس السياسي وعزلها عن الدولة»[1].

- كتاب (في الشعر الجاهلي):

ولنا في واقعة كتاب «في الشعر الجاهلي» لطه حسين مثلا آخر حيث قامت الدنيا ولم تقعد حين نُسب إليه الطعن الصريح في القرآن الكريم وفى نسَب النبي ﷺ وعُرفت إعلاميًا في ذلك الوقت بقضية «كتاب الشعر الجاهلي».

هل تعلم أن الذين تقدموا ضده بشكاوى ثم من بعد بالمطالبة بحَجب درجة الدكتوراة عنه كانوا من جهات برلمانية وعلماء دين ومفكرين؟!

بدأت الواقعة ببلاغ تقدم به الشيخ حسنين مخلوف الطالب بالقسم العالي بالأزهر الشريف للنائب العام في 30 مايو 1926 يتهم فيه الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية، بأنه أَلَّفَ كتابا أسماه «في الشعر الجاهلي» ونشرَه على الجمهور، فيه طعن صريح في القرآن العظيم، حيث نسَب الخرافة والكذب لهذا

(1) محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، دار الدعوة، الطبعة الخامسة 1994 الجزء الثاني صـ 287.

الكتاب السماوي الكريم إلى آخر ما ذكره في بلاغه. ثم تلاه بلاغ من شيخ الأزهر أرفق به تقريرا رفعه إليه علماء الأزهر الشريف عن الكتاب. ثم بلاغ آخر من عبد الحميد البنَّان أفندي عضو مجلس النواب. ثم بلاغات أخرى.

وثار الرأي العام ثورة عارمة بَيدَ أن القضاء ممثلا في رئيس النيابة محمد نور لم يتأثر بما يجري أو يدور ولا باشتعال الرأي العام ضد طه حسين وكتابه، ولا بما تداولته الصحف من مقالات وإنما أعمل العقل والمنطق والقانون فيما بين يديه من أوراق الكتاب وانتهى إلى حفظ الدعوى لانتفاء قصد الإساءة إلى الدين الإسلامي ونسَب النبي ﷺ.

واستخلص المحقق أن: «للمؤلف فضلا لا يُنكر في سلوكه طريقا جديدا للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين، ولكنه لشدة تأثُر نفسه مما أخذ عنهم قد تورط في بحثه حتى تخيل حقًا ما ليس بحق أو ما لا يزال بحاجة إلى إثبات أنه حق، إنه قد سلك طريقًا مظلمًا فكان يجب عليه أن يسير على مَهل أو أن يحتاط في سيره حتى لا يضِل ولكن أقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة». ونفَى عنه القصد الجنائي بما ذكره في قرار الحفظ: «وحيث إنه مما تقدم يتضح أن غرض المؤلف لم يكن مجرد

الطعن والتعدي على الدين بل إن العبارات الماسة بالدين التي أوردها في بعض المواضع من كتابه إنما قد أوردها في سبيل البحث العلمي مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها».

- كتاب من هنا نبدأ:

وفي مايو 1950 ضبطَت النيابة العامة كتاب «من هنا نبدأ» للكاتب خالد محمد خالد وأسندت له أنه تعدى على الدين الإسلامي وروَّج وحبَّذ عَلنا مذهبًا يرمي إلى تغيير النظُم الأساسية للهيئة الاجتماعية وحرَّض طائفة من الناس عَلنا على تكدير السلم العام.

وقالت لجنة الفتوى إن الكتاب وُضِع بروح تُناصِب الدين العَداء السافر، وتعمل جهدها على هدم كيانه وتسلبه أخص وظائفه وهي الهيمنة على شئون الحياة وتدبيرها، وإقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة وسياستهم بكل ما فيه إصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة بالنصح والإرشاد والوعظ والهداية وأخرى بالقضاء العدل والحكم الرشيد ودَعمت رأيها بأسانيد مختلفة.

وثار الرأي العام كعادته مُنساقا بالانفعال من جرَّاء ما قرأ وسمع من هجوم على الرجل، وشنَّت الصحف والنقاد هجومًا ضاريًا

وصَبوا جام غضبهم عليه. ولكن القاضي حافظ سابق رئيس محكمة القاهرة الابتدائية فنَّد جميع هذه الاتهامات وأنصف المؤلف بفكر واع واستخلاص سائغ يستند إلى أدلة من الكتاب والسُنة ولم يخش في الله لومة لائم، ولم يعمل للرأي العام غير المتخصص وغير المدرك لحقائق الأمور أي حساب. وقرر إلغاء الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط كتاب «من هنا نبدأ» «لمؤلفه الأستاذ خالد محمد خالد والإفراج عن الكتاب.

وغير ذلك كثير مما يشهد للقضاء المصري بنزاهته وحيدته المطلقة وفكره المتجدد المتجرِّد وعدم تأثره بوجهة نظر الرأي العام مهما كانت وجاهتها أو مدى صحتها من عدمه.

من هي صفية السادات؟

هي البنت الصغرى للشيخ عبد الخالق السادات، الذي ينتهي نسَبه إلى القطب الأكبر ابن السيد أبي محمد وفا المتوفي في سنة 765 هـ.

كانت صفية تجيد اللغتين العربية والفرنسية وتحظى بجمال ورثته من والدتها ذات الأصول الشركسية.

في العام 1900 كانت صفية السادات في الرابعة عشر من عمرها وتتمتع بجمال ذلك الزمان أي أنها كانت تزن حوالي مائة كيلو جرام أو تزيد قليلا. وذهب الشيخ علي يوسف إلى الشيخ السادات يطلب يد ابنته صفية ووافق الشيخ على الخِطبة مع تأجيل الزواج لأنها لم تزل صغيرة.

وفي عام 1904 كانت في الثامنة عشرة من عمرها والشيخ علي يوسف في الواحدة والأربعين من عمره، وكان الشيخ علي يوسف قد تزوج في شبابه من إحدى قريباته. وتركها وفي بطنها ابنته.

كان لصفية أختَان هما حفيظة وأسماء. تزوجت حفيظة من السيد توفيق البكري، وتزوجت أسماء من ابن أخيه عبد الحميد البكري.

وكان السيد توفيق البكري – نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية – على رأس بيت من بيوت الأشراف هو بيت السادة البكريين الذين ينتهي نسبهم إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وكان البَيتان الكريمان البكري والوفائي يتناوبان زعامة نقابة الأشراف وهو منصب كان له جليل الخطر وعظيم الأثر في نفوس المصريين لما عُرف عنهم من تعظيم وإجلال لكل من ينتمي لآل بيت النبي ﷺ[1].

وقد أراد السيد توفيق البكري بمصاهرته للشيخ السادات في بنتَيه حفيظة وأسماء أن يجمع البيتَين تحت لواء واحد عن طريق النسَب حتى تظل نقابة الأشراف. وكان السيد توفيق البكري صديقًا حميما للشيخ علي يوسف.

(1) جمال بدوي: كان وأخواتها صـ 108.

من هو الشيخ علي يوسف؟

الشيخ علي يوسف، عَلَمٌ خفَق في سماء مصر مَطلع القرن العشرين، كان مِلء السَمع والأبصار، والبطل المِغوار في حقل السياسة والأدب والصحافة، والنجم الساطع في دنيا العِشق والغرام، واكتسب من كل ذلك مجدًا رفعه إلى مَصاف العِلية المرموقين وحقق ما كان يصبوا إليه من جاه وثراء ونفوذ، ثم إذا به فجأة، يُبدد كل هذا المجد، ويعتزل الأضواء والشهرة والصَّخَب، ويسعى إلى وظيفة شيخ طريقة صوفية[1].

كان الشيخ علي يوسف رائدا للصحافة المصرية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حيث صار صاحب أكبر صحيفة يومية في مصر هي «المؤيد» لسان حال الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال الإنجليزي في تلك الفترة. وكان كتَّاب هذه الصحيفة من المشاهير أمثال قاسم أمين وسعد زغلول ومصطفى

(1) جمال بدوي: كان وأخواتها، مشاهد حية من تاريخ مصر الحديث، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1986 كتاب جريدة الوفد صـ 105.

لطفي المنفلوطي ومصطفي كامل الطالب في كلية الحقوق في هذا الوقت وأخذت خطا واضحا هو مقاومة الاحتلال البريطاني.

هو علي يوسف ابن السيد أحمد يوسف من ذرية سيدي محمد شيخون الحسيني الكائن ضريحه بناحية بلصفورة بمديرية جرجا حسب ما هو مذكور في سجل نقابة الأشراف الرسمي بالديار المصرية.

ولد في عام 1280 هـ 1863 م في بلدة بلصفورة وكانت والدته من بلدة بني عدي التابعة لمركز منفلوط بمديرية أسيوط وهي بلدة كبيرة شهيرة بالعلم والعلماء بالصعيد وانتقلت به بعد وفاة والده إلى البلدة المذكورة وفيها تعلم القرآن الكريم إلى الثانية عشرة من عمره. ثم بدأ في تلقي دروس العلم على أستاذه الشيخ حسن الهواري العالم المشهور في تلك البلدة ثم حضر إلى القاهرة وأخذ يقتبس العلم تكميلا على مشاهير الأساتذة في الجامع الأزهر.

وفي خلال هذه المدة التي صرفها في الجامع الأزهر كان يشتغل كثيرا بمطالعة كتب التاريخ والسير والأدبيات الشعرية والنثرية. ولذلك نبغ في النظم والنثر وجمع ديوانا من نظمه ونثره وطبعه على حِدتِه باسم "نسمة السحر" وفي أثناء

طبعه لهذا الديوان مالت نفسه إلى الاشتغال بالصحافة فتقدم إلى نظارة الداخلية بطلب إنشاء صحيفة علمية أدبية باسم "الآداب" فرخصت له بعد ممانعة طويلة وفي السنة الثالثة لجريدته كثر إقبال الناس عليها وعُرف مُنشئها بمكانةٍ مَهدت له وضع جريدة المؤيد[1].

وكان الشيخ علي يوسف بين كل هؤلاء صاحب قلم وأسلوب سياسي مُتفرِّد، وكان إصداره للمؤيد نابعًا من إيمانه بضرورة أن يكون للمصريين صوت صحفي معارض للاحتلال الإنجليزي، خاصة وأنَّ سلطات الاحتلال أصدرت عن بعض السوريين صحيفة «المُقطم» للدفاع عن سياستها، فأخذت المؤيد على عاتقها المطالبة بتحقيق الجلاء والمطالبة بمجلس نيابي مستقل، كما هاجم اللورد كرومر بعد خطاب الوداع الذي هاجم فيه اللورد مصر.

فكان مثله كمثل الرابح الذي خسر كل شيء وهو لم يزل في حلبة الصراع فيلقي سلاحه وهو في أوج انتصاره ويدير ظهره إلى خصومه قبل أن ينقشع غبار المعارك، ثم يتركهم وهم في ذهول

(1) إلياس خورة: مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر مصر الجزء الأول المطبعة العمومية بمصر 1897 ص 537.

من أمره ليأوي إلى ركن ظليل في تكية صوفية متعلقا بأهداب الانتساب إلى بيت من بيوت السادة الأشراف عساه يجد في الشرف المصطنع ما يرضي كبرياءه الجريح، ويعالج العقدة التي دمرت سعادته ونغصت حياته – كعقدة النسب الوضيع – وحرمته لذة الاستمتاع بثمار النصر التي اجتناها بأظفاره في مجتمع كان يقيم اعتبارا كبيرا لعوامل الحسب والنسب»[1].

حُوكم الشيخ علي يوسف بسبب مقالاته السياسية مرتين، المرة الأولى عندما نشر بالمؤيد برقية سرية مُرسلة من اللورد «كتشنر» قائد الحملة بالسودان إلى وزير الحربية بالقاهرة، يصف فيها حالة الجيش وما أصاب أفراده من وباء فتَّاك، ثم حُوكم للمرة الثانية عندما نَشر كتاب لعبد الله النديم بعنوان «المسامير»[2].

وكان لنشر البرقيات دوي كبير، وانطلق الانجليز يبحثون وراء المسئول عن تسريب هذه البرقية حتى عثروا عليه، موظف

(1) جمال بدوي: كان وأخواتها، مشاهد حية من تاريخ مصر الحديث، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1986 كتاب جريدة الوفد صـ 105.

(2) محمد صادق: الموسوعة الذهبية للأعلام (2) عمالقة من صعيد مصر، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع بالقاهرة 1998 صـ 120 وما بعدها.

وطني صغير يعمل في مكتب تلغراف القاهرة اسمه «توفيق أفندي كيرلس» كان ينقل إلى الشيخ علي يوسف نص البرقيات.

وكان وكيل النيابة المُحقق هو «محمد فريد» فلم يلبث أن حَفظ القضية «لعدم كفاية الأدلة» وثار الانجليز من جديد، وأصدروا أوامرهم بنقل وكيل النيابة محمد فريد إلى الصعيد فاستقال وانضم إلى مصطفى كامل، وأُعيد التحقيق من جديد وقُدِّم علي يوسف وتوفيق كيرلس للمحاكمة. وكما كان علي يوسف أول مصري صميم يملك جريدة يومية كبرى، كذلك كان أول صحفي يصل بقلمه إلى مركز أدبي رفيع في الدولة، فقد توثقت صلاته بأكبر الشخصيات المصرية المعاصرة، واتصلت أسبابه بعد ذلك بالخديوي عباس الثاني، ثم بالخليفة التركي في القسطنطينية، وازدان صدره بأرفع أوسمة الدولة ونياشينها، وأصبح رجلاً مرموقًا مرغوبًا، إلى جانب كونه صاحب قلم جَبار، يغرسه كل صباح في صدر الإنجليز[1].

- علاقته بالشيخ عبد الخالق السادات:

ارتبط الشيخ علي يوسف بعلاقة صداقة مع الشيخ عبد الخالق السادات – والد صفية – شيخ الطرق الساداتية ونقيب الأشراف.

(1) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق صـ 51.

وكان الشيخ السادات يصحب معه ابنته صفية في المجالس الثقافية ومنها مجالس الشيخ علي يوسف فوقع الشيخ في غرامها.

- علاقته بالخديو:

بدأت العلاقة بين الخديو عباس حلمي الثاني وعلي يوسف منذ تولي الخديو الجديد العرش حيث أدرك احتياجه إلى صحيفة قادرة على أن تنير الشعب وتقوده شيئا فشيئا إلى إدراك أكثر وضوحًا للوطن ولواجبات الوطن، أو بمعنى أدق إلى جريدة تدافع عنه في صراعه من أجل السلطة مع اللورد كرومر. وفي الوقت نفسه كان علي يوسف يحتاج هو الآخر إلى الاستناد على قوة الخديو لكي يحمي المؤيد من عسف الانجليز فكان كلا الرجلين في حاجة إلى الآخر[1].

- علاقته بمصطفى كامل:

بدأت العلاقة بين الشيخ علي يوسف ومصطفى كامل عندما التقيا في صالون علي مبارك في أوائل عام 1890 وكان مصطفى كامل في هذا الوقت تلميذا بالمدرسة الثانوية.

(1) سليمان صالح: الشيخ عل يوسف وجريدة المؤيد الهيئة العامة للكتاب صـ 32.

وفي الوقت الذي تولى فيه مصطفى كامل الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا بهدف كسب الرأي العام الأوروبي وكسب مساعدة أوروبا بعامة وفرنسا بخاصة للقضية الوطنية، كان علي يوسف يتولى مسئولية كسب التأييد المحلي للقضية عن طريق صفحات الجريدة (جريدة المؤيد) وبدأ الحسد يملأ نفس علي يوسف نحو مصطفى كامل بعد أن نجح في الفوز بشعبية كبيرة لفصاحته.

هذه الخلافات بين علي يوسف ومصطفى كامل بدأت تطفو على السطح على أثر عودة الأول من تركيا 1898 وكان مصطفى كامل يتولى الإشراف على جريدة المؤيد خلال غيابه.

قصة الزواج

إنها قضية زواج لا غير! ومع ذلك فقد أقامت مصر وأقعدتها وقسَّمت الرأي العام والساسة، وأهل الرأي، وعامة الناس، وكانت محل كثير من المناورات السياسية الدقيقة التي دارت من وراء الستار ذلك أنها كانت صدمة عنيفة للناس في الكثير من معتقداتهم القديمة عن «الشرف» و «الحَسَب والنسَب!» وما إليها من أخلاق اجتماعية راسخة، وضعتها هذه القضية موضع التجربة والتفسير الجديد![1].

انقسم الرأي العام إلى ما بين مؤيد ومعارض لحق المرأة الرشيدة في تزويج نفسها زواجًا شرعيًا ممن اختارته زوجًا لها بصرف النظر عن معارضة ولي أمرها، وما بين مؤيد ومعارض لمفهوم التكافؤ في الزواج. ذلك أن الشيخ علي يوسف، وهو رجل كهل، تزوج بنتًا بلغت سن الرشد، وبرضاها دون رضاء أبيها.

(1) أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ، دار الشروق الطبعة الثالثة 1991 صـ 49 وما بعدها.

هذا الزواج هو في بادئ الأمر وخاتمته كان زواجا طبيعيا، ولكنه أسهم – كما تقدم – في تقسيم المجتمع المصري إلى تيارات متباينة، ورأى بعض الناس أن زواج الشيخ الصحافي أو «الجورنالجي» صدمة عنيفة ولطمة قوية في وجه أكابر وأعيان المجتمع. فقد رجحَت وقتها كفة الحسَب والنسَب والجاه والتقاليد والأعراف الراسخة على حساب كفة احتراف الصحافة والكتابة حتى ولو كان الكاتب شيخًا معممًا»[1].

- بداية الأحداث:

كان مكتب الشيخ علي يوسف في صحيفة «المؤيد» أشبه بمنتدى فكري يتردد عليه وجهاء القوم من رجال الدين والسياسة والأدب وكان من أبرز هؤلاء السيد عبد الخالق السادات الذي اعتاد أن يصحب معه إلى «المؤيد» صغرى بناته (صفية) وكانت صبية مليحة راقت في عين الشيخ علي وصادفت من نفسه هوى، فخطبها من أبيها الذي رحَّب بمصاهرة رجل ذائع الصيت، كبير الجاه، لقرب موقعه من الخديو عباس وتجاهل الأب فرق السن بين الشيخ والفتاة، كما تجاهل انعدام الكفاءة الاجتماعية بين

(1) د. بليغ حمدي إسماعيل: فقه الخطاب الديني المعاصر. دار الخليج 2017 صـ 104.

رجل مجهول النسب، وأسرة تحظى بشرف الانتساب إلى البيت النبوي، وقبض الأب مهر ابنته وسافر الجميع لقضاء الصيف في ربوع تركيا كعادة الوجهاء في ذلك العصر على أن يتم الزواج بعد العودة إلى مصر[1].

- أحداث الزواج:

بعد عودته من تركيا شعر الشيخ علي يوسف بأن الشيخ السادات يماطل في إتمام العقد، بل صرَّح بأنه لن يصاهر رجلا لا يضارعه حسبًا ونَسبًا. ولما كان الشيخ العاشق واثقا من تعلق الصبية به واستعدادها لإتمام الزواج رغم معارضة أبيها فقد أقدم، وكانت صفية في هذا الوقت في الثامنة عشرة من عمرها والشيخ علي يوسف في الواحدة والأربعين من عمره.

- لجوء الشيخ علي يوسف إلى صديقه الشيخ البكري:

لجأ الشيخ علي يوسف إلى صديقه محمد توفيق البكري نقيب الأشراف، الذي كان قد ساعده في القضية المعروفة «بقضية السُّفهاء». هذه القضية جرت أحداثها في العام 1897 عندما نشر «أحمد أفندي فؤاد» صاحب مجلة «الصاعقة»

(1) كان وأخواتها صـ 108.

في 3 نوفمبر 1897 قصيدة لكاتب مجهول بمناسبة عودة الخديوي عباس حلمي الثاني من الإسكندرية إلى القاهرة، وكان من عادته أن تنتقل معه كافة الوزرات إلى الإسكندرية طوال الصيف وتعود معه في الشتاء تحت عنوان (تهنئة مرفوعة إلى عباس حلمي الثاني بمناسبة عودته إلى القاهرة) جاء فيها:

عيدٌ «قـدوم» لا أقول سعيد ومِلك وإن طال المدى سيبيد

يُذكِّرنا مـرآك أيـام أنزلت علينا خطوب من جدودك سود

رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا سهام بـلاء وقعهن شديد

فلما توليتم طغيتم وهكذا كـما ود آبـاء ورام جـدود

فيا ليت دنيانا تـزول وليتنا نكون ببطن الأرض حين تسود

قامت قيامة القصر بمناسبة هذه القصيدة وتم القبض على صاحب الجريدة وصاحب المطبعة واتهم فيها مصطفى لطفي المنفلوطي حيث قال صاحب المجلة إنه الذي قدمها له وتناولت الصحف الموالية للسرايا القضية وأطلقوا عليها قضية السفهاء إشارة إلى حماقة الناشر والكاتب.

ظن الخديوي عباس أن الشيخ البكري وراء المنفلوطي والناشر بسبب إقالته من نقابة الأشراف لتقربه من السلطان العثماني[1]. وتدخل علي يوسف لدى الخديوي لمنع اتهام البكري بالاشتراك في وضع القصيدة.

وكان السيد توفيق البكري[2] نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية على رأس البيت الآخـر من بيوت العِلية الأشراف، هو بيت السادة البكريين. وتزوج توفيق من كُبرى

(1) راجع: أيمن عثمان: موسوعة تراث مصري، دار دوِّن صـ 154 وما بعدها.

(2) محمد توفيق البكري، ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصديق، ولد سنة 1870 في جزيرة الروضة بالقاهرة، ونشأ بها، وقرأ القرآن ومبادئ العلوم في بيت والده على أساتذة خصوصيين، ثم التحق بمدرسة أنجال الخديوي توفيق، وفي سنة 1885 أقفلت المدرسة، وأتم علومه بالمنزل، وفي سنة 1889 تقدم لامتحان شهادة البكالوريا ونالها بتفوق، وقرأ العلوم الدينية والشرعية على الشيخ الإمبابي شيخ الأزهر وأجازه بشهادة، وفي سنة 1892 تولى رئاسة المشيخة البكرية، ومشيخة المشايخ الصوفية، ونقابة الأشراف، وفي سنة 1895 استقال من نقابة الأشراف، وكان من المشتغلين بالحركة الوطنية، وراسل جريدة التيمس سنة 1983 م ولما زار ولي عهد إنجلترا مصر سنة 1906، أرسل إليه على صفحات جريدة المؤيد خطابًا مفتوحًا ذكر له فيه القضية المصرية، وتوفي سنة 1932 م بالقاهرة (زكي محمد مجاهد: الأعلام الشرقية، الجزء الثاني، دار الغرب اللبناني، بيروت، لبنان الجزء الثاني، الطبعة الثانية 1963 ص549).

بنات الشيخ السادات (حفيظة) وزَوَّج الوُسطى (أسماء) من ابن أخيه عبد الحميد البكري حتى تتوافر له وراثة الزعامة، وبقيَت الصُغرى (صفية) لتكون من نصيب الشيخ علي يوسف، ولتكون بطلة القصة التي هزت المجتمع المصري، وانقسم بسببها الرأي العام بين مُناصر للتقاليد والآداب الاجتماعية، ومؤيد للتحرر والخروج على الأعراف الموروثة من وجهة نظر هؤلاء.

- عقد القران:

قرر الشيخ علي يوسف في نفسه أمرًا وانطلق الرُسل بينه وبين خطيبته وبعض أهلها من الذين كانوا يؤيدونه.

وفي يوم معلوم خرجت «صفية» من بيت أبيها مع بعض أهلها في زيارة بريئة لبيت البكري في «الخرنفش» وفي هذا البيت كان القِسم الثاني من الخطة الموضوعة. كان الشيخ علي يوسف جالسًا ومعه المأذون، وجاءت العروس وعَقد المأذون القران بوكالة الشيخ حسن السقا إمام وخطيب الجامع الأزهر عن صفية. واحتفل الحاضرون احتفالا سريعا بالزفاف وخرجت مع عريسها تُشيعها الزغاريد إلى بيت الزوجية في حي «الظاهر»[1]. وكان ذلك بمثابة رد الجميل له في "قضية السفهاء".

(1) أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ، مرجع سابق صـ 54.

- جريدة المقطم تذيع النبأ:

وفي اليوم التالي للعقد علم الشيخ السادات بنبأ زواج ابنته من خلال جريدة المقطم التي نَشرت الخَبر دون أن تشير إلى مكان عقد القران لكي تُلقي على النبأ جوًا من الريبة[1]. فكتبت تقول: "عُقد أمس مساء لسعادة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد على إحدى كريمات فضيلة الحسيب النسيب السيد عبد الخالق السادات بحضور جماعة من العلماء والأخصاء فنهنئ العروسين ونتمنى لهما ولآلهما دوام الهناء والصفاء".

ونشرت جريدة المؤيد في اليوم التالي الخبر قائلة: «جرى بعد ظهر يوم الخميس الماضي عقد قران صاحب هذه الجريدة بإحدى كريمات حضرة صاحب الفضيلة الحسيب النسيب السيد عبد الخالق السادات في حفلة قاصرة على بعض العلماء والأخصاء وقصدت العروس الكريمة بعدئذ المنزل المعد لها في جهة الظاهر حيث تمت رسوم القران».

- إبلاغ الصحف باعتراض الشيخ السادات:

لم يسكت الشيخ السادات وإنما أرسل رسالة إلى الصحف يعلن فيها عدم علمه بهذا الـزواج وإتمامه بدون رضاه،

(1) محمد صادق، المرجع السابق صـ 121 وما بعدها.

فامتنعت جريدة المقطم عن نشرها، بينما نشرتها جريدة اللواء. قال فيها:

«حضرة محرر جريدة الأهـرام[1] الغراء اطلعنا على عدد المقطم 4652 الصادر يوم الجمعة 15 يوليو الجاري فوجدنا فيه جملة تتضمن أن الشيخ علي يوسف عقد زواجه مساء أمس على إحدى كريماتي بحضور جماعة من العلماء والأخصاء. وبما أن ذلك غير صحيح والحقيقة على ما علِمت من الشيخ توفيق البكري أنه حضر بمنزلنا السيد البكري وأجرى العقد بدون عِلمي ورضاي وعِلْم أحد من الناس، ولم يعلم ذلك العقد شخص من الأشخاص. بناء على ذلك نطلب إدراج ذلك في جريدكم الغراء في أول عدد يصدر تكذيبا لذلك كله. مع إعلام حضراتكم أنه صار إشعار جهات الاختصاص بذلك. وسترفع الدعوى الشرعية غدا بطلب التفريق وما يلزم».

ثم أرسل الشيخ السادات خطابا بالمضمون ذاته لجريدة المقطم وكذلك لجريدة اللواء.

(1) تأسست الأهرام في 27 ديسمبر سنة 1875من قبل اثنين من الشقيقين السوريين بشارة وسليم وكانا يعيشان في ذلك الوقت في الإسكندرية وصدر العدد الأول منها في 5 أغسطس 1876 في المنشية بالإسكندرية وبدأت أسبوعية وبعد شهرين صارت يومية.

- إبلاغ النيابة العامة:

قدم الشيخ السادات بلاغًا إلى النيابة العامة يتهم فيه الشيخ علي يوسف بأنه غَرَّر بابنته، وبحثت النيابة الموضوع فوجدت أن صفية قد بلغت سن الرشد ومن حقها شرعًا أن تُزوج نفسها، وإذ حضَر عقد القران عدد كبير من أقارب العروسين فليس هناك أية شبهة يمكن أن يُستنتَج منها أن الشيخ علي يوسف قد غرَّر بها، وحفظت النيابة البلاغ.

- الشيخ السادات يرفع دعوى لفسخ العقد لعدم الكفاءة:

رفع الشيخ عبد الخالق السادات دعوى لتطليق صفية من الشيخ علي يوسف لانعدام التكافؤ الاجتماعي، وقال الشيخ السادات في دعواه أنه يطعن في كفاءة علي يوسف لابنته من ناحيتين: النسب، والحرفة! فالشيخ علي يوسف من ناحية النسَب، لا ينتسِب إلى نسَب رفيع كالسادات، وهو من ناحية الحرفة يحترف «مهنة الجرائد» التي هي – كما قال في صحيفة دعواه – «أحقَر الحِرف وعار وشَنار»[1]!! وبعد عشرة أيام فقط بدأت محكمة مصر الشرعية في نظر الدعوى.

(1) شَنار: أَقْبَحُ العَيْبِ والأَمْرُ المَشْهُورُ بالشُّنْعَة.

- تعليق الشيخ علي يوسف على رفع الدعوى:

وقبل جلسة المحاكمة كتب الشيخ علي يوسف في جريدة المؤيد مقالا مؤثرًا يخاطب فيه والد الفتاة قال فيه: «... فما قوله غدا إذا وقفنا بين يديه متأدبين وقلنا له يا مولانا والد زوجتي الكبير، ما هي وجوه الكفاءة التي تمتاز بها علينا وهي مفقودة مِنَّا. فنحن سواء طبعًا في الإسلام والحرية. أما الشرف فبالطريقة التي يمكنك أن تثبته لنفسك نستطيع نحن، ويظهر للعالم أن كلانا شريف حسيني علوي، وأما الثروة فبالطريقة التي تتوصَّل بها إلى بيان بسطة مالَك نتوصل نحن. وأمّا الحرفة فكلانا عضو في الجمعية العمومية، أنا فمن قبل الأمة، وأنت من قبل الحكومة، والأمة أصل والحكومة فرع. وأما كوني صاحب جريدة فإنني أترك شرف الدفاع عن هذه الحرفة للسان الدفاع. وويل للصحافة إن أصابها سهم القضاء بشر».

- الشيخ علي يوسف يُبرر ملابسات الزواج:

أما عما ألجأه إلى الزواج من صفية في غيبة والدها على النحو الذي تم به فقد كتب الشيخ علي يوسف بجريدة المؤيد يقول: «خطبنا من حضرة فضيلة السيد السادات كريمته منذ أربع سنوات فأجاب بالقبول وخاطبه في هذا الشأن بين حين وآخر بعض

الكبراء والعلماء والأعيان فكان يُردد جواب القبول ويُرجئ وقت الإنفاذ إلى زمن أوفَق. ومنذ سنة وبضعة أشهر قدَّمتُ له جملة من المجوهرات باسم النشان فقبلها وحفظها عنده إلى الآن. ثم بعد أسابيع قدمتُ له المهر على يد موظف كبير من رجال الحكومة فقبله في جمع من الناس على أنه مهر وحفظه عنده حتى هذه الساعة. وسافرنا إلى أوروبا في العام الماضي فلزمتُ خطة سفره التي كانت تخالف خطتي المقررة من قبل، ليستريح ولو تعِبت، كما يليق بالصهر مع والد زوجته. وعدنا من أوروبا فعدنا إلى طلب تحديد يوم العقد وعاد هو إلى المُطل والتسويف مع الجواب الإيجابي لكل مخاطِب له في هذا الشأن. بعد كل هذا وجدنا أنفسنا بين أمرين رجَّحنا أحدهما وأنفذنا العقد في بيت أقرب قريب لبيت السادات، وقد تم إجراء العقد بالصيغة الشرعية على يد مأذون شرعي مختص بعقود الزواج في الجهة التي صدر فيها، ثم قصَدَت العروس بعد ذلك بيتها الجديد».

وفي محاولة من الشيخ علي يوسف لبيان تشدد الشيخ السادات مع بناته بصفة عامة كتب مقالا آخر قال فيه: «يقولون إن الشيخ السادات أكثر من الشكاوى لجهات الحكومة، وبالغ بعضهم فقال إنه رفع تلغرافا إلى جلالة الملك إدوارد. ونحن

نسأل فضيلته لماذا هو عارَض جهده وسعى كل السعي لعدم تنفيذ الحكم النهائي الذي أصدرته المحكمة الشرعية منذ سنوات بلزوم طاعة كريمته المصونة السيدة أسماء لزوجها حضرة عثمان بك أبي زيد. ولما أراد المرحوم ماهر باشا محافظ العاصمة أن يُنفذ الحكم بالقوة والحكم نهائي، شَن عليه الغارة وملأ الدنيا في وجهه صياحًا قائلا كيف تُؤخذ بنت السادات من بيت أبيها بقوة عسكرية، واضطرَت الحقانية يومئذ إجابة لوساطة عطوفة رئيس النظار أن تشير على المحافظة بالتوقف عن التنفيذ فربما وُجدَت وسيلة كفيت بها شر التداخل بالقوة، وقد كان ذلك وطُلقت هذه الكريمة صُلحًا. لماذا هو الآن يشكو من عدم التنفيذ والقرار تمهيدي لا حكم في الموضوع، ابتدائي ولا استئنافي. أليست هذه التي يريد أن يأخذها من بيت زوجها بالقوة العسكرية هي بنت السادات وأخت تلك الكريمة المصونة»!

- مصطفى كامل يهاجم الشيخ علي يوسف:

بلغ الهراء ذروته بأن انضم إلى قافلة مُرَوِّجوه الزعيم مصطفي كامل، ولكنها السياسة وخصوماتها التي لها اعتبارات وأحكام خاصة يؤمن بها أصحابها ولو كانت تجافي الأخلاق وتنقض العهود.

انهالت معاول مصطفى كامل في (اللواء) على رأس صاحب (المؤيد) ولكنه كان يقصد الخديو الذي نفض يده من معسكر الحركة الوطنية وانحاز إلى صف الاحتلال بعد توقيع الاتفاق الودي في الرابع من أبريل أي قبل أربعة شهور فقط من انفجار قضية الزوجية[1].

كتب الزعيم مصطفى كامل في جريدة اللواء مستغلا الحدث: «صحافي اعتلى منصة الإرشاد والوعظ خمس عشرة سنة طالما خَطَّ بنانه فيها النصائح الأخلاقية التي لا تخرج من الواقع حتى أنزَلته الأمة منزلة شَماء وأسكنته مكانة عَلياء وصار يشار في العالم الإسلامي إلى جريدته بالبنان ولكن ما لبث أن انقلب على الحق واتخذ المنهج الجديد بديلا وارتكب بذلك عدة هفوات بعضها أعظم من بعض».

وهكذا هاجم مصطفى كامل الشيخ على يوسف على الرغم من أن «اللواء لم تكن جريدة اجتماعية، بل كانت سياسية تركز اهتمامها على قضية الاحتلال الإنجليزي لمصر، ولكنها انجرفت إلى قضية الزوجية ووضعتها على رأس أولوياتها، بوصفها قضية سياسية؛ حيث وَجد فيها مصطفى كامل فرصة للتنديد بعلي

(1) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 112.

يوسف والتشهير به، وكان موقفه من علي يوسف يعني ضمنيًا موقفه من الخديو؛ حيث كان يعتبره مهادنًا للاحتلال لارتباطه بالخديو بعد الوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ويدل على ذلك عدم توقفه عن الهجوم الحاد عليه على الرغم من انتهاء قضية الزوجية وتوقف الصحف عن الكتابة فيها[1].

- لم يسلم الشيخ عل يوسف من العقاد:

لم يشفع للشيخ علي يوسف عند العقاد أنه رجل عصامي بَنى نفسه ومجده بيديه، وإنما نال منه وتهجَّم عليه وأطلق عليه وصفًا ينال من نسَبه ومن هيبته.

يقول العقاد: إن الشيخ علي يوسف كان يُكثر من تلقيب مصطفى كامل (بالطائش) ويتخذ لهذا اللقب شفيعًا من حساب الجُمل بموافقة مجموع الحروف في كلمة طائش واسم مصطفى كامل بذلك الحساب، وكنتُ يومئذ أدرس حساب الحروف والطوالع فيما كنت أحاوله من فضول الاستطلاع، فلفَّقتُ لعلي يوسف لقبًا مساويًا لاسمه بذلك الحساب وهو لقي (نوري) بفتح النون أو ضمها على السواء ومعنى نوري بالفتح أنه من شذاذ الآفاق المعروفين باسم النَور، وكان هو متهما بالانتساب

(1) حلمي النمنم: رسائل الشيخ علي يوسف وصفية السادات صـ 54.

إليهم، كما كان يقال عنه إنه من «المسلمانية» الدخلاء من ناحية جده الأول، وواجهه خصومه في هذه القضية بهذه الدعوى أمام القضاء الشرعي، ليثبتوا أنه غير كفء للزواج من بنت «السادات» ويؤيدوا بذلك طلب التفرقة بين الزوجين[1].

وهكذا بلغت قسوة عدد من المثقفين حد الطعن في الرجل من أكثر من ناحية لمجرد أنه خرج على التقاليد التي تمنع زواج من ليس له حسَب ونسَب من آل الحسَب والنسَب.

- كرومر يتدخل في الصراع:

لم يقف الأمر على ما تقدم، بل تدخل في الصراع اللورد كرومر قائد قوات الاحتلال البريطاني مؤازرًا للشيخ علي يوسف ضد خصومِه السياسيين الذين استغلوا قضية الزواج لتصفية الحسابات السياسية ولسبق وقوف الشيخ علي يوسف مواقف مؤيدة للإنجليز. كما وجدها فرصة سانحة لإزكاء روح الشقاق بين الشيخ علي والحركة الوطنية التي يمثلها مصطفى كامل. ومن ناحية أخرى مجاملة للخديو عباس حلمي الثاني في صديقه الشيخ علي يوسف نظرا لتأييد الخديو للوفاق الودي وهكذا كانت القضية قضية زواج وقضية تصفية حسابات سياسية في آن واحد.

(1) عباس محمود العقاد: رجال عرفتهم. مؤسسة هنداوي 2013 صـ 21.

المحكمة والشِّق المستعجل من الدعوى

في أولى جلسات المحاكمة غصَّت ساحة المحكمة الشرعية بباب الخلق بأشتاتٍ من البَشر من شَتى الطبقات والثقافات؛ ليشهدوا وقائع هذه القضية التي تَمس بعض مُقدسات المصريين في احترام العلاقات الأسرية، ومراعاة الآداب الاجتماعية والتقاليد الموروثة.

كانت الكثرة الغالبة من الرأي العام تقف في صف الأب المنكوب ضد الشيخ الذي أغوى فتاة شريفة وحرَّضها على التمرُّد والخروج على الآداب فتزوجت بغير رضاء والدها، بينما كانت القلة المثقفة المُتحررة من التقاليد تُناصر الشيخ على يوسف الذي صنع مَجدًا لم يستمده من عراقة الحسَب والنَّسَب، ولكن من شرف العمل والجهد والكفاح، ولا ترى هذه الفئة عيبًا في خروج فتاة على ولاية أبيها لتتزوج الرجل الذي أحبته[1]. وكانت القلة تناصر الشيخ علي يوسف.

(1) كان وأخواتها، نفسه صـ 111.

رأس الجلسة فضيلة الشيخ أحمد أبي خطوة وحضر حسن صبري المحامي عن الشيخ علي يوسف، والشيخ محمد عز العرب عن صفية وحضر الشيخ عثمان الفندي عن السيد عبد الخالق السادات.

- المحكمة:

قال الشيخ عثمان الفندي محامي الشيخ السادات إن موكله شريف علوي، أما الشيخ علي يوسف فهو أعجمي لا أب له يُعرف في الإسلام وإنه نشأ في قرية صغيرة تسمى «بلصفورة» كل أهلها أعاجم، وإن عامة أهل القرى والأمصار في هذه الديار أعاجم إلا مَن له نسَب معروف كالسادة الوفائية.

وقال محامي الشيخ علي يوسف في مرافعته: إن الشيخ علي صاحب حرفة شريفة، فهو عضو في الجمعية العمومية بانتخاب من الأمة وصاحب أكبر جريدة إسلامية في العالم. وأنه فيما يتعلق بالنسَب فإن الشيخ السادات شريف علوي، مُقيد بسجل أنساب الأشراف منذ عام 1897، وأنه ينتمي إلى ذرية الإمام الحسين بن علي رضي الله عنه.

أما محامي صفية – الشيخ محمد عز العرب – فقد قدم خطابا منسوبا إليها تقر فيه بأنها تزوجت الشيخ علي يوسف بإرادتها،

إذ بلغت سن الرشد وتملك أمرها وهو حق أعطته لها الشريعة الإسلامية.

وفي الجلسة الأولى طلب حسن صبري[1] محامي الزوج التأجيل حتى يتمكن من الاطلاع على القضية، فانبرى له الشيخ عثمان الفندي محامي والد صفية قائلا: إذا رأت المحكمة التأجيل فلتأمر بالحيلولة بين الزوجين إلى أن يبدأ النظر في الموضوع. أي أن تفرق بين الزوجين مؤقتا حتى يتم الفصل في موضوع الدعوى وهو التطليق لعدم الكفاءة بينهما حسَبا ونسَبا.

في هذه الجلسة قضت المحكمة بإبعاد الزوجة عن زوجها مؤقتا إذ أمر القاضي بإخراج صفية من بيت زوجها وإعادتها إلى بيت أبيها بالقوة الجبرية لمنع المخالطة الزوجية حتى يُفصل نهائيا في الدعوى.

تقبلت الجماهير المُكتظة في ساحة المحكمة قرار القاضي بالهتاف والتهليل، بينما وقع القرار على الشيخ علي يوسف وقوع الصاعقة.

وكانت جلسات المحاكم وما دار فيها من مرافعات تطلع على الناس في الجرائد، والشعراء يضعون المقطوعات الظريفة،

(1) رئيس الوزراء فيما بعد والذي مات أثناء إلقائه خطاب العَرش سنة 1940

والجرائد الهزلية تنشر النُكت اللاذعة، والباحثون يبحثون في سلسلة نسَب الشيخ علي يوسف، وشُغِل بها الناس من الخديوي إلى البائع الجوال[1].

- رد فعل الشيخ علي يوسف:

على أثر الحكم سافر الشيخ علي يوسف إلى الإسكندرية ليلتقي ناظر الحقانية بطرس غالي باشا. وقدم له احتجاجًا من السيدة صفية عبارة عن عريضة تقول فيها: «إنها لا يمكن أن تقبل تنفيذ حكم إبعادها مؤقتا لبلوغها سن الرشد، ولأنها تزوجت من الشيخ علي باختيارها وكفاءتها». وأرسلت صفية لقاضي قضاة مصر صورة منها.

- صفية تغادر منزل الزوجية بعد الحكم:

لم تذهب صفية إلى منزل أبيها كمنطوق الحكم الذي نص على أن تعود إلى منزل أبيها إلى أن يتم الفصل في موضوع الدعوى وهو تطليقها من زوجها لعدم التكافؤ في الزواج. وإنما غادرت بيت الزوجية لتُقيم عند الشيخ عبد القادر الرافعي[2].

(1) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر 2013 راجع صـ 156.

(2) ولد الشيخ عبد القادر الرافعي في طرابلس الشام عام 1248 هـ وحضر إلى مصر ليدرس في الأزهر الشريف وكان شيخ الحنفية في مصر وعمل بالتدريس وإفتاء ديوان الأوقـاف وبعد وفاة الإمام محمد عبده مفتي

ولكن ظلت الاتصالات مُستمرة بينها وبين زوجها عبر رسائل تفوح عشقًا وهيامًا.

- وقيعة الصحف:

نشرت جريدة «الوطن» أن نِظارة الحقانية قررت عدم تنفيذ الحكم اعتمادا على الإشكال المقدم من وكيل صفية السادات. وهاجمت جريدة «اللواء» وزارة الحقانية (وزارة العدل) واتهمتها بتحقير الدين والاستهانة بالشرع الحنيف، وطالبت المسلمين بالدفاع عن دينهم وشريعتهم إلى آخر نسمة من حياتهم[1].

- موقف القضاء من الحكومة:

نَشرت جريدة «المقطم» الناطقة باسم الاحتلال قائلة إنه بعد اجتماع الشيخ علي مع بطرس غالي باشا وزير الحقانية، فإنَّ أمر التفريق بين الزوجين لن يُنفذ. وانبرت جريدة «اللواء» بسيل من المقالات تُحذر فيها من تدخل السلطات في شئون القضاء، وتَستفز الرأي العام للدفاع عن حُرمة الشرع وكرامة التقاليد واستقلال القضاء.

الجمهورية تقلد المنصب في عام 1323 ه ومات في يوم تعيينه بعد مقابلة الخديو ولم يتسلم دار الإفتاء.

(1) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 50

موافقة الشيخ السادات على مغادرة صفية منزل الزوجية إلى بيت الشيخ عبد القادر الرافعي أثار غضب القاضي الشيخ أحمد أبو خطوة الذي رأى في عدم تنفيذ حكمه حَرفيا بعودة صفية إلى منزل أبيها تحديا للقضاء.

- جريدة الأهرام تشارك في الهراء:

تلقفت جريدة الأهرام الخبر ونشرت بتاريخ 27 يوليو 1904 تحت عنوان «الأزمة الشديدة وإقفال المحكمة الشرعية» جاء فيه: «لقد حدث ما كنا نخشاه بسبب إهمال الحكومة وسيكون لِما حدث أكبر وقع في البلاد وأعظم تأثير في نفس الأمة فلا حول ولا قوة إلا بالله».

وأوضحت الأهرام ما كان من غَضْبة أبو خطوة وأنه أرسل إفادة إلى المحكمة يقول فيها إنه مريض وإن القرار الصادر بإعادة صفية إلى منزل أبيها لم ينفذ وإنه يرى وقف هذه القضية إلى أن يُنفذ القرار وإن لم يُنفذ القرار تكن المحكمة مجبورة لإيقاف السير في جميع القضايا.

وأخذت الأهرام تُبرر اشتراكها فيما يدور من هراء في قضية عادية فكتبت تقول: «ما كنا نطيل الكلام في هذه القضية وأسبابها

التي آلمت الأسرة المصرية لولا أنه لا حديث للناس إلا بها ولا شُغل إلا فيها. ولقد كثُرت رواياتهم عنها حتى اتسع على من يُحبون الاختلاق والمغالاة مجال التلفيق والتهويل».

فها هي الأهرام تعترف بأن هُراء الناس هو ما جعلها تسير في الرَكب ذاته. وأن ما يحدث من تلفيق بلغ الزُّبى حتى اتسع على من يُهولون ويُلفقون!!

بل راحت الأهرام تزيد من التهويل هي الأخرى فنشرت تقول: «عرفنا أن سُمو الجناب الخديو أصدر أمره بأن تُرسل إليه جميع تفصيلات هذه القضية، وقد سافر أحد كبار رجال المعيَّة وهو يحمل إلى سُموه تقريرا إضافيا مُشتملا على أدوار هذه المسألة من أولها».

- إضراب القضاة:

في صباح اليوم ذاته 27 يوليو 1904 اتصل الشيخ عبد الرحمن الأفندي قاضي قضاة مصر بمحافظ القاهرة – وكانت المحافظة هي المنوط بها تنفيذ القرارات والأحكام الخاصة بأحكام القضايا الشرعية أي قضايا الأسرة – وسأله عما تم بشأن تنفيذ أمر إبعاد صفية عن زوجها فأجابه المحافظ بأن الأوراق لا

تزال معروضة على رئيس الوزراء ووزير الداخلية مصطفى باشا فهمي بالإسكندرية.

عندئذ أدرك قاضي القضاة أن الحكومة ماضية في تَعويق أحكام القضاء وتعطيل الحكم، فاتصل على الفور بالقاضي الشيخ أحمد أبو خطوة وكلفه بالذهاب إلى قاعة المحكمة على أن ينتظر منه كتابًا يقرؤه في الجلسة عند افتتاحها، واتفق الرجلان على أن يَتخذا مع الحكومة إجراءً يُعلِّمها أن حكم القاضي واجب الاحترام، وأنَّ القضاء يجب أن يكون بمنأى عن تدخلات السياسة وشئون الحكم.

وعند بدء الجلسة اتخذ الشيخ أبو خطوة موقعه على المنصة دون أن يتكلم، وظلت الجماهير تترقب بلهفة انجلاء الموقف، ولم يكن يُسمَع سوى وجيب القلوب يَتردد في القاعة وقد خيَّم عليها صمتُ رهيب ومرَّت فترة كأنها دهر حتى تلقي الشيخ أبو خطوة ظرفًا يحتوي على رسالة قاضي القضاة ففض الظرف وقرأ الرسالة على الجمهور، وكانت تتضمن قرارًا صريحًا بأن تتوقف جميع محاكم مصر الشرعية عن نظر القضايا المعروضة عليها إذا لم تلتزم الحكومة بتنفيذ حكم القضاء واحترام قراراته، فكانت أول دعوة إلى الإضراب العام في تاريخ القضاء المصري.

ولم يكد الشيخ أبو خطوة يُعلن قرار الإضراب العام، حتى ضجَّت القاعة بالهتاف بحياة القضاء واستقلاله، وخرجت الجماهير إلى ميدان باب الخلق وقد اشتعلت حماستها، فأحاطت بمبنى المحافظة الملاصق لمبنى المحكمة تَعبيرًا عن سخطها لتدخل السلطات الحاكمة في شئون القضاء[1].

- رد فعل الحكومة:

اجتمع مجلس الـوزراء على الفور وأصدر بيانًا أعلن فيه التزامه بتنفيذ حكم التفريق، واضطرت الدولة أن تتراجع أمام سطوة شيخين أزهريين لا يملكان من مظاهر القوة سوى شجاعة القلب، ويقظة الضمير، والتمسك بكرامة القضاء.

- المحكمة تُعدِّل قرار التفريق:

اجتمع وكيل الحقانية وعثمان مرتضى والشيخ أحمد أبو خطوة وقرروا تعديل قرار التفريق من ضرورة إرسال صفية عند والدها إلى إبقائها مع التفريق بمنزل الشيخ عبد القادر الرافعي الذي هي عنده ولم يجدوا مانعًا من بقائها طرفه. وبهذا تم حل إشكال تنفيذ القرار.

(1) كان وأخواتها، نفسه صـ 115.

- أزمة بسبب رسائل الغرام:

أما قصة رسائل الغرام فقد كان لدى الشيخ علي يوسف خادمة أوروبية تتولى نقل الرسائل بين الزوجين العاشقين، وتَسربَّت أنباء الخادمة والرسائل إلى الصحف المعادية للشيخ علي، فلم تتحرَّج من نشرها في إطار الحملة المسعورة لتجريح الزوجين وإحراج الشيخ الرافعي. فكتبت تلك الصحف تقول بأن الشيخ علي يوسف والشيخ الرافعي لا يُنفذان حكم التفريق وأن الشيخ علي يوسف يذهب في ساعة متأخرة من الليل لمنزل الشيخ الرافعي ويخرج منه في الصباح المبكر، وأن الملابس تُؤخذ يوميًا من منزل الشيخ الرافعي وتُستَحضر أخرى من منزل الشيخ علي يوسف.

وكتب وكيل الشيخ السادات خطابًا بهذا المعنى للشيخ الرافعي فاغتاظ الشيخ لذلك وثار، وبلَّغ صفية ذلك فتأثرت وعوَّلت على الخروج. ولكن قبل أن تخرج صفية من بيته كتب إلى القاضي كتابا يُخبره فيه برغبتها في مغادرة بيته جاء فيه: «همت السيدة صفية بالخروج من المنزل فدافعتها، ولكنها مُصممة على الخروج متى تمكنت من ذلك وبما أنه لا يمكنني

إقامة التفريق فأطلب من سماحة القاضي أخذها من منزلي»[1]. وطلب إيداعها بيت مُفتي الديار المصرية الشيخ حسونة النواوي[2] الذي تدخل للتوفيق بين الأطراف وتعهدت صفية بعدم استقبال الخادمة"[3].

(1) أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، الطبعة الأولى مطبعة مصر 1936 صـ 60 وما بعدها.

(2) والد عبد الخالق حسونة الأمين العام السابق للجامعة العربية.

(3) كان وأخواتها، نفسه صـ 1161 وما بعدها.

وقائع نظر الدعوى

في يوم أول أغسطس عَقدت المحكمة الشرعية جلستها للنظر في موضوع القضية وهو تطليق صفية السادات من الشيخ علي يوسف لعدم الكفاءة – أي فسخ عقد الزواج – وبدأت باستجواب الشهود.

- شهود الشيخ السادات:

كان على السادات أن يُثبت أمرين ليكسب القضية، الأمر الأول أنَّ نسَب الشيخ علي يوسف لا يُوازي نسَبه، وأنَّ حِرفة الشيخ علي يوسف حرفة غير شريفة.

وجاء محامي الشيخ السادات بعشرات الشهود: وتسأل المحكمة بعضهم:

س: ما هو نسَب السادات؟

ج: هو فلان بن فلان حتى يصل إلى محمد بن إدريس الذي كان خليفة على بلاد المغرب منذ قرون، ثم إلى فاطمة الزهراء ابنة النبي ﷺ.

س: ولماذا تَحفظ هذا النسب الطويل؟

ج: للتبرك به.

س: ما هو نسب علي يوسف؟

ج: لا أعرف.

س: هل بيت يوسف له ما لبيت السادات من العِلم والمكارم؟

ج: لا.

س: هل فيه ما في بيت السادات من العِز؟

ج: لا.

س: هل أصول العِلم والتقوى في بيت يوسف قديمة؟

ج: لا. والشيخ علي يوسف «وضيع» لأني رأيته يومًا يقف في إحدى المطابع ويُصحِّح ديوانًا من الشعر من تأليفه، إذ لا يفعل ذلك إلا عديمو الأصل.

ويشهد أحدهم بأنه أدرك أن الشيخ علي يوسف من أصل وضيع حين رآه يوما يقف في إحدى المطابع ويُصحح ديوانا من الشِعر من تأليفه إذ لا يفعل ذلك إلا عديمي الأصل.

وتسأل المحكمة حسن صبري محامي الشيخ علي يوسف:

س: هل فيما اتخذه الشيخ علي في هذه الدعوى ما يتفق مع الفضائل والآداب الإسلامية والعادات القومية؟

ج: إننا نتقاضى قضاءً شرعيًا نظاميًا لا قضاءً أدبيًا.

س: ما الدليل على عِلم الشيخ علي يوسف؟

ج: إنه درس كتب الدين في الأزهر، وكاد أن يتخرج للتدريس فيه ولكنه آثر صناعة الأقلام، فعمل في الصحافة[1].

- مرافعة الشيخ علي الفندي عن السادات:

قال الشيخ الفندي: إنَّ نسَب مُوكلي يرجع إلى أكثر من ألف سنة في حين أنَّ الشيخ علي يوسف «أعجمي» ليس له نسَب معروف في الإسلام إلا «يوسف» فقط، أي أبوه! وهو نشأ في قرية حقيرة جدا تدعى بَلصفورة كل أهلها أعاجم! والقاعدة أن سكان مصر كلهم أعاجم ما عدا الأُسَر القليلة جدا المعروفة النسَب مثل: الوفائية والسادات والبكري!

(1) د. عبد اللطيف حمزة. أدب المقالة الصحفية في مصر المجلد الثاني، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995 صـ 123 وما بعدها.

إن موكلي يعيش على أملاك واسعة، تركها له آباؤه الأماجد أما الشيخ علي فهو يضطر إلى العمل لكسب رزقه! ويحترف مهنة حقيرة هي الصحافة! حِرفة الصحافة في ذاتها دنيئة ويُحرمها الدين الإسلامي! لأنها تقوم على الجاسوسية والإشاعة وكشف الأسرار، وهذا مَنهي عنه شرعا![1].

وأضاف قائلا: إن الصحافة صناعة لا تُشرِّفَ العمل بها. وهي قسمين: القسم الأول هو المجلات التي تتولى توعية الناس وتثقيفهم وبحث وعرض موضوعات تتصل بأمور اجتماعية وهذه تكون صحافة شريفة بشرف ما يتم عرضه فيها على الجمهور، وهذا النوع منها لا يمارسه الشيخ علي يوسف. أما القسم الثاني من الصحافة فهو الجرائد اليومية، ووظيفتها إرشاد الشعب والهيئات والحكومة إلى الصالح العام وهذه صحافة جليلة جدا، ولها أثر في رُقي البلاد داخليًا وخارجيًا وتقتضي أن يتوفر في صاحبها أعلى أنواع الثقافة الاجتماعية والأخلاق الحميدة، وأن يكون من أشد الناس محافظة على آداب المجتمع، حتى يمكنه أن ينفع بنصحه وأن يصدقه الناس ويجتمعون على رأيه، والمدعي عليه لا يمكنه أن يدعي لنفسه هذه الصحافة لأنه

(1) أيام لها تاريخ، المرجع السابق صـ 60 وما بعدها.

شخص يتقلب في المبادئ لغير سبب ويُغازل شخصيات بعينها في ثوب المصالح العامة ويَسكت عن كثير من الأمور التي يلزم أن تقول الصحافة كلمتها فيها متجردة من المصالح. ولكنه لا يفعل لأنه يهمه رضاء تلك الشخصيات في الوقت الذي يدعي فيه أنه يريد النفع العام ولا نريد أن نعدو ذلك وكفى بهذه القضية وحدها دليلا عليه.

وأضاف:

وعلى ذلك فالمدعي عليه ليس مُشتغلا بالصحافة، قائمًا بها وإنما هو مُشتغل بشيء يُشبهها لأغراضه، مُلبسًا إياها ثوب الإرشاد والمصلحة العامة، وهذا اشتغال بأخَس الحِرف وأدنسها، وعلى ذلك فلا يكون محترفًا الصحافة، وإنما هو مُحترف حِرفة أخرى دنيئة[1].

- دفاع الشيخ علي يوسف:

اعتمد دفاع الشيخ علي يوسف على التشكيك في نسَب الشيخ السادات إلى الأشراف مُستندا إلى الجبرتي، وأن علي يوسف شريف علوي، ومن ناحية حرفة الصحافة التي يعمل بها

(1) أدب المقالة الصحفية في مصر، المرجع السابق صـ 124.

فقد اعتمد على أن علي يوسف عضو بالجمعية العمومية. ولكنه سكت عن الدفاع عن شرف مهنته كصحفي وكاتب وأديب، وما حققه من خلال ذلك من مكانة في المجتمع.

وبدلا من استغلال الصحف والشعراء والكتاب والسياسيين لهذه القضية لتنوير الشعب حول شرف العمل والكد والنجاح راحوا يبحثون في نسَب علي يوسف وحرفته.

- الحكم:

أصدر القاضي أبو خطوة حُكمه بعدم صحة عقد زواج صفية السادات من الشيخ علي يوسف وتطليقها منه. وكان أخطر ما جاء في أسباب الحكم قوله: «إن فقر علي يوسف في بدئه وإن زال عنه الآن باكتساب الغِنى، إلا أن عاره لا يزول عنه»![1].

- استئناف الحكم:

استأنف علي يوسف وصفية السادات الحكم، وتشكلت المحكمة برئاسة جمال الدين أفندي قاضي القضاة، وفي محكمة الاستئناف، قرأ محامي الشيخ علي يوسف قول أبي خطوة إن الثراء اللاحق لا يَمحو عن صاحبه الفقر السابق ثم صرخ من أعماقه:

(1) الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد، مرجع سابق صـ 25 وما بعدها.

أين هي النصوص التي تقول إنَّ الفقر السابق يَبقى عارًا على صاحبه مهما نال بعد ذلك من الغِنى والمال والجاه؟ إن القائل بذلك يريد أن يُسجل الانحطاط على الجنس البشري كله، لأن الأصل في الإنسان الفقر، والغِنى طارئ عليه وأساس الغِنى الجد والعمل، ولو عَلِمَ الإنسان الفقير الذي تَوفرت في غريزته بواعث الهمة، وانبعثت نفسه للعمل أنَّ عار فقره سَيبقى له ولأولاده من بعده وصمة يُعيَّر بها حتى من الكسولين الخاملين ممَّن رزقهم الله ميراثًا أو جرَت عليهم صدقات وقف قديم ما انبعثت نفسه لعمل كبير![1].

- حكم الاستئناف:

جاء حكم الاستئناف مؤيدًا لحكم محكمة أول درجة الصادر بتطليق صفية من زوجها.

- نهاية المطاف:

نظر الناس إلى هذا الحكم على أنه انتصار للأخلاق والتقاليد وهزيمة للتبرج والفساد، أما رجال السياسة فقد اعتبروه انتصارا للحركة الوطنية وهزيمة للخديو عباس واللورد كرومر. نظر كل

(1) أيام لها تاريخ: نفسه صـ 63.

منهم بالمنظار الذي يخصه. أما أبطال القصة الأصليون فقد انسحبوا خلف الكواليس بعد أن انفض السامر وانصرف الجمهور[1].

وبعد مرور ثلاث سنوات من صدور الحكم عاد الشيخ علي يوسف يلح في طلب زوجته مرة أخرى وساق من الوساطات ما استطاع به إقناع والدها فوافق الشيخ السادات على تزويج صفية من الشيخ علي وعادت إليه بعقد جديد.

وظن الشيخ العاشق أنه قد بلغ المرام بهذا الاعتراف، وأنه سينهَل من بحر العسل في عش الزوجية الجديد، ولكن حياته انقلبت جحيما على يد زوجته الشابة، واضطر الشيخ وهو في سن الكهولة إلى أن يهرب من البيت لينسى همومه في دوامة العمل فكان يقضي معظم ساعات النهار والليل داخل (المؤيد) يصول ويجول في دنيا السياسة بعد أن خسر معركة الحب، حتى إذا بلغ قمة المجد الصحفي والسياسي خرج على الناس بقرار غريب هو اعتزال الصحافة والسياسة معا ليتفرغ لوظيفة شيخ الطريقة الوفائية الصوفية. وما هي إلا سنوات قليلة حتى ودع الشيخ علي يوسف الدنيا[2].

(1) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 119.

(2) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 119.

- صفية تتزوج بعد وفاة الشيخ علي:

وبعد مرور سبع سنوات على وفاة الشيخ على يوسف وكانت صفية ما تزال شابة أحبت ممثلا مُغنيًا اسمه زكي عكاشة وتزوجته في العام 1913.

عام الكَف وعام الكُفء

لم يَسلم الكتَّاب الكبار من ركوب مَوجة الهراء حول القضية، بل وجد فيها بعض مَن له خصومة شخصية أو حتى فكرية مع الشيخ علي يوسف مَغنما لينهش في لحم الرجل ويُصفي حساباته معه.

- عام الكَف:

كانت حانة درا كتوس فيما مضى مجمعا للأدباء والوجهاء يلتقون فيها كل مساء يقضون شطرا كبيرا من الليل يتحدثون في مواضيع شتى ويتبادلون النوادر والفكاهات. وكان بعض الكتاب يحرر فيها مقالاته التي ينشرها في الصحف ومن هؤلاء محمد بك المويلحي[1] صاحب جريدة مصباح الشرق التي كانت تصدر وقتئذ، وكانت بينه وبين الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد عداوة شديدة وخصومة عنيفة وكانا يتبادلان الشتائم والسباب على صفحات جريدتهما.

(1) محمد إبراهيم المويلحي كاتب مصري وافق محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، أصله من المويلح وهي ثغر من ثغور الحجاز، وعمل في الصحافة كاتبا وناقدا.

وقد حدث في ذات ليلة من ليالي أكتوبر سنة 1902 بينما كان المويلحي جالسًا مع بعض أصدقائه أن دخل شاب من أبناء الأغنياء اسمه محمد نشأت فداعبه المويلحي كعادته فما كان من هذا الشاب إلا أن رفع يده وهوى بها على خد المويلحي.

انتهز صاحب المؤيد هذه الفرصة وأخذ يذيع خبر هذا الحادث بين الناس ويكتب عنه في جريدته مُظهرًا الشماتة والسخرية بعَدُوه اللدود محمد المويلحي.

وقد فتح للشعراء بابًا سماه (عام الكَف) فشرَع هؤلاء يتسابقون في نَظْم المقطوعات التي تفيض بالهزء والسخرية.

وقد اعترض أحد الشعراء عل قولهم (عام الكف) واقترح أن يطلق عليه (عام القفا). قال:

سَمُّوه عام الكف وهو الذي يُؤخذ من معناه أنْ قد كفى
ما هو عام الكف لو أنصفوا لكنه في الحــق عــام القفا

فهو هنا يبين وجهة نظرة في اقتراحه فيقول إن الكف مصدر كفَّ عن الشيء بمعنى تركه وارتد عنه، ولو أنهم وقفوا إلى الصواب في نظر هذا الشاعر لدعوه (عام القفا) ولكن يُرَد عليه

بأن المويلحي لم يُضرَب على قفاه وإنما لُطِم على خده فذِكْر الكف هنا أمر لا محل له.

وشاعر صعيدي يزعم أنه سمع دوى هذا الكف وهو مقيم بالصعيد، ويتساءل عن صاحب هذه الراحة الجبارة التي صفعت خد المويلحي. قال:

لي سؤالُ يا أهل مصر فرُدوا بجواب عن السؤال مُفيد

أي كف قد باشرَت صفع خدٍ سمِعنا دويها في الصعيد[1].

- عام الكُفـء:

وفي العام 1904 جاء الدور على الشيخ علي يوسف ليدفع ثمن سُخريته من المويلحي فأخذ ينشر عددا من المقالات في مجلة (مصباح الشرق) تحت عنوان «عام الكُفء» مشيرًا بذلك إلى قضية زواج الشيخ من «صفية السادات» وإلى تداول القضية أمام «الشيخ أحمد أبو خطوة» والمساجلات الحادة في المحكمة التي مبناها أن الشيخ علي يوسف ليس كُفئا للزواج من ابنة «الشيخ السادات».

(1) محمد سيد كيلاني: مقالة بعنوان "عام الكف" بمجلة الرسالة العدد 898 – باب الحوادث الأدبية.

ونشر المويلحي بيتين للشاعر الأحوص، حين زوَّج ابنته من شخص لا نسَبَ له اسمه مَطر:

سـلام الله يـا مـطـرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

فطلِّقها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يعلُ مفرقك الحسام

ولم يفعل المويلحي بعد ذلك أكثر من نشر ما يدور في المحكمة حول هذا الموضوع، وهو هنا لا يخرج على قانون ولا يتهمه أحد بالعيب أو القذف في شخصية الشيخ علي يوسف.

استياء نَفر قليل

هكذا تعرَّض الشيخ علي يوسف وصفية السادات لإشاعات مُغرضة وهجوم شديد كان مبناه الخلافات والخصومات الفكرية والسياسية مع الرجل.

كان الرأي العام الشعبي يؤيد ما يجري من إشاعات وكتابات وهجوم من الصحف. بل فرح لحُكم القاضي بفسخ عقد الزواج، لعدم كفاءة النسَب بين صفية السادات والشيخ علي يوسف لفقره في بدء حياته ووضاعة مهنة الصحافة في نظر المجتمع آنذاك. التي كان يُطلَق على من يَمتهنها اسم «جورنالجي» تَهكما وازدراءً له.

ولم نجد فيما بحثنا فيه حول هذا الزواج – الذي وصفه بعض الكتاب بأنه (هَزَّ مصر) – كاتبا أو صحفيا واحدا أنصف الرجل.

ولم يسخط على هذه الآراء إلاّ فئة من المثقفين، وهُم آنئذٍ نفَرٌ قليل إذا عدُّوا بعامة الشعب. كان على رأسهم شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصيدته المعروفة (حطمتُ اليراع).

- الشاعر حافظ إبراهيم

كان الشاعر حافظ إبراهيم من أكبر الساخطين على ما جرى للشيخ علي يوسف وما تعرض له من أذى. ناقما على تلك الغوغاء الدينية التي انحازت إلى الباطل. وعبَّر عن سخطه بقصيدة هجائية غاضبة بعنوان (حطَّمتُ اليراع).

كشف شاعر النيل في قصيدته هذه عِلل المجتمع، وأكد أن هذا العرف الذي انتصرَ إنما نشأ من نظام فاسد للطبقات الاجتماعية تحكمَت فيه طبقة نالت رتبة الأشراف بالملق والتلفيق، وغطَّت جهلها بثراء موروث تميَّز برفاهة العيش، وترّفعت عمَّن سواها بزهو الوجاهة وأقامت بينها وبين الشعب سدا منيعا.

- قصيدة (حَطَمْتُ اليَراعَ)

حَطَمْتُ اليَراعَ فلا تَعْجَبِي
وعِفتُ البَيانَ فلا تَعتبي
فما أنتِ يا مصرُ دارَ الأديب
ولا أنتِ بالبَلَدِ الطَّيِّبِ
وكم فيكِ يا مصر من كاتبٍ

أقـــال الـيـــراعَ ولـــم يـكـتُـبِ
فـــلا تـعـذِلِيني لـهـذا الـسـكوت
فـقد ضـاقَ بي منكِ ما ضـاقَ بي
أيُـعـجِـبني مـــنـكِ يـــومَ الـوِفـاق
سُـكـوتُ الـجَمادِ ولِـعْبُ الـصَّبي
وكـــم غَـضـب الـناسُ مـن قـبلِنا
لـسَـلبِ الـحُـقوقِ ولـــمْ نـغضَبِ
أنـــابِـــتَـة الـــعـــصـر إن الـــغـريـبَ
مُـجـدٌ بـمـصـر فـــلا تـلـعـبي
يـقـولون فـي الـنـشء خـير لـنا
ولـلـنـشء شـــر مـــن الأجـنـبي
أفـــي الأزبـكـية مـثـوى الـبـنين
وبـــيـــن الـمـسـاجد مـثـوى الأب
وكـــم ذا بـمصرَ مـن الـمضحكاتِ
كـــمـا قـــال فـيـها أبـــو الـطـيِّب

أمـــورٌ تـمـرُّ وعـيـشٌ يُـمِـرُّ
ونـحـن مـن الـلَّـهو فـي مـلعب
وشـعـب يـفـرُّ مـن الـصالحاتِ
فـرارَ الـسَّـلـيم مـن الأجـرب
وصُـحـف تـطـنُّ طـنـينَ الـذُّبـابِ
وأخـرى تَـشـنُّ عـلـى الأقـرب
وهـذا يـلـوذ بـقـصـر الأمـيـرِ
ويـدعـو إلـى ظِـلِّـه الأرحـب
وهـذا يـلـوذ بـقـصـر الـسـفـير
ويـطـنِـبُ فـي وُده الأعـذب
وهـذا يـصـيـحُ مـع الـصـائحينَ
عـلـى غـيـر قـصـدٍ ولا مـأرب
وقـالـوا دخـيـلُ عـلـيـه الـعـفـاءُ
ونـعـم الـدخـيل عـلـى مـذهبي
رآنـا نـيـامًـا ولـمَّـا نـفِـق

فـشـمَّـر لـلـسعي ولـلـمكسبِ
ومـــــاذا عـلـيــه إذا فـاتـنـا
ونـحـن عـلى الـعيش لـم نـدأبِ
ألـفـنـا الـحـمـولَ ويـــا لـيـتـنـا
أَلِـفـنـا الـحـمـولَ ولـــم نـكـذبِ
وقـالـوا: الـمـؤيَّـدُ فـــي غـمـرةٍ
رمـــاه بـــهـا الـطَّـمعُ الأشـعـبي
دعـــاه الـغـرامُ بـسـنّ الـكُـهولِ
فـجُـنَّ جُـنـونـاً بـبـنـت الـنَّـبـي
فـضـج لـهـا الـعـرش والـحـاملوه
وضـــج لـــهـا الـقـبر فـي يـثـربِ
ونـــــادى رجـــــالٌ بـإسـقـاطـهِ
وقـالـوا: تَـلَـوَّنَ فـي الـمَـشْرَب
وعَـــدُّوا عـلـيـه مـن الـسَّـيِّئاتِ
أُلـوفـاً تَـــدُورُ مـــع الأحـقُـب

وقالوا لصيقٌ ببيتِ الرَّسولِ
أغارَ على النَّسَبِ الأنجَب
وزكَّى أبو خَطوةٍ قولَهم
بحكمٍ أحَدّ من المضرب
فما للتهاني على داره
تَساقَط كالمطر الصيِّب
وما للوفود على بابه
تَزُف البشائرَ في موكبِ
وما للخليفة أسدى إليه
وساما يليق بصدر الأبي
فيا أمّةً ضاقَ عن وصفها
جَنانُ المفوَّهِ والأَخْطَبِ
تضيعُ الحقيقةُ ما بيننا
ويصلى البريءُ مع المذنب
ويُهضمُ فينا الإمام الحكيمُ

ويُـكْـرم فـيـنـا الـجـهولُ الـغَـبِي
على الـشَّـرق منِّي سـلامُ الـوَدود
وإنْ طـأطـأ الـشَّـرقُ لـلـمـغرب
لـقـد كـان خِـصبا بـجدب الـزّمانِ
فـأجـدبَ فـي الـزَّمن الـمُخْصِب

***

- موقف الزعيم سعد زغلول:

وقد جاء في بعض الكتب أن الزعيم سعد زغلول كان مُستاءً لما يجري لصديقه الشيخ علي يوسف، ولكننا لم نجد كتابات في هذا الشأن منسوبة له. فيبدو أن ما قيل عن هذا الرأي المنسوب لسعد زغلول كان كلاما سَمْعيًا سَمِعه من كتبوه، أو تناقله من كتبوه عمَّن سَمِعوه.

وإنْ كان سعد زغلول قد استاء كما أعلن في بعض جلساته فإننا نرى أن ذلك ليس لقناعته بكفاءة علي يوسف للزواج من صفية السادات، وإنما لتشابهه معه في الظروف والنشأة والعمل مع الشيخ علي يوسف، حتى تصادف أن كان هذا التشابه في اسم

الزوجتين (صفية وصفية). الفارق الوحيد هو أن أحدا لم يُحرِّض أهل السيدة صفية زغلول على إقامة دعوى تطليق لها من سعد لعدم الكفاءة!

كان سعد زغلول فقيرًا كما كان الشيخ علي يوسف فقيرًا، وإذا كان علي يوسف وهو فقير تزوج بنت الحسَب والنسَب صفية السادات فقد تزوج سعد زغلول وهو فقير أيضا بنت رئيس وزراء مصر ولم يجرؤ أحد أن يقول إن هذا الزواج غير متكافئ.

وكان الشيخ علي يوسف في نظر المجتمع يمتهن مهنة وضيعة هي مهنة الصحافة وكذلك كانت مهنة سعد زغلول، إذ عمل صحفيا قبل أن يكون محاميًا. وكانت الصورة العالقة بذهن العُموم والخصوص خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تساوي بين «المحامي» «والمُزور».

يقول العقاد عن شطر من حياة سعد زغلول: كان ذلك «قبل أن يَحترف المحاماة» لأن المحاماة يومئذ لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم، وإنما كانت صناعة وضيعة مُبتذلة، يشتغل بها من لا يَحسب «المرافعة» إلا مجالاً للبذاء وطول اللسان، ولم تكن للمحامي منزلة في نظر القضاء، ولا في نظر العِلية لا

السَواد، وكان اسم المحامي مساويًا لاسم المُزور كما قال سعد، فاتصل بهذه الصناعة «والخجَل يَستر وجهه لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها» وقال في خُطبة شكر بها من كرَّموه لتعيينه في مناصب القضاء، قال: «إني اشتغلتُ بالمحاماة مُتنكرًا عن أهلي وأصحابي، وكلما سألني سائل: هل صِرتَ محاميًا؟ أقول مَعاذ الله أن أكون كقوم خاسرين! وجُملة القول إنني كنتُ أجتهد ألا يَعرفني إلا أرباب القضايا، وإن كنتُ أجهل ماذا تكون العاقبة[1].

ويقول الهلباوي في مذكراته: «تزوجتُ لأول مرة وأنا محاميًا شابًا في مدينة طنطا، وكان ذلك في حوالي سنة 1887 وكانت زوجتي من الجواري الشركسيات اللاتي يَعِشن في السراي ويَبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يَختلطن بأحد من العالم الخارجي عن السراي مُطلقًا، عقدتُ على زوجتي ثم سافرتُ بها إلى طنطا وبقيت حينًا قبل أن نعود إلى القاهرة لتقوم بواجب الشكر لصاحبات السُمو الأميرات سيداتها السابقات. وحدَث أنْ علِمَتْ زميلات زوجتي في السراي أنها تزوجَت وأنها سافرت مع زوجها، فسألن عمَّن يكون هذا الزوج وعلِمن أن

(1) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازي بالقاهرة 1936 صـ 72.

زوج الزميلة «أبو كاتو» فلم يَفهمن معنى تلك الكلمة، وما زلن يَستقصين حتى اتصلن بباش أغا سراي القصر العالي فسألنه: «مَن عساه يكون صاحب مهنة «الأبوكاتو»؟ وكان جواب الباش أغا: «مُزوِّر أو نَصاب» وذهبَت زوجتي بعدئذٍ للسراي تشكر صاحبات السُمو الأميرات نعمت هانم مختار، وأمينة هانم إسماعيل، فلما علمت الجواري بمَقدمها جئن إليها باكيات نادبات سوء طالعها، مُعزيات فيما صادفها من نَكد الطالع في تلك الزيجة، لماذا؟ لأنها تزوجت مُزورًا نصابًا، فأفهَمَتهُنَّ زوجتي حقيقة أمر «الأبو كاتو» وشرف مهنته استنادًا إلى ما رأته بعينها، فعُدن يُهنئنها مُبتهجات»[1].

أعتقد أنه لولا هذا الاحتمال لما أعلن الزعيم سعد زغلول استياءه ولربما ظاهَر المجتمع في هجمته الشرسة على الشيخ علي يوسف وزوجته.

نقول هذا، لأن الثابت في كثير من المراجع أن الزعيم سعد زغلول كم هاجم صفية السادات في جلساته يوم أن تزوجت بعد سبع سنوات من وفاة الشيخ علي يوسف بالممثل زكي عكاشة.

(1) عمرو الشلقاني: ازدهار وانهيار النخبة القانونية المصرية. دار الشروق ط أولي 2013.

- سعد زغلول لا يقر زواج صفية السادات بعد وفاة زوجها:

انتقد سعد زغلول وبشدة في مجالسه زواج صفية السادات مرة أخرى بعد وفاة زوجها الشيخ علي يوسف من الممثل زكي عكاشة. أليس ذلك من حقها، أم لأن السيد الزعيم كان على قناعة كسائر المجتمع بأن الممثل (مشخصاتي) وضيع لا يجوز له أن يتزوج من صفية السادات بنت الحسَب والنسَب؟! يبدو أنها الأخيرة!

ويُروَى أن مصطفى وعلي أمين سمِعا ذات يوم سعد يتحدث غاضبًا عن سيدة اسمها (صفية) وبُهت الطفلان، إن سعد يهاجم صفية هذه بعنف ومرارة، إنهما يعرفان أن سِتهما صفية وهي زوجة سعد، وهو يحبها كل الحب ويحترمها أشد الاحترام، وإذا بالطفلين يبكيان في وقت واحد حزنا؛ لأن جدهما يشتم ستهما بهذه الألفاظ القاسية! وتنبه سعد إلى بكائهما ودُهش، وسألهما عما يبكيهما فقالا في صوت واحد: لأنك تشتم ستي! وضحك سعد طويلا وضحكت صفية زغلول، وقال سعد إنه لا يهاجم صفية زوجته وإنما يهاجم صفية السادات أرملة صديقه الشيخ علي يوسف وكانت هذه أول مرة يَسمع فيها الطفلان سعد يقسو في الحديث على امرأة[1].

(1) أشرف مصطفى توفيق: الخروج من الحرملك. على هامش التجربة النسوية المصرية. وكالة الصحافة العربية 2022 صـ 46.

وكان سِر قسوته أنه سمع أن أرملة صديقه أحبَّت بعد وفاته ممثلا اسمه زكي عكاشة وإنها قد تزوجته وكان سعد ثائرا على هذا التصرف. فقد رأى فيه عدوانا على ذكرى صديقه الذي أعطى هذه المرأة اسمه ومجده وحياته فداسَت على كل هذا بالأقدام من أجل ممثل شاب!! أليس هذا الذي نرى مكيالا بمكيالين؟! ثم أليس هراء؟!

قضية نيرة أشرف

من أبرَز القضايا التي شَغَلت الرأي العام في مصر والعالم العربي في العام 2022 قضية مَقتل طالبة جامعة المنصورة نيِّرة أشرف، وعُرفَت إعلاميًا «بقضية طالبة جامعة المنصورة».

جريمةٌ كان القتل فيها فظيعًا والموت فيها سريعًا. وقعت أحداثها على مرأى ومَسمَع من الأشهاد على الهواء. وذاع صِيت خبرها بين أهل الأرض لبشاعة التنفيذ وخطورة الدَلالة. بل صَدمَت المجتمع في قيمِه وتقاليده.

فُوجئ الناسُ بفيديو يُبَث على الهواء يَظهر فيه شاب أمام بوابة جامعة المنصورة وهو يطعن في فتاةٍ بسكين طعنات غادرات بشراسة في صدرها وبطنها، وأماكن متفرقة من جِسمها، فتسقط أرضًا مُضرجةً في دمائها تُصارع المَوت كالشاةِ المذبوحة، فيقترب شَخصًا للذَّودِ عنها فيُهدده القاتل بالسكين فيبتعد، ثم يعود إليها بالوحشية ذاتها، ولكنه في هذه المرَّة يُمسك برأسها من شَعرها، وينَحرَ رقبتها من الشمال ومن اليمين على رؤوس

الأشهاد. جرَى ذلك في وضَح النهار في الساعة الحادية عشر صباحًا وكأننا في عصر الغاب.

وعلى نحو ما وَصَف قاسم أمين شعور مصر يوم وفاة الزعيم الشاب مصطفى كامل، حين قال: «رأيتُ قلب مصر يَخفُقُ مرتين، يوم تنفيذ حكم دُنشواي، ويوم وفاة مصطفي كامل». فإنني أُضيف إليه فأقول: «ويوم ذبح طالبة جامعة المنصورة نيرة أشرف».

- من هي نيرة أشرف:

نيرة أشرف طالبة جامعية سِماتها التطلع والطموح، والثقة بالنفس والاعتماد على الذات، والإقبال على الحياة، تقيم مع أسرتها بمدينة المحلة الكبرى، الذين أفسحوا لها المجال وقدموا لها مساحة من الدعم والحرية في تحقيق طموحاتها فاعتمدت على حالها، وعملت بإحدى الشركات بمحافظة القاهرة بالتزامن مع دراستها، لتستطيع الإنفاق على نفسها وتحمل أعبائها دون مساعدة من أهلها، حتى صارت تتنقل بين محل عملها بمحافظة القاهرة، ومحل إقامتها بمدينة المحلة الكبرى ودراستها بمدينة المنصورة وتعددت بحكم عملها علاقاتها الاجتماعية، وتعامَلت مع الكثيرين دون شُبهة تسُوؤها أو فِعل يَمس سُمعتها، على

خلاف ما يدعي المتهم القاتل محمد عادل، فلم يكن عمل المرأة أبدا يعيبها يومًا من الأيام، أو يقلل من شأنها أو يحط من كرامتها. نيرة أشرف عبد القادر، هكذا كان حالها، وهكذا كان سعيها.

- الوقائع منذ بدايتها:

تبدأ وقائع القضية منذ زمن ليس ببعيد بجامعة المنصورة، عام ألفين وعشرين ميلاديا، حيث انتهى طلاب المرحلة الثانوية من دراستهم والتحقوا بالجامعة، وتفرقوا بين مختلف الكليات والأقسام كل يَسعى وراء حُلم يرغب في تحقيقه، كل يَسعى وراء هدف لبلوغه، من بين هؤلاء وهؤلاء طلاب تَخيروا كلية الآداب بالجامعة مُستقرا لهم وسبيل لتخطيط مستقبلهم، طلاب بالفرقة الأولى بالكلية، يبدأ عامهم الدراسي الأول بانضباط والتزام وجدية، فتُطلب منهم الأبحاث الدراسية، وهنا يَظهر شاب من بينهم يتولى تنسيق الأمر لهم، فيتواصل لذلك مع كثير من زملائه وزميلاته بالجامعة ويتفاعل معهم، ولا ريب في ذلك، فجمع الأبحاث والمواد العلمية رابط مشترك بينهم، والإلمام بالمواد الدراسية هدف يسعي إليه جميعهم، وهذا هو المتهم محمد عادل محمد إسماعيل. طاهٍ امتهن العمل في المطاعم واحترف استخدام أدوات الطهي وإعداد الطعام.

هذا الذي وثق فيه أساتذته بالكلية، فكلفوه بجمع الأبحاث العلمية من الطلاب، واشتُهر لهذا السبب بين زملائه وزميلاته بالجامعة وكان من بينهم المجني عليها نيرة أشرف عبد القادر، وإلى هنا كانت أحداث الواقع بجامعة المنصورة تتخذ مَسارًا طبيعيًا، أبحاث علمية وعلوم دراسية وطلاب عِلم بدأت حياتهم الجامعية، ولم يَظن أي منهم لهذا الواقع أن يتخذ مَسارا استثنائيا.

- متى تعلق المتهم بالمجني عليها:

وذات يوم من الأيام وُجدت نيرة بالكلية مع صديقاتها وزميلاتها لمتابعة أعمالهن الدراسية، ووُجد المتهم آنذاك ووقع نَظره على المجني عليها، وهنا تحرك وجدانه على الفور، لقد التفت للمجني عليها وافتُتِن بها، وبدأت نفسه تحدثه: إنها فتاة أحلامَك التي تتمناها، لم تكن نيرة وقتها ممن تعامَلت معه في جميع الأبحاث وهنا لم يَجد المتهم ما يجذب به أنظارها إليه سوى تلك الأبحاث المطلوبة، لقد ظن في ذلك السبيل الأسرع للتقرب منها والتودُد إليها، فبدأ من نفسه إعداد الأبحاث لها ومساعدتها في تقديمها دون طلب منها، واقتصرَت علاقتهما عند حد الزمالة ولم يتجاوز الأمر ذلك.

- المتهم يتوهم حب المجني عليها:

تعامَلت نيرة مع المتهم بحسن النية المعهود بين الزملاء، وظلت بحُسن النية تُعامله، وفي حدود الزمالة تحدثه، تبادلت معه كلمات معدودة بمناسبة أعمال الدراسة المطلوبة، إلا أن المتهم بخيال أناني فاسد ظن في ذلك ظنا خاطئا، ظن أنها تبادله ذات الشعور والإعجاب وأوهم نفسه كذبا وبهتانا بهذا الأمر.

اعتقد أن مجرد تبادل الحديث معه هو أمر تجاوز بينهما حدود الزمالة ولم يتوقف عند هذا الحد، بل تمادَى في الفكر واستمر في التقرُّب والتودُد لنيرة التي لم يكن المتهم أمام ناظرها من الأساس، ورغم ذلك أراد أن يمُد يد العون لها في الدراسة ليكسب وُدها، ويحرك وجدانها؛ لتبادله ذات الشعور الواهم الذي أصابه منذ لقائه الأول بها، كان هذا الوهم نابعًا من فساد أخلاقه وسوء طباعه، أنانية مفرطة، وحب شديد للتملك، ومَيلٌ عنيف للاستحواذ، ورغبة جامحة في فرض اعتقاده على غيره دون مناقشة أو تبرير أو منطق أو عقل يقبل ذلك، ولا صلة للأمر باختلال عقله أو سلامة إدراكه، لقد استمر المتهم على هذا الحال لسنوات، والمجني عليها تندهش من أفعاله، تسأل نفسها من آن لآخر: ما الذي صدر مني حتى يعتقد في وجود علاقة بيننا؟! يا

محمد ليس لنا مستقبل نرسمه سويًا، فاذهب عني واهجرني مَليًا، دعني وشأني أسعى وراء طموح أنشده، ولا تُضيع وقتي بعلاقة زائفة توهمتَها وحدكَ ولا تبتغي غيرها.

هذا كان حال لسان نيرة من أفعال المتهم التي لم تنقطع لثلاث سنوات متتابعة، فماذا كان يصنع نحوها خلال تلك السنوات الثلاث.

- المتهم يطارد المجني عليها:

لا وصف ينطبق على أفعال المتهم المتلاحقة إلا انعدام الرجولة والكرامة والشرف، سَعْيٌ حثيثٌ وحصار نفسي عنيف، وتتبع أعمى يسوقه هوىً جامح دون تفاعل أو استجابة من المجني عليها التي لم تكن تعبأ بفعله حتى انقلب الأمر منه لتهديد ووعيد، فأصابها الخوف وسارت في دروبها والقلب في وجَل من شَقي موهوم.

فماذا فعَل، لقد كان أول مساعيه نحو المجني عليها هو البحث عن رقم هاتفها ليتواصل معها ويُشبع رغبات عواطفه الزائفة التي تولدت في نفسه هو وحده، بحث عن رقم هاتفها بمجموعة من تطبيق المحادثات بين الزملاء في الكلية فأجرى أول اتصالاته بها.

أدركت المجني عليها حينها أن المتهم قد بدأ مسيرة وهمية باتخاذ خطوة جديدة نحوها فأعرضت عنه، وقامت بحظر اتصالاته لردع فعله، ولكنه لم يَنته أو يتوقف، بل دفعه حُب التملك وأنانية الطباع على استمرار ملاحقتها لإجبارها على التواصل معه رغما عنها، ولو تدبر الأمر للحظات لفهِمَ أن هذا الحظر إعلان من المجني عليها لرفضه ولكن أنانيته غلبت كرامته وشرفه، لقد ألقى بشرفه أرضًا، ووطئه بأقدامه وتخلى عن كرامته وقال: ستكونين لي حتما ولا مَفر لكِ أو مَخرجًا.

- المتهم يحاصر المجني عليها في الفضاء الإلكتروني:

لقد تملكه الهوى المسعور وراح يبحث عن حساباتها بمواقع التواصل الاجتماعي حتى تمكن منها تارة أخرى، وأخذ يحدثها، أرسل إليها العديد والعديد من الرسائل النصية، سَيلٌ من المحادثات والمراسلات الإلكترونية التي أرسلها عبر حساباتها الشخصية بزعم وجود علاقة عاطفية، سَيل من الملاحقات التي لا يتحملها بشَر ولا يقوى على مجاراتها أي إنسان. راسلها المتهم يلومها على حظر اتصالاته تناسَى ما يعنيه هذا الحظر، فهو رفضٌ صريحٌ قاطع لوجود علاقة ما بينهما وأخذ يُعبر لها عن مكنون قلبه تارة، ويُفصح لها عن اهتمامه

وغيرته من المحيطين بها، أو يغضب لعدم ردها أو استجابتها لحديثه تارة أخرى.

كان المتهم يُحدث نفسه، كان حديثًا منفردًا في غيبة من وجود نيرة لم تكن تبادله المراسلات والأحاديث إلا قليلا، والعجيب هنا أن المجني عليها لم تكن تجيبه، وحين أجابته جاءت إجابتها بكلمة واحدة مقتضبة وكأن تلك الكلمة قد أغنتها عن طول صمتها وإعراضها منذ بداية مراسلاته، في تصرف عجيب هو انعكاس آخر لشهوة الأنانية التي تتملكه.

ظل المتهم يحدث نفسه بمراسلتها، ولسان حال المجني عليها يتساءل في عجَب: ما باله؟! وماذا أصابه؟! ماذا يريد مِني؟! دعني لحالي ليس بيني وبينك إلا الدراسة والزمالة. ومع هذا وذاك لم يرتدع أو يتوقف، ظل في غياهب ظلمات فكره، واهمًا يدور في فلك علاقة زائفة فلم تجد وقتها نيرة سبيلا غير التهرب منه للخلاص من أسْر حصاره وملاحقته، فها هي تارة تصارحه بوهم ما يعتقد، وتارة تخبره بأنها على أعتاب خِطبة قريبة من آخر، وتارة تخبره بوجودها في القاهرة لظروف عملها وعدم حضورها للجامعة إلا أيام الامتحانات، وهنا بدأ المتهم يلومها على طبيعة عملها وعدم انتظامها في الدراسة، والحقيقة أنه كان يلومها على

عدم وجودها داخل دائرة سيطرته عليها، وعدم إذعانها لخيالاته، بل لقد وصل الأمر إلى حد ملاحقته إياها في القاهرة بَحثا عنها، سلكت نيرة كل السُبل لإبعاده، حتى قامت بحظر حساباته لمنع استقبال أي حديث منه، وهو على حاله لم يُبال ولم يكترث، بل أفصح عن الأمر في العلَن، وقرر التقدم لخطبتها فقصد أهلها وذويها وطلب الزواج منها، وكان الرفض هو الإجابة، وهو أمر حَتمي لم يتقبله المتهم فجميع مقدمات الواقع حتما تؤدي بالنتيجة إلى الرفض.

- ادعاء المتهم حب المجني عليها مجرد وهم:

إن العلاقة التي يدعي المتهم وجودها مع المجني عليها كانت مجرد وهْم في خياله وحده، هذا الوهم الذي حاول في التحقيقات وخلال جلسات المحاكمة أن يُصوره في صورة أخرى غير حقيقية بأنها علاقة متبادلة بينهما، فقد ثبت من فحص كافة الرسائل التي كانت بينهما، ومن أقوال الشهود من صديقات المجني عليها والمقربين منها ومن المحادثات الصوتية التي أرسلها المتهم إليها، أن العلاقة محض علاقة موهومة منه وأن هذا التصوير الذي ادعاه قد يُظن أنه مُبررًا لفِعلته ليستطيع الفرار منها.

- المتهم يختلق أحداثا كاذبة خلال المحاكمة:

لما مثل المتهم بجلسات المحاكمة اختلق أحداثا أخرى تناقضت في تفصيلاتها مع ما اعترف به في التحقيقات، وظل على مدار الساعة لا يحاول إلا أن يصور نفسه أمام الحضور والمجتمع بأنه ضحية لتجاهل المجني عليها له، وتهديد أهلها وذويها وخداعها له وهو الأمر الذي تناقض بالكلية مع من انتهت إليه التحقيقات بما فيها من أدلة وحجج وبراهين جازمة.

- المتهم يلاحق المجني عليها بشخصها:

بدأت أفعال المتهم الإجرامية تتطور شيئا فشيئا، فها هو يلاحق نيرة بشخصها، يلاحقها حتى وصلت لمسكنها بسيارة أجرة، ليعترض طريقها ويحاول اصطحابها كرها.

فزعت نيرة وارتعدت، وهرعت لوالدها تستصرخه، تصيح به وتستنجد، فتدخل الوالد وأوقفه، وتحدث معه بحكمة الآباء، وآثر نُصحه على زَجره، وأخبره أن الزواج أساسه تراضِي الطرفين، هذا التراضي الذي نسج عليه المتهم خيوطا من الكذب بأن هناك اتفاقا بينه وبين والد المجني عليها لضبط سلوكها ومتابعتها، كذب ساذج. تحدَّث الوالد معه وأخبره ألا رغبة لابنته في الارتباط به.

غادر المتهم وتركهم. تركهم وما ازداد إلا عَزمَا وإصرارًا على بلوغ غايته وتحقيق مُراده، لقد كانت كل أمارات رفض المتهم بمثابة الوقود الذي أشعل به نار الوهم الذي يعيشه، أعاد المتهم الكرَّة مرة أخرى أمام الجميع بالجامعة، أقبل عليها وحاول مخاطبتها فأعرضت عنه واستنصرت بأفراد الأمن صارخة: أوقفوه وأبعدوه، واطلبوا منه فَك حصاره عنِّي.

لقد كانت المجني عليها أسيرة فِكر المتهم، فلم يخرجها لسنوات من سجن عقله وقلبه. فتاة يحاصرها شاب غريب عنها ويبحث عنها في كل موضع، يتتبعها ولا يتوقف أو يَرجع، ملاحقة عنيفة، وحصار نفسي رهيب، وفي النهاية يدعي أمام الجميع وجود علاقة بينهما، ويصور نفسه أمام المجتمع بأنه الضحية!

- تحول المتهم إلى الكراهية البغيضة:

لقد انقلبت مشاعر المتهم في لحظة من حب التملك وهوى الاستحواذ المفرط الذي يفوق العادة، إلى الكراهية والبُغض، الذي لا يسلبه الإرادة، لقد تحول طوفا الأنانية والرغبة في التملك نحو نيرة إلى نار موقدة بدأت في إحراق المتهم أولا

قبل أن يحرق بها قلوب الأهل والأقارب والمحبين، نار بدأت تلتهم كل معاني الرحمة والإنسانية، محت كل صفات الكرامة والرجولة والشرف، هذه الأنانية التي وصلت لحد الكراهية، وصار مبدؤها ما لم تستطع تملكه لا تسمح لغيرك أن يملكه وذلك بالتخلص منه وإنهاء وجودها، وهذه ذروة الأنانية، هكذا كان حال المتهم، الذي انقلب بفعله من تودُد وتقرُب إلى غيظ وحقد دفين كيف لك ألا تقبلي بي شريكا لحياتك؟1 كيف لك أن ترفضيني؟!

- المتهم توهم إهانته بسبب رفضه:

توهم المتهم أن المجني عليها تُعيِّره لظروفه الاجتماعية، بل أوهم نفسه بالأمر حتى يجد لنفسه مبررا للانتقام منها بدعوى الثأر لكرامته ولكن حتى هذا الوهم مردود عليه برسالة ردت بها المجني عليها قائلة: «إن ظروفك أبدا لم تكن لتعيبك، بل سعيك في أي عمل شريف أمر محترم، ويُعلي من قدرك، ولكن الحقيقة التي تأبى أن ترضى بها منذ معرفتك بي أني لا أرغب في الارتباط بك أو حتى التحدث معك». أرادت المجني عليها أن تُعلي من شأنه وتحفظ كرامته، فما كان منه إلا أن أوهم نفسه بأنها تقصد إهانته وإذلاله.

- تصرفات المتهم تنبئ عن خطورة إجرامية:

كانت بداية المتهم مع المجني عليها عبارة عن سَعي بائس في العالم الافتراضي عبر الاتصالات وبمواقع التواصل الاجتماعي واتخذ منُعطفا جديدا بملاحقة صريحة في العالم الواقعي، ثم راح يسلك مُنعطفا ثالثا قبل الأخير بدت فيه من المتهم مظاهر أخرى لا تُنبئ إلا عن خطورته الإجرامية وحقيقة نفسه الآثمة. فلقد عزم الملاحقة ليس فقط بالمطاردة والاعتراض ولكن عزم الإيذاء والتهديد، عزم التعقب بإلقاء الرعب والترهيب في نفس المجني عليها، فبدأ يُسيء لسُمعتها أنشأ حسابا مُزيفا باسمها يحمل صورتها بادعاء أنها تمارس الرذيلة مقابل المال، حاول النيل من عِرضها وشرفها، هذه الخِصلة الوضيعة منه التي ظلت في نفسه وطباعه حتى مَثُل للمحاكمة، وكان شُغله الشاغل في معرض دفاعه عن نفسه بأقواله المتناقضة أن يوحِي للمستمع بأن المجني عليها كانت تسير في طريق يُسيء لسُمعتها وشرفها، ونصَّب نفسه وصيًا عليها وعلى أفعالها.

- المتهم أساء لسُمعة المجني عليها:

أساء المتهم لسُمعة المجني عليها، فحرر والدها محضرا يتهمه بالسب والقذف والتشهير، فهرول المتهم حينها مُسرعًا

لصديقة من صديقات المجني عليها نيرة يطلب منها التوسط لديها للتنازل عن المحضر، وهنا تأبى المجني عليها التخلي عن حقها، ليس صيانة لسُمعتها أو حِفاظا على شكلها فحسب، بل ردعًا له على سوء فعلته حتى لا يُكرر الأمرَ مع غيرها من الفتيات، هذا كان ردها على صديقتها فهل يرتدع؟ هل يتوقف أو يتأدب؟

اتخذت نيرة خطوات على قدر هذا الخطر الذي يحيط بها، لجأت لبعض معارفها ليُعينوها بالطريق الرسمي القانوني لإيقاف أفعاله، فظن خياله الفاسد أنها تَسعى لإيذائه، ولكنها استنصرَت بمَن حولها. فلم يَقبل المتهم حتى دفاعها عن نفسها بالطريق الذي رسمه القانون.

- المتهم يتخذ قراره بقتل المجني عليها:

إلى هنا وصل المتهم إلى مُنعطفه الأخير، لقد اتخذ قراره بقتل نيرة ليس ردا لاعتبار كرامته كما يحاول الادعاء، ولكنه رد اعتبار لأنانيته المفرطة، هو انتقام لشهوة الاستحواذ والتملك، غضبٌ أحاط بوجدانه وعقله ما زاده إلا عَزمًا وإصرارًا على ارتكاب أبشع الجرائم عند الله قهرًا وعصيانا، قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.

بدأ في تهديد نيرة بالقتل إن لم تستسلم له وتقبل به شريكا في الحياة بدأ في إرسال محادثات لها من حسابات مزيفة يهددها تارة بالحرق وتارة بالطعن وتارة أخرى بالذبح قتلا على رؤوس الأشهاد، أفصح عن عزمه على إنهاء حياتها بيديه فبدأ في حصارها نفسيا لتحقيق اغتيالها معنويا.

وهنا تخشى الأم على ابنتها: احذري يا ابنتي، لعله يُنفذ تهديده ووعيده، فتُجيبها ابنتها في ثبات ورَوية ألاَّ تخافي ولا تحزني يا أماه، لن يبلغ المتهم مسعاه، لعله لا يقصد تنفيذ مرماه، وما كان ربك نسيًا طمأنت نيرة أمها وذويها بينما كان الخوف يملأ جنباتها، طمأنتهم في هدوء وسكينة وسلام وأخفت الرعب والفزع الذي ملأ قلبها وعقلها ووجدانها.

- كيف وضع المتهم مخططه للقتل:

بدأ المتهم يفكر في هدوء وروية منذ سنة ونصف مضت في كيفية الخلاص من المجني عليها حتى يهدأ باله، ويستقر وجدانه، جلس والشيطان سويا، يسأله عن كيف يقتل النفس الزكية، فيجيبه: يكون طعنا وذبحًا بسكين فيسأله: ولماذا القتل بالسكين؟ فيجيبه شيطانه: لأنك طاهٍ ماهر تجيد استخدامه بحِرفية، والذبح بالنسبة لك أمر يسير.

لقد أوعز له الشيطان أن ينظر إلى ضحيته كما ينظر إلى الحيوانات التي اعتاد ذبحها وتقطيعها ليقدمها طعاما، فما أسهل القتل باستخدامه! قتل سريع يحقق الوفاة على الفور خاصة إذا ما أصاب مواضع قاتلة من جسد الإنسان، هكذا وصف المتهم في التحقيقات سبب اختياره للسكين، ليُطفئ نارًا اشتعلت في قلبه. ظلَّ وشيطانه يُقلبان الأمر ردحًا من الزمن، أيامًا وشهورًا مضَت، حتى اختمرت الفكرة في عقله، وزيَّن له الشيطان سُوء فِعله، أوعزَ له بالفكرة وتركه في غياهب الظلمات يَعمَى، ثم استكمل مُخططه الإجرامي المرسوم بالعزم على تنفيذه أيام الامتحانات على مَسمع ومَرأى من الأشهاد، من الأصدقاء والزملاء والزميلات، أمام بوابة جامعة المنصورة، فوجود نيرة وقتها أمر يقيني وقتلها في وضح النهار علنا سيشفي غليله، هذا ما كان يحدِّث به المتهم نفسه.

- شراء السكين الجديد الحاد:

في مَطلع شهر يونيو 2022 قصَد محمد عادل أحد محلات الأدوات المنزلية بمُحيط محل إقامته بمدينة المحلة الكبرى واشترى سكينا جديدا له نَصلٌ حاد مسنون، لم يشأ فَضه أو استعماله حتى يحافظ عليه حادًا مَصقولا؛ ليُؤتي أثره فور إعماله

بجسد المجني عليها، ولا عجبَ في ذلك، فالمتهم باستخدام السكين خبير، والقتل بالنسبة له أمر يسير. اشترى أداة القتل بالذبح، وانتظر يراجع خطته ليُحكِم طريقة تنفيذها.

- المتهم يتقصَّى عن حافلة المجني عليها:

بدأت امتحانات الجامعة، طلاب عِلم في الفرقة الثالثة من كل حدَب وصَوب يقصدون الجامعة، يؤدون امتحانات نهاية العام الدراسي يفصلهم عام دراسي واحد لتبدأ مسيرة حياتهم العملية. اعتاد الطلاب استقلال حافلات نقل خاصة تُقلهم من مدينة المحلة يقصدون طلب العِلم بجامعة المنصورة، ولكن أي حافلة منها تستقلها المجني عليها.

أخذ المتهم يبحث ويتقصَّى عن حافلة المجني عليها، تواصَل مع إحدى زميلاتها يَستفسر فلم تُجب سُؤله وأعرضت عنه، فهي تعلم عِلم اليقين ما ينتوي المتهم فعله، فهل يكتفي المتهم أو يرجع؟ كلا.. بل زاده الأمر عزمًا وإصـرارا، عمَّق البحث بين شركات النقل المعنية حتى وقف على خط سيرها وموعد استقلالها من محطة محددة بعينها، وتخيَّر استقلال ذات الحافلة من مَحطة تالية، حتى يضمن استقلالها هي أولا، حاول إنفاذ

مخططه في موعد الامتحان الثالث والرابع وكان السكين بحوزته ولكنه في المرتين لم يلحظ وجود المجني عليها حينها، وكأن الله يُمهله أمهله رب العالمين لكن لم يُهمله، بَعثَ الله له برسائل عديدة لم يفهمها فلقد أعرض عن هذا الإمهال الإلهي حتى جاء يوم الواقعة، يوم الفاجعة، يوم الامتحان الجامعي الخامس، يوم العشرين من شهر يونيو 2022، نزل المتهم من مسكنه عازمًا على قتل المجني عليها. أحرز سكينه ووقف ينتظر الحافلة التي تستقلها نيرة من المحلة الكبرى للمنصورة.

- قبل ركوب الحافلة:

في صباح هذا اليوم أيقظَتها والدتها لتلحق بالحافلة، تدعو لها بالحماية والتوفيق، تنتظر عودتها على عجَل لتطمئن ويهدأ بالها على مستقبل ابنتها الدراسي الذي أوشك على النهاية، لم تكن تعلم المسكينة بأنه آخر لقاء بينهما، لم تكن تعلم ما يُخبئه لها القدر، سلام يا ابنتي إلى لقاء قريب، سلامُ حتى تعودي، وما ذلك على الله ببعيد، دعت الأم لابنتها وغادرت، غادرت لتَلقى حَتفها.

- المتهم يستقل حافلة المجني عليها:

قصَدَت نيرة الحافلة واستقلتها والتقت صديقاتها، ها هن يتبادلن الضحكات، يتشاطرن فرحة قُرب انتهاء الامتحانات،

لقد أوشكت حياتنا الدراسية على الانتهاء، لا يعلمن بأنه آخر أيام الدراسة لصديقتهن، تحركت الحافلة، وعند المحطة التالية توقفت. ركب المتهم بخسَّة ووضَاعة، واطمأن برؤية المجني عليها، آن لي الآن يا نيرة أن أُنهي حياتِك بيدي، آن لي أن أثأر منكِ، لن تكوني لغيري ولن يَستحوذ عليكِ سواي.

جلس المتهم في الحافلة من الخلف، لم تلحظ نيرة أو صديقاتها وجوده، تضحك المجني عليها مع صديقاتها وتتبادل معهن آخر الكلمات والمتهم من خلفها يستعد للطعنات.

ثم يأتي ماكرًا بجلسة المحاكمة ليقُص رواية بائسة يُصور بها أن ضحكات المجني عليها كانت استهزاءً منه أثار حفيظته وغضبه والحقيقة أن أيا من المجني عليها أو صديقاتها لم يلحظ وجود المتهم فلقد توارَى لضحيته كما يتوارَى الذئب لفريسته.

بلغت الحافلة الجامعة ونـزل الجمع منها، كانت نيرة وصديقاتها من السابقات، والمتهم من خلفهن يلحق بهن.

- لحظة القتل:

إنها الحادية عشر صباحًا في الطريق العام أمام بوابة توشكي بجامعة المنصورة، وقت زحام شديد، طلاب عِلم يتحركون

ويتنقلون وجمع غفير يباشر أعماله ويسعَى لكسب رزقه، سيارات وحافلات كثيرة، ضوضاء محيطة، ورغم هذا وذاك، كأن العالم بأسره قد توقف للحظات، فلا صَخَبَ ولا زحام، المتهم يَلحق بالمجني عليها، يُهرول على عَجل، يستعجل تنفيذ جُرمه، وتحققت المأساة.

استلَّ المتهم سلاحه الأبيض (السكين) بعدما لحق بضحيته رفع به يُمناه، انهال على نيرة بطعنات غاشمة، طعنات متتالية في سرعة وتتابُع أصابت المحيطين بفزع وذهول، غير مُصدقين ما يجري، تسعة عشر طعنة طعنها بأنحاء متفرقة من جسدها حتى خارت قواها وسقطت أرضا متأثرة بجراحها.

- ذبح المجني عليها بعد الطعنات المتعددة:

سقطت المجني عليها أرضًا فأحكم المتهم إمساكها ونحَر عُنقها بعدما طعنها التسعة عشر طعنة التي أصابت جسدها، ثم أجهز عليها بطعنة أصاب بها عُمق جسدها قبل أن يذبحها من عُنقها، سقطت نيرة أرضًا والدماء من حولها تسيل، سقطت عاجزة عن المقاومة، أو حتى الاستغاثة بغيرها، فلم يَستغرق ثوان معدودة حتى أتمَّ جُرمه كاملا.

هذا حَصاد زرعه، كالأرض التي خبثَت ولا يَخرج نباتها إلا نكِدَا. انتهت أفعاله بجريمة قاسية نكراء، أودت بشهيدة بلغَت من العمر عشرينا، لم تلحق بركب شبابها، ولم تهنأ بحياتها، والمجتمع بأسره بات لقتلها جريح مكلوم وحزين.

قتلها المتهم شَرّ قِتلة، حالة من الفزَع الرهيب أصابت الشارع بأكمله، بل أصابَت المجتمع بأسره، فالجريمة موثقة وخبرها مُدوِّي يجوبُ الأرض والسماء، ما الذي أصاب بني آدم؟! أين هُم من ربِّ العالمين؟! إنها حَتما طباع آثمة وما كان الله ليُضيع أجر المحسنين.

- من كواليس المحاكمة:

كان الاختصاصُ بنظر القضية للدائرة التي أرأسها حسَب نظام توزيع العمل الذي يبدأ في الأول من شهر أكتوبر من كل عام، وعندما تحدد يوم نَظرها، كان قد بَقيَ على بدء جلسات شهر يونيو 2022 الذي ستُنظر فيه القضية يوم واحد هو المُزمَع فيه سفري إلى المنصورة.

تلقيتُ وباقي الزملاء أعضاء الدائرة ملف القضية pdf فلا وقتَ لإرسالها إلينا حتى مع مَخصوص، وما أن تم الإعلان

عن يوم المحاكمة إلا وأصبحَت مدينة المنصورة خلية نَحل من مُراسلي القنوات الفضائية والصحافيين والإذاعيين وهواة الهراء على يوتيوب.

أبلغني القاضي الجليل إيهاب صادق القائم بأعباء المكتب الفني لمحكمة الاستئناف بتحديد جلسة اليوم الثاني من دور شهر يونيو – وهو يوم الأحد – كأولى جلسات المُحاكمة، ثم أخذ في الاستفسار عن آلية مُتابعة الإعلام الذي راح ممثلوه يتوافدون عليه في مكتبه، ذلك أنَّ أمر حضور الجلسات والسماح بإذاعتها من عدمه أو تصويرها أناطه القانون برئيس الجلسة. فاستأذنتُه في تفويضه؛ ليتولى هو هذا الأمر لأتفرغ للقضية فتولاه مشكورًا.

نَظَّمَ سيادته والقاضي مدحت الحسيني رئيس المكتب كل ما يتعلق إداريا بإجراءات المُحاكمة ونظام الدخول والجلوس في القاعة تنظيما دقيقا للغاية؛ للصحافيين بطاقاتٍ مُعينة للدخول، ولمراسلي القنوات الفضائية بطاقات أخرى، ولمندوبي الصحف غير النقابيين بطاقات غيرها، ولأهل المجني عليها بطاقات بلون مختلف، ومكان معين في القاعة، ولأهل المتهم بطاقاتٍ بلون آخر، ومكان في الناحية الأخرى من القاعة، وبقية الأماكن الخالية للسادة المحامين والجمهور.

حان وقت فتح الجلسة، دخَلتُ والسادة أعضاء الدائرة لنَجدَ القاعة قد اكتظت عن آخرها بالحضور، ولكن في نظام ملحوظ و»مايكات» القنوات الفضائية، تحتلُ مساحة شاسعة من المنصة، كادت تَحجُب عَنِّي رؤية مَن في القاعة.

بدأنا المحاكمة، وبدأ معها بث وقائعها على الهواء، كان الناس يُتابعون في المنازل، وفي المقاهي، وفي الشوارع، وفي مَقار أعمالهم عَبر شاشات الفضائيات والهواتف الذكية.

منذ فجر ذلك اليوم ورجال الشرطة على رأسهم مدير الأمن في الشارع أمام مبني المحكمة وخلالها وأمام القاعة وداخلها، زحام شديد شَدٌّ وجذبٌ بين القائمين على العمل الإداري والشرطة من ناحية وبين الجمهور والمراسلين وحاملو الكاميرات وراغبي الدخول من ناحية أخرى، ولكنهم تعاملوا بأناةٍ وحِكمة وضبط أعصاب، استطاعوا النجاح في أن تسير الأمور على ما يُرام.

حضر مُمثلا للاتهام السيد رئيس النيابة بمكتب النائب العام بدر مروان، والسيد المحقق مصطفي عبد الغني رئيس نيابة قسم أول المنصورة، وحضر مع المتهم محاميان أصيلان، وعن أهل المجني عليها محام أصيل، وما يزيد على عشرة أساتذة متطوعين.

أثبتنا بدء الإجراءات في محضر الجلسة، وقررتُ منح الدفاع أجلا للاطلاع يومًا واحدا، قال إنه كافٍ له، واستأنفنا المحاكمة يوم الثلاثاء من الأسبوع ذاته. حيث تلا السيد رئيس النيابة أمر الإحالة، ثم جيء بالمتهم من القفص لمناقشته فلم يعترض دفاعه، بل إن أحدهما طلب أن يُوجِّه إليه سؤالا يقول: «هل أنتَ عاقل»؟! وكأن المتهم إذا قال: لستُ عاقلا أودعناه مستشفى العباسية لبيان مدى قواه العقلية والنفسية؛ أو قال إنه عاقلا أخذنا بقوله. وهو سؤال إذا أبداه رجل قانون لابد أن يثير الضَحك، لأن مسألة سلامة إرادة المتهم وقواه العقلية والنفسية من عدمه ليست مَرهونة بقوله؟! ولكننا وجهنا له سؤال دفاعه، فقال: «طبعًا عاقل». فلا اعترافه بعقله، ولا بقِلَّة عقله يترتب عليه لدى المحكمة أية نتيجة، وإنما لو كان له صدى في الأوراق، فلابد من تقرير فني، من جهة طبية نفسية متخصصة.

اعترف المتهم بذبح نَيرة على نحو ما نُشر على شبكة الإنترنت وكان المتهم لدى تحفُظ المواطنين عليه قد تَعرض للضرب المُبرِّح، لاحَظتُ أثر هذا، وهو يَتململَ في وقفته أمام المنصة. فسألتُه: هل تحب أن تجلس؟ قال: نعم. فأمرتُ بإحضار مقعد له، فجلس، وراح يسترسل في اعترافه ليَذكر الدقيق من التفاصيل

قبل عَظيمِها مُحددا التواريخ بالأيام والساعات، وما حصل منذ عام، بل منذ عامين بالتفصيل.

دقائق مَعدودات، ولاحظتُ «مَصمَصَة» المتهم في شفتيه أثرًا لجفاف ريقه، والخوف لجلال الموقف. فقدمتُ له زجاجة الماء التي تُوضع أمامي على المنصة، شَرب منها، فانهمر العرَق من جبهته ووجهه عرقًا أخذ يتصبب كأنكَ ألقيتَ عليه كوبًا من الماء؛ فناولته علبة المناديل الورقية، ليُجففَ عرقه؛ فجفَفه، ثم استأنف اعترافه.

- المتهم يستعطف الجمهور:

كان المتهم على درجة عالية جدا من الذكاء، وكان يُفكر قبل أن يُجيب على السؤال، رابطَ الجأش غير هيَّاب للموقف، أبصرَ الكاميرات وكثافتها واكتظاظ القاعة عن آخرها بالحضور، فأعمَلَ ذكاءَه مُستغلًا الحدَث، فنَحَى بحديثه مَنحًى آخر، لم يكن له أي صَدى في الأوراق، ولم يَقُل شيئًا منه على الإطلاق في تحقيقات النيابة العامة.

راح يتصنَّع بإتقان وبطبقات صَوتٍ مقصودة كيف كان ضحيةً للضحية، ليَستدرَّ عطف المحكمة والمشاهدين، فهمتُ مَرمَاه، فقد قرأتُ القضية جيدا، ثم جيدا، قبل بدء المحاكمة،

عَمَدتُ إلى الانتقال به إلى نقطة أخرى، فإذا به يفهم في هذا الجو الكئيب المشحون، ويُجيب بكل هدوء: بل اتركني لأُكمل هذه النقطة. فعلها مَرتين، وهو يُدرك مَرمايَ، لا سيما أنَّ ما راح يفتريه على الفتاة لم يَقُلهُ من قبل، لا في محضر الاستدلالات، ولا في التحقيقات. ولما وجدتُه يَتجهُ نحو الخَوض في عِرض المجني عليها رَفعتُ الجلسة لاستراحة قصيرة، على أن أعقد جلسة سرية يُعرِّض فيها بشرف المجني عليه كما يشاء إن كان يرى في ذلك مَخرجًا له. ثم أصدرتُ قرارا بحظر النشر، حتى يَصدر الحكم في الدعوى لمنع استغلال ما يُذاع من الجلسات في نِقاش وتحليل، يثير البلبلة، ولا طائل من ورائه.

عُدنا إلى غرفة المُداولة بعد رفع الجلسة للاستراحة، وقد وصلَ أعضاء الدائرة ما وصلني من تَصنُّع المتهم براءة الأطفال وتصوير نفسه كم كان ضحيةً للقتيلة، وأخذنا نتعجَب لشدة ذكائه ودَهائه وسُرعة بديهته في استغلال أجواء المحاكمة للترويج لنفسه كمجني عليه، وليس قاتلا مُحترفًا.

ترافَعَت النيابة العامة مرافعة بليغة جامعة مانعة، ألقاها رئيس النيابة بدر مروان. هزَّت المرافعة وجدان الناس، واستدرَّت

الدموع من العيون، ولما انتهى منها ضربتُ أجلا لمرافعة الدفاع، هو اليوم التالي ليأخذ حَقه طوال اليوم.

في اليوم التالي هذا دفع محامي المتهم بما دفع به من دفوع ودفاع كان على رأسها كالعادة – كلما كان جُرم الجاني فظيعًا – الدفع بالاضطراب النفسي.

ولستُ أدري لماذا دَرجَ كثير من السادة المحامين على الدفع بجنون المتهم أو اضطرابه النفسي متى كان جُرمه فظيعًا، ذلك في الوقت الذي يقطع ما بين أيديهم في التحقيقات ومُجمَل الأوراق بسلامة عقله وإدراكه. ولكنه وأسفاه صار نَهجًا لواحدة من مدرستين، إحداهما تَعتنق فكرة «حتى تَهدأ نيران القضية»، والأخرى تعتنق فكرة «حتى يهدأ حماس القضاة» وكلتاهما مدرستان مخطئتان بكل تأكيد، ولا اعتبار للفكرتين لدى أي محكمة. فلا أثر للوقت فيما بين ارتكاب الحادث والوقت الذي تجري فيه المُحاكمة، على تكوين قناعتها، مهما كان اتجاه الرأي العام وهرائه.

إن ما يدور خارج جدران قاعة الجلسة، لا أثر له على اقتناع المحكمة تجاه القضية التي تنظرها على الإطلاق، مهما اشتعلَ

الرأي العام، ومهما كانت وجهة نظره فيها، فلا يحكم ضمير المحكمة، ولا يوجهها سوى ما بين أيديها من أوراق، وما تراه فيها وتستنبطه من بين سطورها، أو ما تُرجحه من أدلة الاتهام، وإذا ساورها الشك للحظة واحدة في قوة الدليل؛ تقضي مُطمئنةً بالبراءة، ولو كانت هذه البراءة ستُزلزل الرأي العام من وجهة نظره هو.

- تعاطُف مَذموم:

بين عَشية وضُحاها انقلب الحال من حال إلى حال، وكان لكارهي هذا البلد الأثر الرئيس من خلال ميليشياتهم الإلكترونية في إثارة البلبلة لدى الناس البُسطاء؛ فبَعد أن كان الناس يقولون لابد من إعدام هذا السفاح في مكان الحادث، وجدنا من يقول عنه: إنه مسكين. مَلاكٌ خدعته القتيلة فماذا يفعل؟! ومَن يقول: تعالوا؛ لنرَى لماذا قتلها؟!

هل يُجدي في القتل بعد حصوله، البحثُ فيمَ كان السبب؟! مَنطقٌ مقلوبٌ، وأناسٌ عقولها في آذانها وهراء ما بعده هراء.

في اليوم المُحدد لمرافعة لدفاع أعلنتُها صراحة لمُحاميه: خُذ وقتك ولن تقاطعك المحكمة، حتى تقول إنك فرغتَ منها.

بدأ الرجل، وجاء بكل ما عنده، إلا أنه نهَجَ نهْج المتهم في محاولة التعريض بشَرف القتيلة، استوقفته قائلا: «إذا كان للمتهم في تجريح القتيلة أي مَخرج فهذا حقه، ولكن ليس ها هنا أمام الجمهور، فالزَم ما عداه، وبعدها أعقِدُ لكَ جلسةً سريةً، قُل فيها ما تشاء».

التزم الدفاع وجهة النظر هذه، وبعد المرافعة العَلنية رفَعتُ الجلسة وعقدنا جلسة سرية، لم يقُل فيها شيئًا مما كان يَحومُ حوله في مرافعته أمام الجمهور. ثم خلت المحكمة إلى نفسها لتبدأ المداولة التي استمرت ما يجاوز الساعتين.

كانت الدقائق والثواني تَمُر ثقيلةً ثقيلةً على الناس في القاعة وخارجها وأمام الشاشات في كل مكان انتظارا لحكم القانون. ثم كان ما استقر عليه ضمير أعضاء الدائرة من إحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتي الجمهورية لأخذ الرأي في معاقبة المتهم بالإعدام وحددنا للنطق بالحكم جلسة تالية بعد أسبوع واحد.

ثم تؤيد محكمة النقض حُكمنا الصادر بالإعدام لموافقته بفضل من الله إجرائيًا وموضوعيًا صحيح القانون.

- حكم النقض يُخرس الألسنة[1]:

لم تَقف الآراء الموضوعية على صحة ما اضطلعتُ به من إجراءات خلال المحاكمة عند ذلك العدد الكبير من السادة القضاء الأجلاء الذين تصدوا لهَجمة المُغرضين على المحكمة – التي سيأتي الحديث عنها – بل جاء حكم محكمة النقض الصادر في جلسة يوم الخميس الموافق 9/ 2/ 2023 «في الطعن رقم 15991 لسنة 92 ق» قاطعًا بصحة الحكم الصادر من دائرتي، وصحة إجراءاته المطابقة للقانون، مُمثِلًا صفعة قوية لهؤلاء، ومن حُسن الحظ أن الدائرة التي نظرَت الطعن كانت يرأسها قاضي قضاة مصر رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى في ذلك الوقت.

وفي تعليق للأستاذ الدكتور عماد الفقي عميد كليتي الحقوق جامعتي الإسكندرية والسادات سابقا، كتب على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك يقول: «قرأت حكمكم العادل في قضية طالبة جامعة المنصورة الشهيرة وقد تبين لي منذ الوهلة الأولى أن خاصيتكم تجمع بين مَهارات قاضي الموضوع

(1) تم تنفيذ حكم الإعدام في المتهم فجر يوم الأربعاء الموافق 14 يونيو 2023 بسجن جمصة المركزي بمحافظة الدقهلية.

وكفاءة وعقلية قاضي النقض، وهي سِماتٌ قلَّما تجتمع معًا في أحدهما، وفي ظنِّي أن هذا ما أدى إلى رفض الطعن على الحكم رغم تَعدُد مذكرات أسباب الطعن وكثرة أسبابها[1].

المحكمة توجه كلمة للمجتمع:

وقد وجَّهت المحكمة كلمة إلى المجتمع قبل النطق بقرار إحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتي الجمهورية قالت فيها:

قبلَ النُطقِ بما انتهـت إليهِ المُداولة، تُقدمْ المَحكمةُ بكلمَةٍ إلى المجتمعْ، تَـراها في هذا المَقامِ واجبة:

دُنيا مُقـبلةٌ بزخَارفِها، وإنسانٌ مُتكالبٌ على مَفاتِنها، ماديةٌ سَيطرَت، فاستلبَت العُقولَ، وصارَ الإنسانُ آلة، يَـقينٌ غابَ، وباطلٌ بالـزَّيف يَحيَا، وتَـفاهاتٌ بالجَهر تَتـواتَر، وبَيتٌ غابَ لسببٍ أو لآخر، والمؤنسِاتُ الغالياتُ صِرنَ في نظر المَوتُورينَ سِلعة، والقواريرُ فَواخير ونَـفسٌ تَـدثـَرت برداءِ حُبٍ زائفٍ مَكذوب، تأثرت بثقافةِ عَـصر اختَـلطت فيه المَفاهيمُ.

الـرغبةُ صَارت حُبًا، والقتلُ لأجلهِ انتصارًا، والانتقامُ شَجاعةً، والجُرأة على قِـيَم المُجتمع وفُحشِ القَـولِ والعلاقاتُ

(1) كانت سبع مذكرات طعن بالنقض.

المُحـرَّمة، تُسمَّى حُـريةً مَكفولة، ومن هذا الرَّحم وُلدَ جَنين مُشوَهًا. وَقُـودُ الأمَّةِ صارَ حَطبَها، باتَ النشءُ ضَحيةَ قُدوةٍ مُشوهة وثقافاتٍ مَسمُوعةٍ ومَرئيَّةٍ ومقروءة، هذا هو حالُها، ومن فَـرْطِ شُيوعهِ واعتباره لدى كثيرين كشفًا لواقع، زُيِّـنَ لهم، فَـرأَوهُ حَسنًا، فكان جُرمِ اليوم له نِتاجًا، أفَتذهبُ نَـفسُنا عليهم حسَرات؟!

إنَّ هذا الخَـللَ، إنْ لم نأخذ على أيدي المَوتورينَ ومُروِّجيهِ استفحَـلَ ضَرَرُه، وعَـزَّ اتقاءُ شَـرِّه، واتسَع الـرَّتقُ على الـراتق، ولكلِّ ما تَقدم تُطلِـقُ المَحكمةُ صَيحَة:

- يَا كُلَّ فِـئاتِ المُجتمعِ لابُـدَّ مِن وَقفَـة.

- يا كُلَّ مَن يَقْـدرُ على فِعلِ شَيءٍ هَلُمُوا.

- اِعقدوا مَحكمةَ صُلحٍ كُبرَى بين قُـوَى الإنسانِ المُتباينة، لنُنَـمِّيَ فيهِ أجـملَ ما فيه.

- أعيدُوا النَشءَ المُلتوي إلى حَظيرةِ الإنسانية.

- عَلِموهُم أنَّ الحبَّ قَـرينُ السلامْ، قَـرينُ السَكينةِ والأمانْ، لا يَجتمعُ أبدًا بالقتلِ وسَفكِ الدماء.

- علموهم أنَّ الحبَّ ريحٌ من الجَنةِ، وليس وَهَجًا من الجَحيم.
- لا تُشوهوا القُدوةَ في مَعناها، فـتَنحلَّ الأخلاقْ.
- عَظِمُوها تَنهضُ الأمَّة.

هكذا يكونُ التناولَ، بالتربيةِ، بالموعظةِ الحَسنَةِ، بالثقافةِ، بالفَـنِون، بمنهجٍ تكونُ الوَسَطَيةُ وسيلتَه، والتَسامُحُ صِفتَه، والـرُشدُ غايَتَه.

وإلى الآباء والأمهات نقول:

- لا تُضيِّعوا من تَعُولون.
- صَاحِبُوهم، ناقِـشُوهُم، غُوصُوا في تفكيرهم.
- لا تتركُوهُم لأوهامِهم. اغرسُوا فيهم القِـيَم.

وإلى القاتلِ نقول:

- جـئتَ بفعلٍ خَسيس، هـزَّ أرضًا أبيَّـةً، أَسَرَت لويس.
- أَهـرَقتَ دَمًا طاهرًا، بطعَـناتِ غَـدرٍ جَـريئة.
- ذبَحتَ الإنسانيةَ كلها يومَ أنْ ذبَحتَ ضَحيةً بريئة.

– إنَّ مَثَـلَكَ، كمَثلِ نَـبتٍ سامٍ في أرضٍ طيبة كُلما عَاجَـلَـهُ القَطعُ قبلَ أن يَمتـدَ كان خيرًا للناسِ وللأرضِ التي نَـبتَ فيها.

- توصية بإذاعة تنفيذ عقوبة الإعدام على الهواء:

وفي مَتن الحكم وجهتُ نداءً إلى المشرع أهيبُ به إجراء تعديل في قانون مصلحة السجون الذي يُنظم طريقة تنفيذ حكم الإعدام، ليتحقق من خلاله الردع العام في المجتمع، ألا وهو إذاعة تنفيذ أحكام الإعدام في مثل هذا الجُرم المروِّع على الهواء، وقلتُ أنْ يكون ذلك في جُزءٍ يَسيرٍ من إجراءات التنفيذ، أي عند خروج المتهم من زنزانته، أو وهو في سبيله إلى غرفة الإعدام، أو وهو يقف بين يدي عشماوي يُجهزه لتنفيذ القصاص أو عند تلقينه الشهادتين أو دعاء الاستتابة من واعظ السجن أمام فرغة الإعدام.

لم أقصِد أن يُرَى المحكوم عليه لحظة أن يهوي إلى بئر غرفة الإعدام؛ فإن هذا المنظر فظيع، يَهزُّ الأبدَان حتى وإنْ كان تنفيذا لحكم القانون وإعمالا للقصاص. قلتُ في هذه الكلمة:

«والمحكمةُ في نهاية حُكمها، تُـنَـوِّه في هذه الدعوى، بأنه لمَّا كان قــد شَاعَ في المُجتمع – مُـؤخرًا – ذبح الضحايا

بغَـير ذَنبٍ جَهارًا نهارًا، والمَهووسُـونَ بالمِـيديا يـَبثُون الجُـرمَ على المَلأ فيرتاع الآمنونَ خَوفًا وهَلعًا، وما يَـلبَث المُجتمع أن يُفجَـعْ بمثلِ ذاتِ الجُـرم من جديد، فمِـن هذا المُنطلَـقِ، أَلَـمْ يأنِ للمُـشرع، أنْ يَجعلَ تنفيذ العقابِ بالحَق مَشهودًا، مِثلما الدمُ المَسفوحُ بغير الحَـقِّ صَار مَشهودًا، الأمر الذي مَعه تُـهيبُ المَحكمةُ بالمشرع، أنْ يَـتَـناولَ بالتعديلِ نَصَ المادةِ الخامسةِ والستين من قانونِ تنظيمِ مَراكز الإصلاح والتأهيل المُجتمَعي التي تنظم تنفيذِ عُـقوبةِ الإعدام؛ لِتُجـيزَ إذاعةَ تنفيذ أحكام الإعدام مُصَورةً على الهواءِ ولو في جُـــزءٍ يَسيرٍ من بَـدءِ إجراءاتِ هذا التنفيذ، فقد يكونُ في ذلكَ، ما يُحَـقـــقُ الـــرَّدعَ العامَ المُبتَـغَى الذي لم يَتحَقـق – بَعـد – بإذاعة مَنطوق الأحكام وَحـــدَها. ﴿وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۚ﴾ صدق الله العظيم[1].

- مردود كلمة المحكمة:

كانت الكلمة التي وجَّهَتها المحكمة إلى المجتمع في قضية نيرة أشرف بمثابة الحَجر الذي أُلقِيَ في بَحرٍ مّيِّتٍ فحرَك فيه المياه الراكدة.

(1) سورة التوبة: الآية 14.

انحرفَ انشغال الناس بالجريمة من حيث هي قضية مُروِّعة إلى الانشغال بكلمة مَسَّت منهم المَشاعر والقلوب. راح القاصي والداني يتناولها بالتحليل، سواء أكان في مصر أم كان في العالم العربي. بل إن قنوات فضائية أجنبية قامت بترجمتها والإشارة إليها منها CNN وقناة إيرانية.

كما تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي، على نطاق من السِّعة بمكان؛ كما لم يحدث مع قضية خطيرة الأثر من قبل، وكذلك صفحات الحسابات الخاصة للمواطنين.

أذاعتها القنوات الفضائية في برامج التوك شو، وفي البرامج العادية، بل الرياضية، التي لا شأن لها بمثل هذه الأمور، نشرَتها الصُحف القومية وغيرها من الصحف، تناولها الكتاب والشعراء في كتاباتهم عَبر الصحف، وعلى صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي كذلك. واتفقَ الجميع على وصفها بأنها "روشتة علاج" للمجتمع فكان للغة الأدبِ، فضلٌ على لغة القانون.

كشفَت لي هذه الكلمة كيف أنَّ كلمةً صادقةً، تَمسُ من الناس القلوب؛ يحظَى لديهم قائلها بحُبٍ جارفٍ بظَهر الغَيب إنْ جاز التعبير انعكس هذا في اهتمام «الميديا بها»، وفي تعليقات القُرَّاء،

وكتابات الكُتاب والصحافيين والشعراء، وتناوُل الإذاعيين لها بالتحليل، ذلك فضلاً عما لاقَيتُه في الشارع من عظيم تقدير وحُب بصفتي قاضيًا.

كانت فرحتي بكل هذا، أن هذا الإعجاب والتقدير «للقاضي» بصفته، وليس للقاضي بشخصه، الذي لم يكونوا يعرفوه من قبل، فبلغ بصفتهِ لا بشخصه قلوب الناس، فآتت ثمارها وهو تقدير القضاء والإحساس بالأمان لسُرعة القصاص، في الوقت الذي رأوا فيه المحاكمة علانية وقد تحقق فيها للمتهم كافة حقوقه كمتهم ومعاملته معاملة إنسانية برغم فداحة جُرمه، وأن هذه المعاملة لم تكن وليدة تعاطف، بدليل عقابه بما يستحقه وهو الإعدام[1].

ذلك فضلا عما كشفته الكلمة عن بعض ما رأته المحكمة من أسباب ما عمَّ بعض الشباب من مِثل هذا البلاء، جاءت واصفةً العلاج بعد تشخيص الداء، داعيةً كلّ من يَقدر على فعل شيءٍ أن يفعله؛ لنُنقذَ شباب أمَّتنا من الضياع، ونُعيدُ إلى مجتمعنا ما ضاعَ من الأخلاق فالأدبُ هو ما دعا الناس إلى الإحساس بوجدان

(1) تم تنفيذ حكم الإعدام في المتهم فجر يوم الأربعاء الموافق 14 يونيو 2023 بسجن جمصة المركزي بمحافظة الدقهلية.

القضاء ممثلاً في تلك اللغة الأدبية التي مسَّت القلوب، فرأوه جزءًا لا يتجزأ من المجتمع تشغله - مثلهم - همومه وآلامه، ويعيشُ - مثلهم - أفراحه وأتراحه. وهذه حقيقة، لا يماري فيها إلا حاقد[1].

- الكاتب الصحفي حاتم سلامة:

تحت العنوان «المستشار المري وجِراحي القديمة» كتَب الأستاذ حاتم سلامة مقالة عبر حسابه على الفيس بوك، وتناقلتها مواقع إخبارية الكترونية كثيرة. قال فيها:

«تحدثَت الدنيا قاطبةَ عن كلمة المستشار بهاء الدين المري في قضية مَقتل الطالبة نيرة أشرف، وقد ظهرت في ثوبٍ أدبي، حوى قمة البلاغة والرُقي البياني أسلوبًا وإلقاءً.

ولست أُبالغُ إنْ قلت إن المستشار الأديب استطاع بكلماته، وفي أكثر من قضية أن ينحرف بانشغال الناس بالجريمة من حيث هي قضية رأي عام إلى الانشغال بروعة الأديب التي امتلأت بالعظة والعبرة والخطاب المُلهب لنفوس المجرمين.

(1) راجع كلمتي للمجتمع بمناسبة إحالة أوراق الدعوى لفضيلة مفتي الجمهورية صـ 137.

المري اليوم وحيدٌ في مَيدانه الأدبي، بل يُعدُ الفارس اللوذعي في ساحة الأدب القضائي، ذلك الذي افتقدناه منذ زمن كبير وعقود طويلة في مؤلفات وكيل النيابة الأديب الكبير توفيق الحكيم.

يقولون إنَّ المري يُخيف المحامين حينما يترافعون أمامه، فيُصحح لهم أخطاءَهم اللُغوية، وهذا شيء مُبهر، يُداوي جُرحيَ القديم، حينما كنتُ أعمل في المملكة العربية السعودية، وكانت وقتها محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، وكان القاضي وقتها في قمة البساطة اللغوية، مما سَبب لنا أزمة مُحرجة لمصر والمصريين، لقد كان القاضي يُخطئ في أبسط الكلمات التعبيرية والبناء اللغوي، وكان فريسة للكُتاب السعوديين، الذين نهشوا لحمَنا، وشمَتوا فينا في أكثر من مقال، وأكثر من صحيفة، من باب السخرية والاستهزاء، كنت أتابعها بألم وكمدٍ وضيق وحزن، ونسيَ كثير من هؤلاء الكتاب أنها حالة فردية، وأن من عَلمهم اللغة في مدارسهم، معلمون مصريون؛ ليظل بهاء الدين المري واجهة مشرفة للقضاء المصري والأدب القضائي.

المري الذي تفخر الدنيا به اليوم، ويتحاكى بأمره القاصي والداني لابد لنا أن نُذكِّرَ العَلمانيين واليساريين بنقطة رهيبة وكبيرة ودقيقة في حياته، فهذا النموذج المُشرف سليل أسرة

أزهرية أبًا عن جَد، ليؤول بنا إلى نتيجة مُهمة، وهي أن هذا هو النمط الذي يُنتجه، ويُخرجه الأزهر، لو كانوا يفقهون، ويُنصِفون، لكن حقدهم اليوم، الذي ينهمر على الأزهر هو في حقيقته حقد على الإسلام نفسه، حينما يرددون بأفواههم الكريهة أن الأزهـر مصنع الإرهـاب، وأن مناهجه مَنبت الانحراف والتطرف، لكن نشأة القاضي الأديب الذي نتباهى به جاءت ضربة قاصمة لأمثال هؤلاء الرعاع حينما نبتت عقليته ومواهبه في بيت أزهري.

أعطى بهاء الدين المري درسًا مُهمًا لأدباء الجيل، وكأنه يلومهم، أو يُعاتبهم، حينما أعلن أن تلك المكتبة التي احتواها بيتهم لوالده وجده الأزهريين، كانت تَعج بكتب التراث، وهي التي جذبته بقوة، وفُتن بها، وصارت هواه، ومن هنا كان أثر التراث في تكوين ذائقة بهاء الدين المري الأدبية، ليَخرج بهذه الصورة الوضَّاءة للأديب النابغة، وهي رحلة التكوين الثقافي، التي تصفع أدباء، لا يعرفون اليوم عن تراثهم شيئا، ولم يقرؤوا فيه حَرفا، وكانت كل عنايتهم بكتب الغربيين ورواياتهم.

الأدب وحده، هو من دَعانا اليوم أن نتحدث عن المري، وليس القضاء، وإن كان القضاء له الفضل في إبراز هذه الموهبة

الأدبية، لكن الأدب له قصَب السَبق في تسجيل هذه التجربة الأدبية القضائية.

ولكونه اليوم مستشارا كبيرا، لم يفرض أدبه نفسه بقوة من خلال الموهبة القابعة، فلولا المَعارف ولولا المتأملون لقدرات الموهوبين لما استطعنا التعرف على مثل هذا الأديب المرموق، وهي الفرصة التي يتوقُ إليها كثير من المبدعين، وتنقصهم المعرفة، ليعرف الناس أدبهم الحبيس.

- الكاتب الصحفي الأستاذ عبد النبي النديم[1]:

كتب الصحفي الأستاذ عبد النبي النديم، مقالة في صورة رسالة مفتوحة جاء فيها:

سيدي القاضي الجليل الشريف صاحب الرُقي الفكري الكبير المستشار بهاء الدين المري، باسمِي ونيابة عن السَواد الأعظم من الشعب المصري أُطمئنُ مقامكم العالي بوصول شخصكم الكريم، قبل رسالتكم إلى قلوب المصريين، لقد أسَرتُم الجميع ببليغ فصاحتكم، وتَمكُنكم من نواصي الكلِم، فقد لانت بين أيديكم العبارات، وطَوَّع لكم بَحر الكلمات دُر مفرداته؛ فبحروف

(1) جريدة أخبار اليوم 29/ 6/ 2022.

من ذهب دَوَّنتم ميثاق العهد الذي أقستم بولائه، وبشجاعة الفرسان شَيدتم قلاع العدل، وبحكمة الطبيب والجرَّاح الماهر، داويتم الجُرح، فقد هدأت الأرواح الحائرة، واطمأنت القلوب الجريحة، وسكنت النفوس الكسيرة، وجَفت دموع الأم المكلومة، واستراح فؤاد الأب الحزين.

سيدي القاضي الجليل: جاء حُكمكم رادعًا وسيفًا بتارًا لكل من تُسولُ له نفسه أن يُروِّع آمنًا في سِربه، مُطمئنا بين أهله، وقد نزلتم منزلة عظيمة لدى كل من استمع إلى رسالتكم، تلك التي أحقت الحق والعدل بين الناس، وكان لها عظيم الأثر في تحقيق استقرار المُجتمع وهدوئه بعد فزع، فالأمة التي تذخر بأمثالكم لا يضيع فيها الحق والعدل، ويُولِّد الشعور لدى كل مواطن على أرضها بأن حقه مصون، ليعيش في أمان وسلام، ويشعر بالانتماء لتراب هذا الوطن، ويعمل بكل جِدٍ وإخلاص على رُقيها وقُوتها، ويتعاون مع الآخرين على حمايتها ضد المعتدين الآثمين أمثال هذا الوحش الكاسر الذى تخلى عن إنسانيته، وارتضى بالشيطان غاويًا ودليلا.

إن مَن لديه ما لديكم من نواصِي الكَلِم وحكمة في العدل وفَصاحة اللسان واطلاع على فنون الأدب قد اختار له القدَر

الخلود، الخلود بصيحة الحق والعدل، الخلود بالزهد في زخارف الدنيا والطمع فيما هو عند الله، والقناعة بنظرة الرضا من الناس، فحمَلتَ الأمانةَ وريثا للأنبياء وخليفةً لله في الأرض، تنثُر بذور العدل، فتَنبُت شجرة الأمان يستظل بها أناس، يَتشوقون إلى راهب في محراب العدالة، وقائم عليها يُمهد الطريق أمام مَعصوبة الأعين، آخذا بيديها حاملاً ميزانها، يسير بها في الدروب بين طوفان البشَر، يمارسون حياتهم مطمئنين، أن هناك حارسًا آمينًا ورادعًا قويًا على حياتهم، رمزًا للأمان في كل جنبات الوطن.

سيدي القاضي العادل البليغ الفصيح، والإنسان القيمة والقامة ذُخر القضاء المصري، وعلامة الأدب العربي، أبهرنا عدل الله الذي وكَّلكم في تحقيقه، وغَمرَنا طوفان الفرحة بأن بيننا من يحمل سِماتكم ويفيض مَعدنه الأصيل بالحكمة، رمزا للعدالة التي تهدأ على وقعها القلوب، وتأنَس إليها النفوس، وتستقيم معها الحياة.

سيدي القاضي الجليل. لنا أن نفرح بوجود مَثَلٍ أعلى، يعتلي منصة العدل، نلتف حوله في معارك الحياة، يُجدد الأمل في النفوس، وكأنَّ القدَر دفعَكَ دفعًا إلى المنصورة؛ لتكون الترياق للسُّم الزُعاف الذي يَنخَر في عظام المجتمع؛ لتؤكد للجميع أن العدالةَ لها سُور يَحميها، وأنَّ الدنسَ الذي لوَّث جمال «نيرة»

بسكين الغدر والقسوة التي أصابت ضِعاف النفوس بحادث أدمَى القلوبَ علاجه البترُ الفوري.

وأضاف:

رسالتكم عزفَت على أسماعنا، وحرَكت في وجداننا عبارات قد جَفَّ مَعُونها بداخلنا، وأجرَيتَ في أرواحنا مياه الثقة الراكدة، وبعَثتَ في النفوس والوجدان مشاعرَ جياشة، افتقدناها منذ زمن، وعِشنا لحظات العدالة الحق الممزوجة بباقة من الرُّقي الفكري والأدبي، ذلك بكلمات كان لها من الأثر العظيم بداخلنا بجمال لُغوي أخَّاذ وراقٍ، جمَعتَ بين الحُكم والحكمة، والنصيحة والعِقاب، وبين منصة القضاء وعرش الكلمة، فقد تركتم في نفوسنا كنزا لُغويًا وأدبيًا، يُصنَّف مع مراجع ننهل منها كيف يكون التعبير.

لقد وصَلَت رسالتكم بعِلم الوصول، وجَلجَلت صرختكم داخل كل فئات المجتمع أجمع، كما ناديتم بعقد محكمة الصلح الاجتماعي الكبرى، وأؤكد لكم أنكم اعتليتم منصتها، وأحيَيتم فينا أجـمل ما بداخلنا، لنعود آمنين مطمئنين إلى حظيرة الإنسانية التي يسكنها السلام والسكينة والأمان.

- الشاعر فاروق جويدة:

وتحت العنوان «رسالة مِن قاضٍ جليل»، كتَبَ الشاعر فاروق جويدة مقالة[1] من بين سطورها:

جاءت رسالة القاضي الجليل بهاء الدين المري رئيس محكمة جنايات المنصورة إلى المصريين قوية كاشفة، لم تكن حُكمًا قضائيا رادعًا في جريمة بشعة، ولكنها إدانة لجميع الأطراف، كان القاضي هادئا مُترفعًا رغم صرامة الحكم في جريمة هزَّت أركان مصر كلها، وإن جعَلتْ الحب ستارًا مُزيفًا، لأن الحبَ دعوة للأمن والسلام، ولم يكن طريقًا للقتل والانتقام.

كانت كلمة رئيس المحكمة إدانة للمجتمع الذي تَخلَّى عن قِيَمِه وثوابتِه، أمام عصر تَشوَّهت فيه كل الأشياء، وتَخلَّى عن أخلاقياته.

أشار القاضي إلى أثر الأسـرة، في أن تُعيد روابط الحب والتواصل والرعاية مع الأبناء، وأن تستعيد القِيَم والأخلاق التي كانت من أهم سِمات هذا المجتمع، وأن تحرص على حماية أبنائها من أشياء كثيرة يتعرضون لها.

(1) جريدة الأهرام في 2/ 7/ 2022 السنة 146 العدد 49516.

وأضاف:

كانت رسالة القاضي الجليل للشاب المتهم بقتل زميلته تحت دعوى الحب، أنَّ الحبَ لا يمكن أن يكون طريقًا للقتل؛ لأنه الأمان والسكينة والرحمة، ودليل عَمَل أخلاقي في عصر، اختلت فيه موازين الأشياء وساءت أحوال البشر، ولهذا استقبَل المصريون هذه الرسالة بوعي وفَهم وتقدير، فلم تكن فقط حُكمًا في قضية، اهتزت بها أرجاء مصر، إنها دعوة لحياة أكثر حُبًا وعدلًا وإنسانية، وكأنَّ الرجل يقول ألَا قد بلَّغتُ اللهم فاشهَد.

- جريدة العين الإخبارية بأبي ظبي:

تحت العنوان «ملِك فرنسا لويس التاسع عشر في محاكمة قاتل نيرة أشرف» كتبت الجريدة[1] كلمة جاء فيها:

اختزلَ المستشار بهاء المري، عِبَر التاريخ والجغرافيا في جُملة بليغة، مَهدت لقرار ينتظره المصريون والعالم، ووجه سِهامًا للقاتل، استبقت حكم إعدامه.

(1) جريدة العين الإخبارية بأبي ظبي في 29/ 6/ 2022.

واللافت أنَّ العبارةَ استحضرت مَلِك فرنسا لويس التاسع و"معركة المنصورة" وانتصارات المصريين، فقدَّمت مُقاربة لافتة لعِبَر التاريخ، وجَلدت القاتل قبل إحالته إلى مَصيره، "لقد جئتَ بفعلٍ خسيس، هزَّ أرضًا أبيةً، أسرَت لويس".

وأضافت الجريدة:

كانت كلمات المستشار المري بمثابة رسالة للإنسانية جَمعاء، وقبل ذلك للمصريين، تُذكِّرهم بتاريخهم المجيد الذي لم تُصَوَّب فيه أسلحتهم إلا بوجه عدو وطنهم، مُذكِّرًا في الآن نفسه بالقيم الأساسية في الحياة وعواقب انتهاك حقوق المرأة والحَط من قيمتها وأثرها بالمجتمع.

- الأستاذة المحامية نهاد أو القمصان[1]:

كتبت أبو القمصان عَبر حسابها على فيسبوك، تقول:

«حينما يُنقِّى القضاءُ المجتمع من القُبح، تَعلموا من القاضي الجليل بهاء المري رئيس محكمة جنايات المنصورة العدل والحُب الراقي والبلاغة، دَرِّسوها لأولادنا في اللغة العربية، وازرعوها في العقول علهَّا تُنقذ ما يُمكن إنقاذه.

(1) موقع الأقباط اليوم

- الأستاذة الصحفية منى ربيع:

تحت عنوان «رسائل القضاة دُروس في الأخلاق واللغة» كتبَت الصحفية مُنى ربيع مقالة[1] جاء فيها:

على مَدار سنوات طويلة، كانت لدينا قضايا كبيرة شغَلت الرأي العام، وأخرى لا يَعرف أحد عنها شيئًا إلا عند صدور أحكام فيها ولكن يَبقَى ما يتلوه القاضي من مُقدماتٍ عند النطق بالحكم رسائل مُهمة، بمثابة دروس، لا تَعمل فقط تعنيفًا للمتهم جَرَّاء جريمته، وإنما هي نصائح يَستفيد منها المجتمع.

- الأستاذة الصحفية نجلاء رفاعي:

تحت العنوان «أديب القضاة. رحلة قاضي نيرة أشرف من الأدب إلى منصات القضاء» كتبت الصحفية نجلاء رفاعي مقالة[2] جاء فيها:

المستشار بهاء الدين المري رجل حكيم، طغَى الشيبُ في رأسه؛ ليَخرُج لنا بعِبَر وعِظات، تُخجِل مُرتكب الأخطاء عن أفعاله، أعاد لنا الحق، وجعَلنا نراهُ دون أن تَشوبه تأثيرات أبواق

(1) الصحفية منى ربيع بجريدة أخبار اليوم المصرية في 16/ 1/ 2022.
(2) نجلاء رفاعي: جريدة الدستور في 29/ 6/ 2022.

«السوشيال ميديا» ودموع التماسيح التي تكتسي بها وجوه الذئاب البشرية، حاصدي أرواح البشر.

باشَر القاضي الجليل الكثير من القضايا التي انتهت بنصر المظلوم وبعتاب الظالم بكلمات قاسية، ولكن ذاع صيته مُؤخرًا، بسبب حكمته وخبرته في إدارة جلسة محمد عادل المتهم بذبح زميلته الطالبة نيرة أشرف أمام جامعة المنصورة، على مَرأى ومَسمَع من الجميع، في فُجر وجُرأة، لم يَعتدها أحد من قبل، ضاربًا بقيَم الإنسانية عُرض الحائط؛ ليعود به المستشار بهاء الدين المري، إلى أرض الواقع، ويُواجهه بجريمته الشَنعاء أمام الجميع، بكلمات قاسية، تُفيقه من غفلته، وتُعيدُ له ذهنه المُعتوه بأفكاره الانتقامية المسمومة؛ ليَجلده قبل أن يَجلد نفسه.

- الأديب المهندس شرقاوي حافظ:

بل تفاعل بعض الأدباء مع هذا الحدث وأوحَت لهم القضية وجلسات المحاكمة بانطباعات صاغوها قصصًا منها قصة كتبها الأديب المهندس شرقاوى حافظ عن صديق له عاش وهْم الحب مع امرأة بلغ حد علاقته بها أن فرَّطت له في عرضها ورغم هذا يراها نيرة التي لم يثبت من الأوراق أنها أتت سلوكا شائنا.

وبالتالي كان صديق الكاتب ناقما عليها ورأى فيها صورة حبيبته المزعومة وأنها السبب فيما آل إليه القاتل.

وكان الأديب الجليل قد عقد لي أمسية ثقافية بقصر ثقافة مصر الجديدة الذي كان يترأسه في هذا الوقت لمناقشة إحدى مجموعاتي القصصية.

استهلَّ قصته يقول: اتصل بي وهو غاضب زاعقا بصوتٍ متشنج: «كيف تستضيف هذا الرجل الذي حَكَم لصالح نيرة، وكيف تدافع عنها؟» فقلتُ له وأنا أحاول امتصاص غضبه ولو قليلا: «أولا أنا لم أستضِفه لكونه قاضيًا بل لكونه أديبًا، ثانيا أنا دافعتُ عن نيرة، أو بالأحرى أيدتُ ما حَكمَ به القاضي لغباء الجاني».

فلم يُمهلمني لأكمِل كلماتي حتى بادرني «من المؤكد أنكَ سمعت عن سَلمى، فتاة الزقازيق، وأكيد ستدافع عنها» فقلتُ له «سمِعت ولكن لم أقرأ التفاصيل، سأقرأها وبعد ذلك أكوِّنُ رأيا، وإن كنتُ لا أؤيد أن يكون القتل هو رد فعل الخيانة العاطفية، لا الجسدية على الأقل».

وبعد أن استرسل القاص في سَرد مجريات ما حكاه له صديقه أورَد في نهاية القصة ما قاله له هذا الصديق أو قل ما أراد أو يوصِّله الكاتب من قصته: كل "النساء نيرة"!

وللأسف الشديد صديق الكاتب هذا، واحدٌ ممَّن يتشكل منهم ما يُسمَّى "الرأي العام" ولو تَتبَّع أحد تعليقاته لوجَدَ مثل هذا الهراء يقطُر من بين حروفها. ولابد وهذه وجهة نظره أن يُهاجم القضاء ويقف في صف قاتل مُحترف كما وقف غيره من الغوغاء.

حقيقة الحادثة

كما وقرت في عقيدة المحكمة

الحقيقة كما حصَّلتها المحكمة واطمأنت إليها، أن الفتاة لم تَخدَع القاتل، ولم تَستنزف أمواله، لأنه ببساطة لم يكن لديه مال، بل كان يَعمل في الصَيف «مساعد طاهٍ» ليُوفرَ مصروفات الدراسة في الشتاء.

فهذا المتهم محمد عادل محمد إسماعيل عوض وهو طالب جامعي بالفرقة الثالثة بكلية الآداب جامعة المنصورة، يَشهد له تَفوقه الدراسي – وزملاؤه – بالذكاء المُتقد، كان من أوائل دُفعته في عامَيه الجامعيَين الأول والثاني تفوقًا، بلـغ حـَد استعانة زملائـه به في أبحاثهم العلميـة، فتواصَـل معـه كثيرٌ منهم. وكـدأب زملائها، تَعـرفت عليه المجني عليها – زميلته بالفرقة الثالثة – نَيرة أشرف أحمد عبد القادر خلال العام الجامعي 2020، واستعانَت به كغيرها من الطلبة؛ ليَمُدها بمثل هذه الأبحاث، غير أنه بخيال أناني فاسد، ظن ظنًا خطأ أنها أحبَّته،

وتَملكه هوًى مَسعور، أوهمَ به نفسه زورًا وبُهتانًا، بهذا الزَّعم الزائف، واستمرَّ في التقرُب منها، والتودُد إليها، حتى أبدى رغبته في الارتباط بها، قُـبَيل امتحانات العام الجامعي 2021، لكنها رفضَته، وانصرفَت عنه، فراح يُلاحقها برسائله عَبر حساباتٍ مُسجلة باسـمه على بعـض مواقع التراسل الاجتماعي، من هاتفيه النقالين رقمي ... / .... وتَملكه إحساسٌ جارف بحُب التملك، وأخذ يُلاحقها بمَعسول الكلام تارةً، مثل قوله نصًا: «أنا مِحتاجلك أوي. أوعدك حتشوفي إنسان جديد. أنا اتغيرت جامد الفترة اللي فاتت. عَملت حاجات غلط، كتير بس عملت حاجات أحلى. طب والله وحشتيني، ووحشني صوتك» وبالتهديد تارةً أخرى مثل قوله نصًا: «بتاعتي وبس يا روح أمِّك. بمزاجك أو غصب عنك. مفيش مَخلوق حيلمس شَعرة منك غيري. مفيش دكر هييجي ناحيتك. يبقى حَد كدة يقربلك، أو انت تقربي لحد، انت لازم تسمعيني لو غصب عنك».

وأخذ يُلاحقها بفُحش القول لحَظرها حساباته لمنع استقبال أحاديثه ورسائله، ثم لم ييأس، وتقدم لخِطبتها، فرفضته، وكذلك فَعَل أهلها، فعاد يُلاحقها في الواقع، كما يُلاحقها في العالم الافتراضي، فاعترض طريقها قُرب مسكنها، فتصدَّى له والدها،

وأعلن رفضه له مَرة أخري، كان هذا الرفض وقُود الوهم الذي يَعيشه، وهو الحب المزعوم، مما أوغر صدره، ونوَى الانتقام منها، حتى لا تكون لغيره، وأخذ يهددها بالقتل برسائل، يُقسِم فيها بقتلها ذبحًا، فحرَّرت ضده المَحاضر أرقام 108، 109 لسنة 2021 جنح اقتصادية ثان المحلة الكبرى، 1953 لسنة 2022 إداري أول المحلة الكبرى، وعقد أسرتاهما جلسة عُـرفية لمَنعه من مُضايقتها، فسايَرهم، وهو يُضمر قتلها، وفي خلال امتحانات العام الجامعي (2021) عاد ليَتقرب منها مُحاولا التحدث معها، استعانت بضابط الأمن، مما أثار حفيظته من جديد، وتَوهَّم أنها أهانته؛ فانقلبت مَشاعره من حُب التملك إلى الكراهية الشديدة، واستمرت بينهما الخلافات، وتَنامَت بداخله رغبة الانتقام منها ثأرًا لكرامته، فسَولت له نفسه الأمارة بالسـوء ارتكاب أبشـع الجرائم عنـد الله – قتلُ النفس التي حَـرَّم الله إلا بالحق – واستمرَّ في تهديدها بالقتل إنْ لم تَستسلم له وتَقبله شريكًا في الحياة، فأرسل إليها في شهر رمضان من العام الجاري – 6/ 4/ 2022 – رسائل تهديد أخرى بالذبح، عَبر تطبيقات وسائل التراسل الاجتماعي. منها نصًا: «والله نهايتك على إيدي يا نيرة. تاني مفيش فايدة؟ ودِيني لاقتلك. وعَرش ربنا ما سَايبك تتهنِّي لحظة. هَدبحك. ودِيني لادبَحك. دانا أدبحك أسهلي. انتِ حسابك معايا تقيل

أوي. بلاش تزوديها عشان وعهد الله ما هسيب فيك حتة سليمة، ويبقا حَد غيري يلمس منك شَعرة. صحيح الفترة الجاية اتعلمي ضرب النار، أو شوفي محمد رمضان أو السقا يدريوكي بوكس، علشان نهايتك على إيدي يا نيرة. أهو طالما الدنيا مجمعتناش، تجمعنا الآخرة».

وبَـدءًا من هذا التاريخ، أطلق العَنانَ لشيطانه؛ ليقُوده إلى طريق الشر والإفساد في الأرض، فوضع مُخطَطه الإجرامي في هُدوءٍ وروية لقتل المجني عليها ذبحًا انتقامًا منها، وعقد العزم على تنفيذه وأعدَّ له عُدته، وفي سبيل تنفيذ هذا الغرض، حَدد المكان جامعة المنصورة والزمان أيام امتحانات الفصل الدراسي الثاني من العام الجاري، ليَقينهِ من حُضورها الامتحانات بعد أن كانت لا تحضر في الأيام العادية نَظرًا لسفرها إلى القاهرة وشرم الشيخ، وبعد أداء الامتحان الأول وفي غُرَّة شهر يونيو 2022 اشترى سكينًا جديدًا من مَحل أدوات منزلية بمُحيط مَحل إقامته بمدينة المحلة الكبرى، له «جراب» لم يشأ إخراجه منه؛ ليُحافظ عليه حادًا كما هو، ليُؤتي ثماره التي قرر جَنيها، وهو إزهاق روح ضَحيته، واختار هذا النوع من السلاح لكونه طباخًا، وله دراية ومَهارة في استخدام السكاكين، وأرجأ التنفيذ خلال أداء الامتحان الثاني أيضا، تحسُبًا

من مرافقتها من أهلها، ولكي يَخدَعها بالأمان من تهديداته مؤقتًا، حتى تَسنح له الفرصة التي تُحقق النتيجة التي قصَدها، عقد العزم على أنْ يكون التنفيذ خلال انعقاد الامتحان الثالث في11/ 6/ 2022 توجه إلى الجامعة مُحرزًا السكين المذكور لهذا الغرض، ولكن الفرصة لم تُواته لعدم تمكنه من رُؤيتها.

وفي مساء اليوم التالي 12/ 6/ 2022 وتصميمًا على ما عقد العزم عليه أرسل إلى صديقتها ... رسالة عَبر تطبيق التراسل الاجتماعي واتس آب من هاتفه النقال رقم ... مُستفسرًا منها عن حافلة نقلهما من المحلة الكبرى إلى الجامعة وموعدها، فلم تكترث لرسالته، ولم تُجبه سُؤله، وخلال أداء الامتحان الـرابع، أحـرز ذات السكين الجديـد الحاد مَرةً أخرى، ليُنفذ جريمته، ولكنه لم يتمكن من رُؤيتها في هذه المرة أيضًـا، فَـصمَّم على أن يكون التنفيذ خـلال انعقاد الامتحان الخامس، في يوم 20/ 6/ 2022، وفي هذا اليوم، وهو في سبيله إلى الجامعة كان مُدجَجًا بهذا السلاح الأبيض، وتَوجه إلى محطة حافلات شركة سركيس بميدان المشحمة بالمحلة الكبرى لتيقُنه من استقلال المجني عليها لحافلات هذه الشركة إلى المنصورة، شأنها في هذا شأن بقية طلبة الجامعة.

وظل مُنتظرًا من الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحًا، حتى الدقيقة الحادية والعشرين بعد العاشرة بالرغم من وجود حافلة تستعد للتحرك، وبها مقاعد خالية، وعلى خط السير ذاته على نحو ما رصَدته كاميرات المراقبة في هذا المكان، «كاميرات سنتر النصر التجاري»، ولما استقل الحافلة التي تليها كانت المجني عليها وزميلاتها قد سبقنه إليها؛ فأبصر المجني عليها فيها، واطمأنَّ لرُؤيتها؛ ليثأر منها، حتى لا يَستحوذ عليها سِواه، ووجدها الفرصة الذهبية لإزهاق روحها، وراح يُفكر في قتلها داخل الحافلة طِيلة الرحلة التي استغرقت نصف الساعة، لكنه تَريَث مُؤقتًا، لانتهاز فُرصة أفضل؛ ليُجهز عليها، خَشية أنْ يذُود الرُكاب عنها، فتفشل خُطته، فلما بلغت الحافلة مُنتهاها أمام بوابة الجامعة «بوابة توشكي» ونزل الجَمعُ منها، وكانت المجني عليها وزميلاتها ...، ...، ...، ... من اللاتي سبقنها، وهو من خلفهن يَترجل؛ ليلحق بهن وسط زحام طلاب العلم، في الحادية عشرة صباحًا، ليفترس ضحيته، عاقدًا العزم على إزهاق روحها، حتى صارت قاب قوسَين أو أدنى من دُخول بوابة الحرم الجامعي.

استلَّ السكين من غِمده من بين طيات ملابسه، وانهال عليها طعنًا به من الخلف، والغِلُّ يَملأ قلبه؛ فسقطت أرضًا على مَرأى

من زميلاتها المذكورات، ثم والَى تسديد الطعنات إليها في مَقتل، هو صدرها من جهة اليسار، وجنبها الأيسر، ثم مَناطق متفرقة من جسدها خلال محاولتها الذود عن نفسها، قاصدًا إزهاق روحها، فخارت قُواها، وتَعالت صرخات زميلاتها، وأسرَعن تجاه فرد أمن البوابة ... أمَلاً في إنقاذها، فحضر من فوره، وانضم إليه الطالب الجامعي ... ليَمنعاه من مُوالاة طعنها. كانت فرصة له للعدول عن إتمام جريمته بالرغم من الطعنات القاتلة المُتوالية قبل سُقوطها أرضًا وبعده ولكنه ونظرًا لتصميمه على إزهاق روحها، هددهما مُلوحًا بالسكين، ليُعيد الكـرَّة؛ ليَتيقن من مَوتها، ثم عاد إليها من جديد، فأمسكَ رأسها بيُسراه، وطـرحَها أرضًا وذبَحـها من عُنـقها، وتمكن فَـرد أمـن الجامعـة من ضبطـه ومعه السلاح الأبيض المستخدم في الحادث بعد تمام تنفيذه، فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياتها لِمَا نَجَمَ عنها من قَطع بالرئة اليُسرى وإصابتها الذبحية بخلفية العُنق، وما نَجَم عنها من خَـلع بين الفقرتين الثالثة والرابعة؛ مما أدى إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية، التقَطت كاميرات المُراقبة وقعة الطعن والذبح بتفاصيلها، وبمُواجهة المتهم بهذه المقاطع

الملتقطة في تحقيقات النيابة العامة، اعترفَ بأنه الشخص الذي يَظهر فيها، وأنه قاتل المجني عليها، بعد تفكيره وتدبيره على النحو السالف البيان.

- تدليل المحكمة على سلامة إرادة ونفس المتهم:

كان من أبرز ما اتخذه الرأي العام ذريعة للهراء حول إجراءات المحاكمة أن المحكمة لم تعرض المتهم على الطب النفسي لبيان مدى سلامة إرادته وحالته النفسية. فلا يعلم أحد من العوام أن محكمة النقض أرست المبادئ التي تجيز للمحكمة استخلاص هذا الأمر من ظروف وملابسات الواقعة وهي تراقبها في هذا الاستخلاص. وبطبيعة الحال إن كان الدفاع يعلم هذا – والمفترض فيه أنه يعلم – فقد حجبه عن الرأي العام ليشكك ما استطاع في هذه الإجراءات وإن كان لا يعلم فتلك كارثة!

ومن هنا استخلصت المحكمة سلامة عقل المتهم وحالته النفسية أثناء ارتكابه الجريمة وأيدتها في ذلك محكمة النقض التي وجدت هذا الاستخلاص سليما سائغا يوافق أحكام القانون مُبرءً من أي عيب من عيوب تسبيب الأحكام. قالت المحكمة: «وحيث إنه عن طلب الدفاع عَـرض المتهم على الطب الشرعي

لبيان مدى سلامة حالته العقلية واتزانه النفسي ساعة ارتكابه الجريمة، فلما كان النص في المادة 62 من قانون العقوبات المُستبدلة بالقانون رقم 71 لسنة 2009 بإصدار قانون رعاية المريض النفسي وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، قد نص على أنه: «لا يُسأل جنائيًا الشخص الذي يُعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي لفقده الإدراك أو الاختيار، أو الذي يُعاني من غَيبوبة ناشئة عن عقاقير مُخدرة أيًا كان نوعها إذا أخذها قَهـرًا عنه أو عن غير علم منه، ويَظل مَسئولاً جنائيًا الشخص الذي يُعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أدى إلى إنقاص إدراكه أو اختياره وتأخذ المحكمة في اعتبارها هذا الظرف عند تحديد مدى العقوبة» وهو نَص مُستحدث تَمَثل في إضافة الاضطراب النفسي للمتهم، إذا ما أفـقده الإدراك أو الاختيار وقت ارتكاب الجريمة واعتبره سببًا للإعفاء من المسئولية الجنائية، أما إذا اقتصر أثره على الإنقاص من إدراك المتهم أو اختياره فيظل المتهم مسئولا عن ارتكاب الجريمة، وإن جاز اعتبار هذا الإنقاص ظرفًا مُخففًا يَصح للمحكمة الاعتداد به عند تقدير العقوبة التي تُوقَع عليه. لما كان ذلك ولئن كان من المُقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية أو النفسية

من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه لسلامة الحكم يتعين إذا ما أثاره المتهم أن تُجري تحقيقًا من شأنه بلوغ كفاية الأمر فيه، ويجب عليها تَعيين خبير للبَت في هذه الحالة إثباتًا ونفيًا، فإن لم تَفعل كان عليها أن تُورد في القليل أسبابًا سائغة تَبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب، إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم مَسئوليته عن الجُـرم الذي وقع منه.

لما كان ذلك فإنَّ المحكمة بمُطالعتها للتحقيقات، واستجوابها للمتهم بمُوافقة مُحاميه الأصيل؛ قد استبان لها سلامة حالته العقلية والنفسية وسلامة إدراكه واختياره، قبل ووقت ارتكابه جريمة قتل المجني عليها وفي أعقابها، وذلك من إدراكه لِمَا خَطَط له، واختياره الاختيار الأمثل - من وجهة نظره - بين البدائل التي قد تَتعارَض أمامه فـي تنفيذه لمُخططه، وما يَحتاجه ذلك الاختيار بين البدائل من قَدر من التفكير والتقييم والخبرة والكفاءة لاختيار البديل الأمثل؛ حتى وصل لتنفيذ مُخططه الإجرامي على النحو الحاصل يُستدَل على ذلك، مما اعترفَ به المتهم في الصحيفتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من التحقيقات من أنه خَططَ لجريمته منذ رمضان الماضي، ومن هذا التخطيط،

أنْ كان اختياره لأداة الجريمة سكينًا جديدًا حادًا وليس سلاحًا آخر، ومن تفكيره في هذا السلاح بالذات وتَرجيحه على ما عَداه أدوات القتل (تَستخلص المحكمة من ذلك أنَّ المتهم اختار هُنا بين البدائل بصَدد أداة ارتكاب الجريمة عن وعي وإدراك لأسُس هذا الاختيار) يُؤخذ ذلك من تعليله لهذا الاختيار بالذات، بكونه يَعمل طباخًا ويُتقن استخدام السكاكين، ومن اختياره مكان وزمان التنفيذ، وهو أيام امتحانات الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي الجاري بجامعة المنصورة (تَستخلص المحكمة من ذلك أنه هُنا اختار بين بدائل مكان وزمان ارتكابه للجريمة عن وعي وإدراك لأسُس الاختيار) ومن تبريره لهذا الاختيار من أنه كان على يقين أنَّ المجني عليها ستحضر لأداء هذه الامتحانات، وعلمه السابق بأنها لم تكن تحضر في أيام الدراسة نظرًا لسفرها إلى القاهرة وشرم الشيخ، كما أنه اختار عدم تنفيذ جريمته في الحافلة التي وَجَد فيها المجني عليها في اليوم الذي حَسَم فيه أمره وقرَّر قتلها، بعد أن رَاودته هذه الفكرة، (تَستخلص المحكمة من ذلك، أنه اختار هنا بين البدائل لمكان ارتكابه الجريمة، وإنه وقد فكَّرَ في تَغيير المكان من الحافلة إلى الجامعة – على هذا النحو – فإنه يكون عاقلاً واعيًا سليم النفس مُدركًا لأسُس الاختيار)

فاطمأنت المحكمة – إذن – إلى أنه كان مُدركًا أنَّ الحافلة ليست المكان المناسب؛ لا سيما وأنه قد علَّل ذلك، باحتمال عدم تحقق هدفه وهو قتل المجني عليها، إذا ما تَدخل الركاب وحالوا دون ذلك، فاختار المكان الأنسَب وهو خارج الحافلة، عندما نزلت منها المجني عليها وتَرجلت تجاه باب الجامعة، مما يقطع بإدراكه للبدائل المَطروحة أمامه، واختياره الأفضل منها، يُضاف إلى ذلك، ما اعترفَ به بالصحيفة الثالثة عشرة من أنه عندما حاول البعض إقصائه عن المجني عليها وهو يُسدد لها الطعنات في جسمها، هَددهم بالسكين حتى لا يُخلِّصوها منه ثم عاد إليها بعد تَهويشهم وذبَحها من عُنقها (تَستخلصُ المحكمة من ذلك، أنه هُنا قد اختار التهديد والتلويح فقط، دون إيذاء الآخرين، لِعِلمِه بمَقصده ومُبتغاه منه سَلفًا وهو إزهاق روح المجني عليها فقط) مما يَدُل على سلامة حالته العقلية والنفسية، وأنه اختار ألاَّ يُورد نفسه مَهالك أكثر بتعديه على غير المجني عليها المقصودة، فهو مُدرك أنه ليس لديه الدافع للتعدي على هؤلاء، فلو كان مُعتلاً عقليًا أو نَفسيًا لاعتـدَى على أي منهم ولـو بأقـل قـدر من الاعتـداء، وذلك يَدل في يقين المحكمة على وعيه وإدراكه لأسُس الاختيار وسلامة حالته العقلية والنفسية، وكذلك ما اعـترفَ به المتهـم من

قيامـه بإرجاء تنفيـذ جريمته إلى ما بعـد الامتحان الأول والثاني؛ لكي تَظُن المجني عليها انصراف نيته عن النَيل منها – أو تَتوهَم ذلك – ليتمكن من تدبير أمره على نحو أفضل يُحقق هدفه وهو قتلها، يُستفاد ذلك من إجابته في الصحيفة التاسعة عشرة على سؤال وجَّهتهُ إليه النيابة العامة: «لماذا استقرَّ اختيارك على ثالث أيام الامتحانات إذَن دون اليَومَين الأولَين؟» فقال: «لأنْ أنا كُنت خايف إنْ يكون مِعاها حَد من أصحابها أو أهليتها، ولأنْ هي كانت عارفة إني مِش هَسكت، فقلت لازم أطمِنها لحَد ما أتمكن من تنفيذ اللي أنا عايزه» (تَستخلص المحكمة من ذلك أنَّ المتهم قد اختار هُنا بين بدائل تَواردت على ذهنه بصَدد الوقت الأكثر مُناسبة لارتكاب جَريمته، وماهية الظرف المناسب ليُؤتي سلوكه المادي ثماره وهو إزهاق روحها، حتى لا يكون ثمة مانع يحول بينه وبين إتمامه، مما يَدلُ في يقين المحكمة على وعي المتهم وإدراكه لأسُس الاختيار بين بدائل مُتعددة كانت مَطروحة أمامه فاختار أنسبَها من وجهة نظره، وهو ما يقطع بسلامة حالته العقلية والنفسية. كما يُضاف إلى ذلك ويُعضِّده، ما ثَبَت في الدعوى مُـنذ فَجر التحقيقات وحتى انتهائها، أنَّ المتهم كان يُجيب على أسئلة النيابة العامة بدقةٍ بالغة وعبارات واضحة، وبكلام مُتناسق

مُترابط لا هَذَيانَ فيه ولا تَهاتُر وجاء اعترافه مُطابقًا تمامًا لِمَا قام به من تمثيلٍ لكيفية ارتكابه الوقعة، ولم يَترك في اعترافه ولا في المُعاينة التصويرية أدق الأمُور، فذكَرَ صغيرها قبل عظيمها، مثل تبريره لاختياره السكين كأداة للقتل، بكَونه يعمل طباخًا ويُـتقن استخدام السكاكين، وبأنه يَعرف كيف يَضرب بها وأين يَضرب، وتعليله لاختياره مَكان الطعنات من جسم المجني عليها، بقوله إنه يعلم المَقاتل من جسد الإنسان، وحَددها – هو – بأنها الصدر من جهة اليسار والفَخذ والعُنُق، كما حدَّدَ (في اعترافه بجلسة المحاكمة) المسافةَ بين المحلة الكبرى والمنصورة بالحافلة وهي نصف الساعة، ومن تهديده للمجني عليها برسائل تَقطع بأنَّ كاتبها يَتمتع بحالة عقلية ونَـفسية سليمة، وبعبارة تدل على ما عَقد العزم عليه وقام بتنفيذه بالفعل وهو «القتل ذَبحًا» بدافع الانتقام، ومن روايته تَفاصيلَ علاقته بالمجني عليها خلال ثلاثة أعوام مَضَت، ومن خُطته الإجرامية التي بدأ التفكير فيها – منذ عام ونصف – والتي اختمرت تمامًا في رمضان الماضي، ومن إرجائه التنفيذ في بداية الامتحانات، حين فكَّـرَ وخَشِي أن يكون معها مرافقًـا من أهلها، وإدراكه أن هذا الإرجاء من شأنه أن تَشعُرَ معه المجني عليها بالأمان مُؤقتًا من تهديداته، ومن روايتـه

الدقيقـة الواعيـة لجِماع ما تَقـدم في تحقيقات النيابة العامة وتمثيله الجريمة حُرًا مُختارًا في مُعاينة تصويرية حضرها محاميه . ومن اعترافه بالتفكير في اختياره حِيلة تطمئن معها ضحيته إلى الأمان ليتمكن منها جيدا، وهي حُضوره جلسة عُرفية قضَت بمَنعه من مُلاحقتها ومُضايقتها عَبر وسائل التراسل الاجتماعي، ثم تَظاهُره بالاستجابة إلى ما ألزمته به هذه الجلسة العرفية، في الوقت الذي كان يُضمِرُ فيه قتلها، وهي أحداثٌ لا يُخَطط لها، ويَختار بين البَدائل منها، ويُنفذها، وبَعد ذلك يَتذكرها ويَرويها بدقة، إلاَّ عاقل مُدرك غير مُعتَل العقل ولا مُضطرب النفس، الأمر الذي يكون معه قد وقَرَ في يقين المحكمة أنَّ المتهم مَسئولٌ عن جُرمه، وقد اقترفهُ وهو حافظٌ لشُعُوره واختياره، وفي حالة عقلية ونفسية مُنزَهة عن أي مَرض أو اضطراب ، مما لازمه رَفض المَحكمة طلب الدفاع في هذا الصدد.

الحب

بين رسائل العشق والتهديد

ومن المفارقات أنْ كان بين الشيخ علي يوسف وصفية السادات رسائل، وكان بين القاتل محمد عادل والقتيلة نيرة أشرف رسائل. بَيدَ أنَّ الفارق بين تلك وهذه كالفارق بين زمان الأولى وزمان الأخيرة.

كان الحب في ذلك الزمان حقيقيًا راقيًا، وكان الحب في زماننا زائفًا مزعومًا.

كانت عبارات الرسائل هناك تَنضَح عِشقًا، تُرقِّق القلوبَ تأسِرُ الأنفس، وكانت العبارات هنا تَقطُر رُعبًا، تُرجِفُ القلوبَ تغتال الأنفس.

كان الهدف هناك ساميًا هو (امتلاك) قلب حبيبة رقَّ يومًا لحبيبها وكان الغرض هنا بغيضًا هو (تملُّك) إنسانة لم تَر فيمَن تَوهَّمَ حُبها حبيبًا.

كانت العَراقة هناك سِمة فبقيَت رسائل الأول مُدَونةً بين أحضان الكتب وذهبَت إلى التاريخ فلم نَزل نقرؤها حتى الآن، وإذا ذُكِرت تُذكر بخير، بينما دوَّن الأول رسائله عبر الهواء فذهبَت ذِهاب كل زَبَد وإذا ذُكِرت تُذكر بسوء.

وأعتقد لو أنَّ الهواتف المحمولة وصفحات الفيس بوك وُجـدَت في زمان علي وصفية لذهبَت رسائله إليها ورسائلها إليه عبر الهواء أدراج الهواء. ولكنها بقيَت أصيلة أصالة الكتُب وليس زبدًا كحال التكنولوجيا في أغلب الأحيان.

- بعض رسائل الشيخ علي إلى صفية:

«صفية روحي وحبيبة قلبي ومالكة لُبِّي الوفية، وصَلني كتابِك الذي هو نفحة من جمالِك ووفائك، فزادت نار الحب اشتعالا، وأنا أحلف لكِ بشرف حبك ووفائك أنني قضيتُ ليلة الأمس في مناجاة بين الروح والجسد وقد استيقظتُ مَرتين أشاهد صورتكِ بجانبي، حتى أُمتِّع نظري بشيء من الحقيقة الصورية بعد خيال الطيف وطيف الخيال فيا حبيبتي إنَّ قولكِ «فوالله يا روحي لولا المكاتبة بيننا ما عشتُ أيامًا» هي حكاية حال، نَطقَ بها لسان الروح عن الجسم. فعيشي لي وكوني

حياتي إلى الأبد وأُقبِّلكِ مثل تلك القُبل في اليقظة والمنام والسلام على أختك العزيزة».

ويقول الشيخ علي في رسالة أخرى: «حبيبتي صفية، أهنئك ألوفًا بالعام الهجري الجديد وأسأل الله أن يُعيده علينا معا كما نحب ونشتهي حبيبتي أنت تعلمين مقدار حبي لكِ وشَغفي بكِ وتعلمين أني لم أف بوعدي في الحضور الليلة المعهودة، فذلك لِأمر فوق كل أمر وهو أني سهرتُ مع والدكِ حتى الساعة المحدودة. كما قلت لرافع ذلك... وإذا توجهتُ فلا يكون ذلك إلا بعد ساعة أخرى وألبثُ عندكِ مثل ذلك أو أكثر فتكون الساعة بين 8 و9 فهل تريدين أن يكون مروري من شارعكم في مثل هذا الحين؟! وإذا رآني من يعرفني فما جوابي له وإذا علم أحد بخروجي من داركم هذه اللحظة فماذا يقول، وإذا سمع والدك بعد ذلك فماذا يكون. ألا تكون النتيجة أن نُحرَمَ من الاقتران الذي هو هدفنا الوحيد؟ ألا تعلمين أن أقل من الساعة 9 من هذا القبيل تؤثر علينا الآن أضعاف ما كانت تؤثر من قبل.

ألا ترين أن أعداءنا كثيرون ويتمنون لنا أن تكون لنا هفوة كهذه... إنك لا تعلمين أني ما نِمتُ لحظة في تلك الليلة وكلما

فكرتُ أنك انتظرتيني ولو برهة من الزمن يكاد قلبي ينفطر... هل تحتاجين إلى كتابة مثل هذه تُوضح أعذارا كهذه؟! ألا يكفي أن نطوي هذه الأعذار بين الجوانح. أنا إن كنتُ وعدتُ أني أزور في تلك الساعة فذلك لأن الحب استخفَّ بنفسي فوعدتُ، وإن كنتُ أخلَفتُ الوعد فذلك لأن حساب الشرف وحساب قُرب الاقتران وحساب الهواجس الكثيرة التي تخطر ببال من لا يجازف بناموس حبيبته، كل ذلك أقعدني عن التوجه وعندك مندوحة للقاء وهي أن تزوريني كما تعلمين وهناك غاية الأمن من كل وجه».

وفي رسالة أخرى تذوبُ حبًا ورومانسية يقول علي لصفية: «حبيبتي وصفوة فؤادي صَفيتي، وصلني كتابك الجميل اللطيف وأنا أشكرك على كل كلمة فيه وأشكر عواطفك الشريفة على ما ملأت به الكتاب رقة وإخلاصًا ومِنَّة ولطفًا وأن الكلام الجميل من محبوب جميل لَيفعل في القلب من تصاريف الحب ما لا يفعله الدلال أو شرود الغزال بل أضعاف ما يفعله الجمال نفسه، وأن الصورة التي تفضلتِ بها علىَّ لهيَ طِبق الأصل من فوتوغرافية القلب حتى كاد القلب يُطبق عليها لما ضَمَمتُه إياها، وإن صاحبِتك وأختها قد لاحظتا علىَّ الشَغف الزائد الذي تناولته

بها وقد عذبتني كثيرا حتى ناولتني إياها، فكانت عاقبة هذا العذاب عُذوبة، ما أبردها على قلبيَ الهيمان. وقد وضعتها في مكتبتي الخصوصية لأنظرها ما بين كل لحظة وأخرى.

وكانت في يدي قبل أن أتناول الكتاب أُقلِّبُ فيها بصري وقلبي وأُقلِّبُ عليها فؤادي وأحشائي الملتهبة تَعلُّلًا بطيف المحبوب في اليقظة بدل الطيف في المنام، وقد لا يكفيني ما تُرسلينه لي من القُبَل على صفحة خَد الطِرس شيئا[1] لو لم تكن الصورة بين يدي أُقبِّلها ساعة بعد ساعة... ولولا ذلك ما استطعتُ أن أنسَى تلك الهفوة التي فرطت من قلمِك «لا من قلبِك» بلا حساب. فكيف والحال هذه تزهق نفسي من كمية قد لا تُسمن ولا تُغني من جوع ومن ظمأ.

قولي إنني شَرِه لا يُشبعني ولا يُرويني شيء... قولي كما تشائين فإنه لا يُغنيني عنكِ شيء من لذَّات الخيال في هذا الوجود... وإن مَكنتِني منكِ بالذات تكوني قد ضاعَفتِ إحسان جمالك على مُحبِّك الولهان. أُقدِّم لكِ أحسن تهاني القلب ولأختي أشرف

(1) طِرس: ورقة. والطرس هو الصفحة من الكتاب التي مُحيَ ما كُتب فيها ليُكتَب عليها غيره. وطرَسَ الكتاب: كتَبه أو أعاد كتابته. وطرَسَ الخطوط: محاها.

تحايا الاحترام من أجل رمضان وأسأل الله ألا ينقضي حتى يكون شملنا مُجتمعًا بعقد القران... آمين».

وفي أحد الأيام سافر علي يوسف فكتب لصفية: «عزيزتي وصورة روحي صفية. من يوم أن وعدتُكِ إلى الآن لم أحظَ منكِ بمكتوب وقد كتبتُ لكِ في الإسكندرية ثم في مرسيليا وهذا الثالث بعد وصولي جنيف هذا البلد الجميل الذي لم يكن يَلذ لي شيء في الدنيا غير أن تكوني معي فأتمتَع به وتتمتعين بما أبدع الله من محاسن الطبيعة في هذه الجنة الفَيحاء والآن أنتظر البريد يأتيني بل أنتظر بين كل لحظة وأخرى منكِ خطابا أُقبِّلُ طِرسَه بفمي وسطوره بعيني ومعناه بقلبي، ويدي فوق كبدي الحرَّاء مَخافة أن تسيل.

عزيزتي... لا تمضي لحظة ولا طَرفة عين إلا وأذكركِ فيتجلَّى في مرآة خاطري بل أمام بصيرتي وبصري خيالكِ مُجسما فأراكِ بكل ما أودع الله فيكِ من محاسِن وآيات جمال باهرات كأني أراكِ حقا وأتلذذ بمَد يدك. بل كأني أسمعكِ تقولين لي، كما كنت تقولين إرحمني إرحمني فأذوب لوعة وأسَى وأقولُ مَن يَرحمني وأنا عاشق الجمال والحب والشرف والمجد الصميم.

أسأل الله أن يُقرِّبَ لي أيام لقائكِ وأن يُمتِّعني بكِ قرينة محبوبة مُحبة سعيدة بي وسعيدا بكِ... وأُقبِّلُ الآن وجنتيكِ وثغرك وأرشف ريقك الخمري السُكري وأُسلِّمُ على والدتك ملايين الملايين.

- رومانسية صفية:

أما صفية فلم تكن أقل رومانسية من الشيخ علي يوسف تقول في إحدى رسائلها للشيخ علي: «إلى مالِك العصفورة المتصرِّف فيها والحاكم عليها تقول العصفورة الطائعة الخاضعة لمالكها وسلطانها الآخذ بها الممتزج بدمها التي هي في مملكته تَرتع في رَوضة الفردوس حُبًا وهيامًا بهذا الهوى والجوى مُعجبةً مُفتخرةً به وبوفائها وإخلاصها وطاعتها على أشرف عَرش هي عليه في أطهر بيت طاهر كالبيت الحرام المقدس.

أيها الملك الجليل قد تلقيتُ رسالتك كما تلقت هاجَر ماء زمزم بعد ظمأ كاد يهلكها، ففاض على هذه الرسالة، كما يفيض عليَّ كل يوم في نفحات الحب والشرف ما يجعلني ألهج بذِكرك وأُسبِّحكَ كتسبيح الملائكة للمولى عز وجل.

وفي رسالة أخرى تقول صفية: «حبيب صَفصَف وصَلني كتاب أوفى مُحب لأوفى مَحبوبة وكيف أُخالف أمرُ طيف خيالكَ

في اليقظة والمنام وإن كان بهازل، نعم أضنَى القلب ولكن أردتُ عدم المخالفة لأكون مُطيعة لكَ ولخيالكَ يَقَظة ومَنامًا فهل تحب أن يكون بخلاف ذلك؟! حبيبي... لو كان طيف خيالكَ طلب تقبيلي ما امتنَعت، فالحق عليه ولكن ربما انكسف مِني فقُل له لا ينكسف ثانيا.

أُرسِل القُبَل التي طلبتها وإني أرى أنها قليلة جدا، فالألف قُبلة طلبك فقط، كنت أُحب أن أُعطيك عددا لا يُحصى ولكن مادام طلبك ذلك القدر فلا أُعطي زيادة وأُسلِّم على صاحب الخيال المكسوف ملايين وكذا قُبلًا إكرامًا لصاحبه.. حبيبتك.. صفية.

- رسائل القاتل:

شخص لم تكن جوانحه تنطوي إلا على حُب التملك والأنانية المفرطة الذي بلغ حَد الاقتناع بأنَّ ما ليس له لن يكون لغيره، ماذا يُمكن أن يُنتَظر منه إلا الإجرام!

- وتلك بعض رسائله:

(*) «أنا محتاجلك أوي، أوعدك حتشوفي إنسان جديد، عَمَلت حاجات غلط لكن أنا اتغيرت جامد الفترة اللي فاتت» وكأنه في رسالته هذه يعترف بسُوءِ خِصاله.

(*) «انت لازم تِسمعيني لو غصب عنك».

(*) **انتِ بتاعتي** وبس يا روح أمِّك، بمزاجك أو غصب عنك ومفيش مَخلوق حيلمس شَعرة منك».

(*) "والله نهايتك على إيدي يا نيرة، تاني مفيش فايدة؟ ودِيني لاقتلك وعَرش ربنا ما سَايبك تتهنِّي لحظة، هَدبحك، وديني لادبَحك، إنتِ حسابك معايا تقيل أوي، بلاش تزوديها عشان وعهد الله ما هسيب فيك حتة سليمة".

- رسائل المقتولة:

وتتلخص جميع رسائل نيرة في رسالة أرسلتها إليه تقول فيها: «اتركني في حالي وكن في حالك. إنَّ فقركَ ليس عيبًا فأنا فقيرة، ولكني لا أفكِّر في الارتباط الآن».

ولكن أمره معها لم يكن حُبًا بقدر ما هو الأنانية المُفرطة بعينها وحب الاستحواذ.

الهراء قديم حديث

- قضيتان عاديتان والهراء كثير:

قضية زواج صفية السادات من الشيخ علي يوسف رئيس تحرير جريدة «المؤيد» في العام 1904 وقضية مَقتل طالبة جامعة المنصورة في العام 2022 قضيتان عاديتان كم يتداول مثلهما في ساحات المحاكم على مستوى الجمهورية في كل يوم. ومن المفارقات أنَّ السبب في ارتباط الزوج هناك والقاتل هنا كلٍّ بفتاته هو جمالها، فقد كانت صفية السادات تتمتع بجمال أسَر قلب ومشاعر الشيخ علي يوسف فضلا عن توافر معيار آخر من معايير الجمال في ذلك الزمان هو أن وزنها كان يجاوز المائة كيلو جرام، وكذلك كانت نيرة أشرف كانت على قدر من الجمال أسَر قلب المتهم فتوهَّم أنه يحبها.

بيد أنَّ الفراغ الفكري وحُب الثرثرة والفضول الزائد عن الحد جعل من هاتين القضيتين حدثا كبيرا في نظر الناس.

عدم التكافؤ في الزواج من وجهة نظر والد الزوجة، قضية عادية. وشاب قتَلَ فتاة، قضية عادية. فلِمَ تستأثران من وقت الناس ووقت الصحف والميديا ساعات وساعات بل أيامًا وشهورا، وفي قضية نيرة أشرف استمر الهراء نحو عام إلى أن تم تنفيذ حكم الإعدام في القاتل – خلال أقل من عام على الحكم فيها – هل لأن الزوجة في القضية الأولى ذات حسَب ونسَب؟ وهل لأن الذبح كان هو طريقة القتل في الثانية. وفي كلتاهما البطَلين الذكور من فقراء الناس؟ فالشيخ علي يوسف رغم مكانته الصحفية والأدبية فقير، ومحمد عادل القاتل رغم تفوقه العلمي فقير.

لا أعتقد أن هذا هو السبب المباشر، وإنما لأن أيدٍ خَفية راحت تدير الدفة في القضيتين في اتجاه شاطئ زعزعة ثقة الناس في مؤسسات الدولة.

قضية صفية السادات استغلها خصوم الخديو لأن الزوج الفقير من أقرب أصدقائه ومستشاريه، ويدافع عنه في صراعه من أجل السلطة مع اللورد كرومر، والزعيم الشاب مصطفى كامل الذي يعادي جريدة «المؤيد» التي تعاديه، وبعض الأحزاب السياسية المختلفة مع الخديو فضلا عن المؤسسات الدينية التي هبَّت للدفاع عن حرمة الشرع. وفي قضية نيرة أشرف كان الإخوان

المسلمون المتربصون بأي حدَث يمكن من خلاله أن يَنفذُوا إلى الناس بالتشكيك في مؤسسات الدولة فاستغلوا أن القاتل هو الآخر فقير وأشاعوا ما لم يوجد في أوراق الدعوى من أن القتيلة خدعته واستلبَت أمواله ولعبت بمشاعره إلى أن جعلوا البعض من التفهاء يصدقون ويلتمسون له عذرا فيما أتى من جُرم وقتل النفس التي حرَّم الله قتلها إلا بالحق. فذلك هناك كان هُراء، وهذا هنا كان الهُراء ذاته.

هناك في قضية صفية السادات أثار خصوم الشيخ علي يوسف الرأي العام. وفي قضية نيرة أشرف أثار خصوم مصر الرأي العام. وكان الرأي العام هنا وهناك هُراء.

- ميليشيات إلكترونية إرهابية تستغل الحدَث:

بعد أن أيدَت محكمة النقض في 9/ 2/ 2023 الحكم الصادر منَّا بإعدام المتهم جَزاءً وفاقًا – بل بعد تنفيذه في المتهم خلال شهر يونيو 2023 – حقَّ لنا أنْ نَذكرَ شيئًا من كواليس هذه القضية ومُجريات المحاكمة، وما لحق بالناس من سُعَار «السوشيال ميديا» وقَلب الحقائق من خلالها، وانتهاجهم نَهج الميليشيات الإلكترونية للجماعة الإرهابية التي تُناوئ الدولة

ابتغاء هدم الثقة في أمنِ هذا البلد واستقراره والنيل من قضائه وقضاته. ولنزيح الستار عن عدم إعمال هؤلاء المُنسَاقين للعقل والمنطق، فيما يقرأون، أو يسمعون، أو يشاهدون من سُموم تُدسُ لهم في العَسل، أو استغلالا لسذاجة الكثيرين وسطحيتهم. فضلا عن تفاهة الرأي العام في تناوله لتلك الأحداث. وما كان لنا قبل هذا أن نذكره، خاصة ما صدر من بعضُ الجُهَّال ومُدَّعو العلم بالقانون الذين ملأوا الدنيا ضَجيجًا عن مدى صِحة هذا الحكم إجرائيًا، ناهيكَ عما أسهمت فيه تلك الميليشيات لإشعال نار الفتنة وإثارة البلبلة حول قضاء مصر النزيه الذي لم يَعرفْ أبدًا مُتهمًا بعَينه ولا مَجنيًا عليه بذاته ولا كان للرأي العام ذات يوم تأثير في عقيدته بصدد قضية ما بعينها، وإنما يَعصُبُ عَينيه، ويُقدِّر الأمور بقدرها، ويزنُ الدليل، ولا يحكم إلا بما يُمليه عليه ضميره وخشية الله التي تُساوره في كل حين.

فمن مَوقع يُمجِّد أخلاق القاتل محمد عادل، ويُعدِّدُ مَحاسنَه التي قطعَت التحقيقات بانتفائها، إلى مَوقع يُشكك في الواقعة نظرًا لظهور شخص في فيديو القَتل، يرتدي «تيشيرت» أصفر، إلى موقع غيره يملأ الدنيا ضَجيجًا عن شخص سوري الجنسية هارب في تركيا، يُعلن تَبرعه بعشرة ملايين جنيه لأهل القتيلة

للتصالح مع القاتل إنقاذًا لرقبته من حَبل المَشنقة، وموقع ينشر فيديو لمُعتَمر يطوف بالكعبة المُشرَّفة يدعو الله، ليُنجي القاتل من الإعدام. كل هذا ليُصدِّروا للعالَم مَشهدًا، يُسيء إلى المجتمع المصري وقيادته وقضائه.

- سطحية التناول الإعلامي:

أفردت الصحف جُل صفحاتها لقضية زواج الشيخ علي يوسف وصفية السادات في مطلع القرن العشرين وراحت المقالات تُنشر والمراسلون يتابعون الجلسات والشعراء يكتبون وتنسج النكات والمساجلات والجمهور تكتظ به قاعة المحكمة وساحتها في كل جلسة والأمن يتعامل بصعوبة مع الموقف.

وكذلك كانت قضية مَقتل طالبة جامعة المنصورة نيرة أشرف في القرن الواحد والعشرين، تلقَفتها الصحافة والإعلام من متابعة الجلسات إلى عقد برامج «التووك شو» إلى بَث الإشاعات إلى التعاطف مع القاتل .

انتشر خبرها كانتشار النار في الهشيم في يوم عاصف اشتدت فيه الريح. وحدَث استنكارٌ مشوب بالحزن عبر مواقع التواصل الاجتماعي قاطبة، بل راحَت شاشات الفضائيات

والهواتف النقالة تُعيد عَرض مَشهد القتل المؤلم على الناس بين الفَينة والفَينة غير عابئةٍ بما يُخلِّفه هذا من رُعبٍ في قلوبهم، وأذى لمشاعر أهل القتيلة. وصَحافيون يَلتقون الناس في موقع الحادث، ويقابلون جيران القاتل والقتيلة في منازلهم ومَنصَات تُجار جمع المُشاهدات والتربح من كَثرتها يقولون عن الحدَث ما لا يَعلمون، فيؤلفونَ، ويَفتَرون، ويبُثون الإشاعات والناس في الشوارع وفي أماكن أعمالهم يُثرثرون، والكلُّ يتملكه الرعب والخوف على بناته، ويتوجس خيفةً مما هو آتٍ من الأيام. والكل مُحلل اجتماعي ونفسي وقانوني ومُفجر للمفاجآت!

أثارت القضية لَغطًا وجَدلا كبيرا بالأوساط الاجتماعية، فمِن قائل إنَّ القاتل ولد فقير غلبان والقتيلة خَدعته بالحب، ومن يقول إنها مُتبرجة وترتاد صالات الديسكو وكأنهم يُرجعون أمر القتل إلى الدين حتى أن شيخًا من أساتذة الأزهر الشريف قال في بث فيديو على صفحته على فيس بوك تعليقا على الحادث يخاطب النساء: «اُخرجي قُـفَّة فلا تتعَرضي للأذى» في إشارة إلى أن عدم ارتداء النقاب أو الحجاب هو أحد أسباب التعرض للإناث.

وبدلا من أن يستغل الكتَّاب والصحافيون والمشايخ في زمان صفية السادات في تنوير الشعب حول عدم التحيز للطبقية وأن الذي يولد فقيرا ليس أبدا من أراذل الناس. وأنَّ الكدَّ والإصرار على النجاح يصل بأصحابه إلى المجد حتى وإن كانوا قد وُلدوا فقراء، وإنما للأسف شمَّروا عن سواعدهم للبحث في نسَب الشيخ علي يوسف الفقير ونسَب الشيخ السادات الغني.

وهو ما حدث في قضية نيرة أشرف فبدلا من قيام الصحف والمواقع والبرامج بتنوير الناس إلى أنَّ الباعث على ارتكاب جريمة لا سيما القتل مهما كان له من أثر لدى الجاني لا اعتبار له في القانون – هذا على فرض صحة أن هناك باعث – وأن من ترفض فتاة الارتباط به فليدعها حِفاظا على كرامته ومُروءته ويبحث عن غيرها لا أن يقرر تملكها رغما عنها وإلا كان جزاؤها الذبح على رؤوس الأشهاد. وبيان حقيقة التكافؤ في الزواج في الدين الإسلامي. وإنما راحوا يبحثون في «لماذا قتل المتهم نيرة» ويلتمسون له الأعذار التافهة كتلك الأعذار التي التمسوها لوالد صفية السادات في طلب تطليقها من زوجها لأن حرفة الصحافة وضيعة، ناسين أن صاحب هذه الحرفة قد بلغ من المجد والشهرة كرئيس تحرير أشهر جريدة في عصره

وكاتب وأديب مبلغا جعله نَجما في عالمه ومستشارا من أقرب المقربين لخديو مصر.

- الصحافة لم تدافع عن شرفها:

على الرغم من الهجوم الشرس من دفاع الشيخ عبد الخالق السادات على مهنة الصحافة ووصفه لها بأنها «مهنة حقيرة. دنيئة، ويحرمها الدين الإسلامي»! فمن عجب أن الصحافة نفسها نشرت هذا السب الذي قيل فيها ولم ينبري صحفي واحد للدفاع عنها.

وبدلا من استغلال هذه القضية لتنوير الجماهير حول شرف العمل الصحفي والكد والنجاح الذي حققه الشيخ علي يوسف، راح الصحافيون أنفسهم يبحثون في نسب علي يوسف وحرفته بل ينشرون ما قيل فيها من تحقير لهم في غمرة انسياقهم خلف هراء الرأي العام.

وهو ما حدث في قضية نيرة أشرف فبدلا من قيام الصحف والمواقع والبرامج من تنوير الناس إلى أن الباعث على ارتكاب جريمة ليس ركنا فيها ولا اعتبار له في القانون، وإنما راحوا يبحثون في «لماذا قتل المتهم نيرة» ويلتمسون له الأعذار التافهة، كتلك الأعذار التي التمسوها لوالد صفية السادات في طلب

تطليقها من زوجها لأن حرفة الصحافة حقيرة ودنيئة، ناسين أن صاحب هذه الحرفة قد بلغ من المجد والشهرة كرئيس تحرير وكاتب وأديب مبلغا جعله من أقرب المقربين لخديو مصر وواحد من مستشاريه.

- معتقد تأثير الرأي العام على القضاة:

وينبري المغرضون فيبثُون عسلًا في بعض ما يُقدمونه للناس من سُم، فيدَّعي بعض الكتَّاب في قضية صفية السادات أن قاضي المحاكمة الشيخ أحمد أبو خطوة من المتشددين وأنه يتخذ موقفًا مُعاديًا من الشيخ علي يوسف. وفي قضية نيرة أشرف تُثير الميلشيات الإلكترونية للجماعة الإرهابية الرأي العام على القضاء فيدَّعون زورا أن بشاعة الحادث جعلت النيابة تتعجل في تحقيقاتها وجعلت القضاة يُصرون على الحكم بالإعدام تهدئة للرأي العام وقد كذب هؤلاء وهؤلاء فما تأثر القضاء يوما ما بما يجري بين الرأي العام ولا برأي ما يعتنقه هذا المسمى بالرأي العام ولا يتأثر أبدا بما يجري خارج جدران جلسة المحاكمة مهما كانت شأن القاتل أو المقتول أو المتهم بصفة عامة ولا كان للرأي العام لديه أدنى اعتبار ولا يخشاه وإنما يخشى الله فقط ولا أحد سواه.

- القضيتان وبعض القضاة:

لقد تَشدد القاضي الشيخ أبو خطوة وقاضي قضاة مصر بمناسبة قضية صفية السادات فيما شغلا به نفسيهما من تَقصِّي تنفيذ حكم التفريق المؤقت بين طرفي القضية إلى أن يتم الفصل في الموضوع، ظانِّين أن التراخي في تنفيذه يَمس نزاهة القضاء، الأمر الذي بلغ بهما حَد التهديد بإضراب القضاة. وزجَّا بنفسيهما فيما يخرج عن نطاق وظيفة القاضي.

فالقاضي يُصدر حكمه بما يُمليه عليه ضميره أخذا من واقع الأوراق والمرافعات وليس من شأنه أبدا أن ينتصر لتنفيذ حكم أصدره فتلك مهمة الجهات المنوط بها تنفيذ الأحكام.

وأما المضرور من عدم التنفيذ أو التراخي فيه – وهو الصادر لصالحه الحكم – فمِن حَقه اللجوء إلى القضاء مرة أخرى في هذا الشأن ليقول كلمته فيه بالقانون. وليس من الصواب أن يُحمَل التراخي في التنفيذ ولا العمدية في عدم القيام به على أنه أمر ينال من هيبة القضاء.

نقول، كما تشدد بعض القضاة هناك على هذا النحو في قضية صفية السادات فقد تشدد بعض القضاة هنا أيضا في قضية نيرة أشرف.

وما دعا البعض منهم إلى الزج بنفسه فيما ليس له فيه شأن، أننا نظرا لبشاعة الجريمة وما أنبأت عنه من خلل اجتماعي وبيل إن لم نبادر بأخذه بيد عسراء استفحل خطره وعزَّ اتقاء شره، هو داء قتل من ترفض شابا رغب في الزواج منها. فقد توجهنا بكلمة إلى المجتمع ننبه فيها إلى هذا الخطر وندعو كل من يقدر على فعل شيء أن يفعله. فقد يعمل المختصون على بحث الظاهرة وإيجاد العلاج.

ولم لا؟ أليسَ القضاء جُزءٌ مِن كيان المجتمعِ وضميرِه، يَعيش آلامَهُ وهُمومَهُ، وأفراحَهُ وأتراحَهْ.

ظنَّ بعض القضاة أن كلمة القاضي إفصاح عن الحكم الذي سيُصدره بعد أن يأتيه رد فضيلة مفتي الجمهورية وهو الإعدام مُتناسين أيضا أن القانون أوجب على محكمة الجنايات متى أغلقَت باب المرافعة وتداولت، واستراح ضميرها إلى عقاب المتهم بالإعدام أنْ تَخرجَ على الناس في القاعة؛ لتقول علانيةً ما معناه «إنني – أي المحكمة – قررتُ أخذ رأي المفتي» لماذا؟ لكي أعاقب المتهم بالإعدام.

بلفظٍ آخر أنَّ النص الذي أوجب هذا، هو النص الوحيد في القانون بمناسبة هذه الحالة بالذات، الذي قال فيه القانون

للقاضي: اِعلِن أنك ستقضي بالإعدام، واضرب أجلا للنطق بالحكم حتى يأتيك رد المفتي.

فهل يُؤخذ الرأي عَبر رسالة واتس آب؟ أم أنه يجب على القاضي أن ينطق به علانية؟

أبَعدَ هذا التفسير الذي لا يَغيب عن فِطنة طالب بالفرقة الأولى بكلية الحقوق، يَحق لأحدٍ أن يقول إن كلمة القاضي كانت إفصاحا؟ ولكن بكل أسَفٍ قال به بعض رجال القانون مِمَّن يُطبقونه، ومِمَّن يترافعون به.

وهل يُغير من هذا الوضع القانوني أن يسبق إعلان قرار الإحالة للمفتي عبارة قالها رئيس المحكمة للمتهم تمهيدا للنطق به تقول: «إن مَثَلكَ كمَثل نَبتٍ سَام في أرض طيبة، كلما عاجَلهُ القطعُ قبل أن يَمتد، كان خيرًا للناس وللأرض التي نَبَت فيها».

انتهَجتُ نهجَ توجيه كلمة إلى المُجتمع، أدُقُّ من خلالها نواقيس الخطر لِمَا وصل إليه حال بعض فئاته، ليس من وقت هذه القضية، بل منذ زمن بعيد وقبل ظهور «الميديا» أو الهواتف المَحمولة التي تُصور خلال النطق بالأحكام في جلسات علنية،

وذلك عن اقتناع تام بأنه يجب على القضاء تنبيه المجتمع إلى خطورة بعض الجرائم ودلالتها.

قامَت الدنيا ولم تَقعُد لهذه العبارة التي قُلتُها للمتهم. أليس هذا هُراء؟ وإن لم يكن كذلك، أليست مغالطة وإثارة للبلبلة؟

ومن أسفٍ أن يُبدي بعض القضاة مثل هذا الرأي تجريحا في إجراءات المحاكمة. وهو ما تَلقفته الميليشيات الإلكترونية للجماعة الإرهابية لتشكيك الناس في قضائهم.

كل هذا فتَحَ شهية بعض الجُهال من العوام فحسِبوا على المحكمة المُعامَلة الإنسانية للمتهم وليس لها، قالوا مُغالطين إنه تَعاطُف مع القاتل، بل أفتَى بعضهم فقال إن هذه المعاملة شَرَكٌ للمتهم لكي يَعترف. وقال آخرون: ما كلُّ هذا الرفق بقاتل؟ وفي الوقت ذاته كانوا هُمُ الذين يُطالبون بإعدامه بدون محاكمة!

وفي الحقيقة إنه لا هذا ولا ذاك، وإنما لأن المتهم إلى ما قبل النطق بالحكم بَريء حتى تثبت إدانته بأدلة دامغة. فضلا عن أنه «إنسان» أفلا يُعامَلَ معاملة إنسان؟ وهل المُعاملة الإنسانية، تمنع من عقابه بالإعدام إن كان يستحقه؟ وقد كان؟!

وللأسف لم يقف الأمر عند العَوامِّ والجُهلاء، بل امتدَّ إلى «جُروبات» بعض السادة القضاة، وإن كانت مُغلقةً عليهم، إلا أن بعض المشتركين فيها كانوا يحيطونني بما يدور.

مَلأت كلمتي للمجتمع عَنان السماء، لمَسَت قلوب الناس، كان لها صَداها الذي لم يُخفه حتى الناس البسطاء، فضائيات، كُتَّاب، شعراء مَحطات فضائية عربية. صحافيون مصريون وعَرب، بل كبارٌ من المسئولين في وزارات وغيرها، ورؤساء أجهزة، أعربوا عن عظيم إعجاب بمحاكمة عادلة، بل كان هناك إجماع – كما قلتُ من قبل – على وصفها الكلمة بعبارة: «روشتة علاج».

هل تتخيل أنَّ قاضيًا – يُعد نظرًا لِكبَر سِنِّه – من شيوخ القضاة – يُنشئ، أو يَنشر برنامجًا من برامج استطلاع الرأي في صفحته على الفيس بوك للتصويت حول: «هل القاضي أخطأ أم لم يُخطئ»؟!

ومن عَجبٍ أن يُصَدِّر طلبه هذا برأيه الذي قال فيه إن رأيه الشخصي هو أن «القاضي وقع في خطأ مُبين»، ولكنه ينتظر رأي الآخرين. فأي استطلاع رأي يا هذا تبحث عنه.

- قُضاةٌ يتصدون للهَجمة:

في الوقت الذي انتشرَت فيه هذه البلبلة قيَّضَ الله لي من القُضاةِ الأكْفاء، الذين لم أعرف أغلبهم مَن يتصدى لهذه الهجمة الشرسة.

قال بعض المهاجمين: إنَّ القانون لم ينص على هذا. فقال أحد الحكماء ردًا عليه: نعم لم يَنص، ولكنه لم يمنع!

وردَّ عليهم آخرون يقولون: أين كنتم يا سادة، عندما أخطأ البعض منا في قراءة آياتٍ من جزء عَمَّ من القرآن الكريم؟ وأين كنتم من الذين لا يحسنون مَخارج الألفاظ؟!

وإذا بأحد أساتذتي هو **المستشار الجليل أحمد بك سَماحة** الذي كان رئيسًا لنيابة شبين الكوم الكلية إبان كنتُ وكيلا ثم مديرا لنيابة منوف يكتب ردًا على صفَحات هؤلاء قائلا: هذا القاضي عَمل معي في بدء حياته الوظيفية، وكان يجمع زملاءه في الاستراحة يتناولون طعامه، ثم يُنجزون أعمالهم فريقا موحدا دون تخصيص أو تمييز بين صاحب هذه القضايا أو تلك، وذلك منذ أكثر من ثلاثين سنة، رجلٌ كهذا في ذلك الوقت، فما بالكم به الآن!

كنتُ أقرأ، وأضحكُ، بعدما نَقل صاحب استطلاع الرأي الموضوع من «الجروبات» الخاصة إلى صفحته، ومن ثم إلى صفحات أصدقائه وأصدقاء أصدقائه.

ولما ضربتُ أجلًا للنطق بالحكم هو أسبوع من النطق بقرار الإحالة إلى فضيلة المفتي ليأتيني فيه رد فضيلته، لم أسلَم من الهجوم مرة أخرى، قالوا: لماذا بعد أسبوع، ونحن لم نَعتد مثل هذا من قبل؟ ولِمَ التسرُّع في الأحكام؟ يقصدون: ليس هذا «ما وجدنا عليه آباءنا».

ولكن انبرى من الزملاء العقلاء من يقول لهم: وهل في القانون ما يمنع يا سادة؟ هل الحكم بعد أسبوع من إحالة الأوراق لفضيلة المفتي ينال من حق المتهم في شَيء؟!

وقال بعضهم إن القاضي يبحث عن شُهرة. فتصدى لهم العقلاء بالرد: إن القاضي كاتب وعضو اتحاد كتاب مصر. وإن كنتم لا تقرأون له أدبا فمِن مؤلفاته القانونية تتعلمون، وتكتبون.

وكتبت القاضية الجليلة غادة الشهاوي – مُنتقدة تلك الهجمة غير المُبررَة تتساءل: هل كلمة القاضي نالت من القضاء؟ أم أظهرته بصورة مُشرفة، يجب أن يظهر بها؟ لا سيما أن الكلمة تلقاها جميع فئات الشعب ومثقفوه بكل ترحاب واحترام».

وأضافت: «إن الهجوم والنقد الذي تعرَّض له المستشار بهاء المري من القضاة لم يتعرض له قضاة أطلوا علينا بما عرَّضنا للنقد والتهكم من العامة؛ لقد اجتهدوا ليستخرجوا مثالب فنية لإبطال الإجراءات مما لم يذكره المحامون أنفسهم على صفحاتهم.

ثم كتبت رسالة مفتوحة؛ قالت فيها: معالي القاضي الجليل «فمن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا» حين آتاك الله الحكمة، ومعها جوامع الكلِم؛ فقد عاد ذلك عليك وعلى من نال العدل بالقسطاس في أحكامكم بالخير، أما اليوم فقد كان العائد على المجتمع كله؛ حين شخَّصتَ الداء ووصفتَ الدواء بكلماتك، كما عاد بالخير على زملائك القضاة بصفة خاصة حين كنتَ مثالا يُحتذى به، وقدوة، وفخرا؛ كنتَ سبب الثناء على القضاة في يوم خذَلنا فيه آخرون.

وكتب القاضي الجليل إيهاب بك صادق رئيس المكتب الفني لمحكمة استئناف المنصورة مُعلِّقًا: «كنتُ بجواره في تلك الفترة، وأشهد أنه قاض مُحنَّك، لا يُشَق له غبار، متمكن من أدواته أيما تمكن، يملك ناصية لغته أديبًا وشاعرًا، والخلاصة أنه إنسان. أدار تلك القضية بفن واقتدار، وخرج بها بمظهر نال استحسان الشعب كله، وأعاد كثيرا من محبة الشعب للقضاء، حقيقة لمستها.

صحفي في وكالة فرنسية بعد أن حضر جلسة المحاكمة الأولى قال لي: «لديكم قاض عظيم حكيم هادئ، لا تعرف ما بداخله».

- هراء بعض المحامين:

أثار محامي والد صفية السادات كثيرا من الهراء خلال مرافعاته في القضية سواء تلك التي كانت أثناء جلسة الإجراءات وقبل صدور حكم التفريق المؤقت بين الزوجين، أم تلك التي كانت خلال جلسات نظر الموضوع. موضوع تطليق الزوجة من زوجها لعدم التكافؤ.

قال إن الشيخ علي يوسف كان فقيرا من أراذل الناس. فهل الفقير يُعد من أراذل الناس؟! أليس النبي الكريم محمدا ﷺ كان فقيرا؟ أليس هذا الهراء في الوقت الذي يستند فيه هذا المحامي إلى حُكم الشرع في مسألة التكافؤ بين الزوجين هو الشرع نفسه الذي يَعرف حقوق الفقراء؟

ثم هل التكافؤ يُنظَر إليه بالنسبة إلى أحد الزوجين وقت الزواج أم إلى فقر أحدهما وقت مولده؟!

وهل ما قاله من إن ثراء الفقير لاحقا لا يُزيل عنه عار الفقر الذي وُلد فيه يوافق أيضا الشريعة السمحاء التي أقام عليها حُجته في طلب تطليق الزوجين من بعضهما لعدم الكفاءة؟!

وفي قضية نيرة أشرف ينحو دفاع المتهم المنحى ذاته فيقول إن القتيلة وأهلها فقراء فقر مدقع وأنها استغلت القاتل ماليا في الوقت الذي يعلم فيه تمام العلم أن المتهم لا يملك من حطام الدنيا شيئا إلا أن يعمل في الصيف مُساعد طاه في مطعم ليُنفق على نفسه خلال الدراسة في الشتاء. فمن أين يُنفِق على القتيلة ولماذا وهي كما ثبت من أقوال المتهم نفسه كانت تعمل في مجال عرض الأزياء «موديل» وهو عمل من العِلم العام أنه يُدر دخلا يفوق بالتأكيد عمل القاتل كمساعد طباخ.

ثم يخرج علينا محامون وصفوا أنفسهم كبارا قالوا إنهم قبضوا الملايين من متبرعين لعمل طعون بالنقض في الحكم الصادر بإعدام القاتل. فمَن هؤلاء الذين تبرعوا للمتهم وما صِلتهم به؟

فهل من شكٍ غير أن هذا الذي دفع إنما قد دفع لزعزعة ثقة الناس في القضاء!

ثم يتطاولون على القضاء بمقولة أن المحاكمة جاءت سريعة وأن تحقيقات النيابة العامة كانت أسرع، ولماذا لم تَعرض المحكمة المتهم على الجهات الطبية لبيان مدى سلامة قواه العقلية، وأن القاتل لم يأخذ حقه في الدفاع عن نفسه على الرغم

من استجواب المحكمة له وإعطائه الفرصة كاملة لأن يقول كل ما عنده في حضرة اثنين من المحامين حضرا معه وأفردت لهما يوما مخصوصا لمرافعتهما التي استمرت إلى أن قالا فرغنا منها. فهل هذا هو المقصود (بالرأي العام) أنه الهراء!

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحد المُضحِك من الهراء والشائعات، بل دخل في «الهيصَة» بعض مَن يصفهم الجُهَّالُ بأنهم مِن مشاهير المحامين فهل المشهور يأتي صَغائرَ لا يأتيها إلاَّ صَغير!

أرأيتَ كبيرًا باتَ له قدمٌ في الدنيا، وأخرى في القَبر يُغالط؛ ليَخدَع البُسطاء، أو ليُغازل أصحابَ الميليشيات الإلكترونية، ليدفعوا له الملايين؟ قال أحد هؤلاء: إن كلمة القاضي تؤدي لنقض الحكم؛ لأنه أفصح عن رأيه؛ قالها ليس عن جَهل بأحكام القانون، وإنما وهو يعلم الحقيقة لمغازلة من يستطيع أن يدفع له.

ثم زاد الطين بِلَّة، فقال؛ إن الحكم باطل، لأن القُضاة أربعة. أيَا رجُلًا، ألا تَستحي تَخدع الناسَ لعدم عِلمهم بالقانون، مستغلاً أنهم شاهدوا على المنصة بالفعل أربعة قضاة؟ ألا تعلم أن الحكم يَصدر من ثلاثة ومتى كان كذلك - وهو ما كان كذلك بالفعل - فلا عَوار عندئذ مَهما كان العدد الجالس على المنصة.

إنه يعلم هذه المعلومة، التي يعلمها سكرتير مكتبه وعامل البوفيه ولكنه التضليل المقصود لمغازلة الرأي العام في هرائه.

وإليك ثالثة الأثافي؛ قال أحدهم: إن فيديو بَث مجريات الجلسة فيه ثلاث ثواني تكفي وحدها فقط لنقض الحكم، ألا وهي إن القاضي كان يقول لمحامي القتيلة وهو يطلب منه القضاءَ بإعدام المتهم: «نعم.. نعم» وهو ما يُعتبر إفصاحًا عن رأيه أي أنه موافق على الحكم بالإعدام؟

أرأيتَ سَفهًا أكثر من هذا، أو مُغالطة كتلك من قبل؟ والله يا هذا لو كنتَ تُصدِّقُ نفسك، لقُلتُ إنكَ لا تعلم، ولكنك تُغازل مَن تُغازل في سبيل المال.

كلمة «نعم» في هذا المقام يا فيلسوفًا، هي أدبٌ في الحديث، تَعني: بَلغَنا أيها المتحدث ما تريد.

تَعني: هاتِ ما عندك يا رجل.

تَعني: فلتنتقل إلى ما بعده.

تَعني: إني أيها المُتحدث أسمعُك أو أُتابعك. وأظنكَ لو كنت مكان القاضي لقلتَ له كما يقول العوام: «ماشي.. ماشي»!

- انقسام المجتمع إلى تيارات متباينة:

قصة ذلك الزواج وقصة هذا القتل كان في بادئ الأمر حدثين عاديين ولكن تناولهما بهذا الهراء أسهم في تقسيم المجتمع المصري إلى تيارات متباينة وصلت حد الإفتاء في أمور الدين الذي أجاز التفريق بين الأزواج لعدم التكافؤ الاجتماعي وكأنهم وصلوا فعلا إلى انتفاء وجود هذا التكافؤ وقبل أن تقول المحكمة كلمتها.

فقد رأى فريق من المجتمع في ذلك الزمان أن زواج «الجورناجي» من بنت الحسَب والنسَب بالرغم من بلوغها سن الرشد ورضاها بهذا الزواج صدمة عنيفة ولطمة قوية في وجه الأكابر ورأي فريق آخر – كما تقدم – أنه مخالف للدين.

وكذلك في القرن الواحد والعشرون أثارت قضية مقتل نيرة أشرف أيضا لغطًا وجدلا كبيرا بالأوساط الاجتماعية، فمِن قائل إن القاتل ولد فقير غلبان والقتيلة خدعته بالحب، ومن يقول إنها متبرجة وترتاد صالات الديسكو وكأنهم يُرجعون أمر القتل إلى الدين أيضا حتى أنَّ شيخًا من أساتذة الأزهر يَخرج على الناس في بث فيديو على صفحته على الفيس بوك مُعلقا على الجريمة

بقوله: (اُخرجي قُـفَّة فلا تتعرضي للأذى) في إشارة إلى أن عدم حجاب القتيلة أو خمارها كان سببًا في مقتلها، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة أدت به إلى محاولة وضع سياق آخر لما قاله لم يقتنع به أحد. ثم يرى فريق من المجتمع أن القتيلة إذ خدعت القاتل في حبه لها جديرة بالقتل. أليس كل هذا هراء؟!

- مناصرة طرف عن غير فهم:

أخذ فريق من المجتمع في قضية صفية السادات اتجاهًا صوب الاقتناع بأن القضية تمس بعض مقدسات المصريين وأنَّ الزوج وهو رجل يكبُر صفية بأكثر من عشرين سنة أغوى الفتاة الراشدة وحرَّضها على التمرد والخروج على آداب المجتمع في الزواج. بينما القلة العاقلة لم ترَ في هذا الزواج خروجًا على التقاليد وأنَّ الزوج صنع مَجدا وإن كان لم يستمده من الحسَب والنسَب وإنما بتفرُّده في عِلمه وعَمله ونجاحاته ككاتب وأديب وصحافي مرموق.

وفي قضية نيرة أشرف كان التوجه ذاته، إذ رأى فريق من المجتمع أن الفتاة لعُوب غرَّرت بالولد الغلبان فجعلته يعشقها ثم تركته على قارعة طريق الحب وحيدا مكلومًا فكان له العذر

في قتلها وأنَّ على المحكمة أن تأخذ هذا في الاعتبار ولا تقضي بإعدامه جاهلين بما يقضي به القانون من أنَّ الباعث ليس ركنا في الجريمة وإلا لاستحلَّ كل قاتل سبب قتله للقتيل ولصار المجتمع غابة. أليس كل هذا هراء؟!

- التعرض للحياة الشخصية:

لم تسلم الحياة الشخصية للشيخ علي يوسف وصفية السادات من أن تلوكها ألسنة الرأي العام بالسوء.

لم تذهب صفية إلى منزل أبيها كمنطوق قرار الحيلولة، وإنما غادرت بيت الزوجية لتُقيم عند الشيخ عبد القادر الرافعي، ولكن ظلت الاتصالات مُستمرة بينها وبين زوجها عبر رسائل تفوح عشقًا وهيامًا.

كان لدى الشيخ علي يوسف خادمة أجنبية تتولى نقل الرسائل بين الزوجين العاشقين، وتَسربَّت أنباء الخادمة والرسائل إلى الصحف المعادية للشيخ علي يوسف، وبطريقة أو بأخرى وصلت إليها الرسائل ولم تَتحرَّج من نشرها في إطار الحملة المسعورة لتجريح الزوجين وإحراج الشيخ الرافعي، وزادت الصحف بأنَّ الشيخ علي نفسه يتسلل في الهزيع الأخير من الليل

إلى بيت الرافعي ويختلي بزوجته صفية، ثم ينسحب عائدًا إلى بيته قبل أن يبزغ الفجر.

بل طعنوا في شهامة الشيخ الرافعي وعرضوا بكرامته بإشارات وتلميحات خبيثة. أرأيتَ هراء أكثر من هذا وتلصُص على الحياة الخاصة للناس؟! هل لأن الزوجين طرَفا في خصومة تُستباح حياتهما الخاصة؟!

عندئذ كتَب وكيل الشيخ السادات خطابا بهذا المعنى للشيخ الرافعي، فاغتاظ الشيخ لذلك وثار، وبلَّغ السيدة صفية ذلك فتأثرت وعوَّلت على الخروج؛ فكتب الشيخ إلى قاضي مصر الكتاب الآتي: «همَّت السيدة صفية بالخروج من المنزل فمنعتها، ولكنها مصممة على الخروج متى تمكنَت من ذلك؛ وبما أنه لا يمكنني إقامة الحيلولة فأطلب من سماحة القاضي أخذها من منزلي. فخرجَت من بيته إلى بيت مُفتي الديار المصرية الشيخ حسونة النواوي[1] الذي تَدخل للتوفيق بين الأطراف وتعهدت صفية بعدم استقبال الخادمة.

هذا التعرض للحياة الشخصية البَحتة هو ما حدث في القرن الواحد والعشرين حين راح الناس والإعلام يفتش

(1) والد عبد الخالق حسونة الأمين العام السابق للجامعة العربية.

في الحياة الخاصة للقتيلة نيرة أشرف وينشرون نص رسائل القاتل التي هددها فيها بالذبح قبل ارتكابه الحادث بعد تداول صور التحقيقات. ومن الغرابة أن يعاصِر نَشر تلك التهديدات التعاطف معه كمخدوع في الحب. كما نشروا صورا لها بملابس البحر وأخرى في محال عامة وغيرها مع أصدقاء لها تحصلوا عليها من صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي صورا عادية لم تخجل هي من نشرها وراحوا يَلمِزون في خُبث إلى أمر ما كما كان التلميح من نشر خطابات الشيخ علي يوسف إلى زوجته في فترة التفريق بينهما أي وهي لم تزل زوجته. إنه الهراء بعينه؟!

- تباين أسباب فريقي الرأي العام:

انقسم الرأي العام في قضية صفية السادات إلى مُعسكرين مُتخاصمين: فريق يدافع عن الشيخ علي يوسف، أغلبه من المثقفين والمستنيرين الذين رأوا أن ما صَنعه علي يوسف لا غُبار عليه وأنه كفء لابنة السادات فعلا، وأصدقائه وأنصاره السياسيين، وعلى رأسهم الخديو عباس حلمي نفسه، وفريق يُهاجم الشيخ علي يوسف يتكون من أغلبية الـرأي العام، ويَضُم أطيافا مختلفة من الناس، يضُم الجامدين الذين يؤمنون

بالموروثات القديمة كلها، وبأن الحسَب والنسَب شيء مُقدس لا يرقى إليه العصاميون، وأن الوارث الغني – ولو كان عاطلا – أشرف وأرفع من الفقير الذي ارتفع بنفسه! ويضم أيضا كل خصوم الشيخ علي يوسف السياسيين الذين لم يجدوا في قضية الزواج إلا مناسبة للتشهير به والطعن عليه، فتسابقَت الصحف المعادية تُكيل له أقذع التهم، وتُـعيِّره بأصله الحقير وفقره القديم وزواجه الحرام»![1].

وفي قضية نيرة أشرف كان لانقسام الرأي العام أسبابا أخرى مختلفة: ففريق كان هدفه الأول تحقيق مشاهدات عالية من خلال ما يبثه في صفحته أو قناته على شبكة الإنترنت من أكاذيب وافتراءات لا تمت لحقيقة الواقعة بصلة. وفريق تتزعمه الميليشيات الإلكترونية لجماعة إرهابية تعلم هدفها جيدا وهو زعزعة ثقة الناس في مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء من خلال التشكيك في إجراءات التحقيق والمحاكمة. واختلاق وقائع لم توجد في التحقيقات ومحاولة الربط بينها وبين ما تمَّ بثه من مقطع فيديو حال ارتكاب المتهم لجريمته على الهواء وفريق آخر صدَّق من فَـرط سطحيته ما يقوله بعض المحامين

(1) أحمد بهاء الدين: مرجع سابق صـ 56.

عبر «الميديا» من إن الإجراءات باطلة والمحاكمة غير عادلة طمَعا في شهرة زائفة ولمجرد أن يُردد الناس أسماء هؤلاء خلال مَعمَعة الإفتاء والتحليل من كل من هَبَّ ودَب على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعية والحسابات الخاصة على شبكة الإنترنت.

خطورة الشائعات

شائعة أو إشاعة في اللغة خبَر مكذوب غير موثوق فيه وغير مؤكَد ينتشر بين الناس. والجمع شائعات وشوائع.

«وشاع الخبر في الناس يشيع شيعًا وشيعانا ومشاعًا: فهو شائع انتشر وافترق وذاع وظهَر. وشاع في الناس معناه قد اتصل بكل أحد فاستوى عِلم الناس به ولم يكن عِلمه عند بعضهم دون بعض»[1].

والشائعة افتراض يرتبط بالأحداث القائمة يُراد أن يُصبح موضع تصديق العامة بحيث يتم ترويجه من شخص إلى آخر مشافهة في العادة ومن دون أن تتوافر أي ملموسة تسمح بإثبات صحت". أو هي "تصريح يطلق لتصديقه ويرتبط بأحداث الساعة وينتشر من دون التحقق رسميا من صحته"[2].

(1) ابن منظرر: لسان العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة ج 1 صـ 56.

(2) جان نويل كابفيرير: الشائعات الطبعة العربية ترجمة تانيا ناجيا. دار الساقي ببيروت لبنان الطبعة الأولى 2007.

وهي ظاهرة اجتماعية تنتشر في أي مكان بغض النظر عن البيئة التي تحكم الحياة الاجتماعية التي تنتشر فيها. وبانتقالها من شخص إلى آخر تبتعد عن الحقيقة وتصبح صورة مشوهة لها. ودائما يكون مصدر الشائعة غير مثبت.

- الشائعات منذ خلق الإنسان:

الشائعات ليست ظاهرة حديثة ولكنها قديمة قِدَم الإنسان بل وُجدت مع خلقه، ومُورسَت في الجنة على سيدنا آدم أبو البشر وزوجه حواء قبل هبوطهما إلى الأرض على إثرها.

فأول شائعة في تاريخ البشرية «شائعة إبليس» التي أخرجت آدم وحواء من الجنة حيث أشاع إبليس أن الشجرة التي ذكرها الله في كتابة لم يُنه عن الأكل منها أو هي شجرة الخُلد فأكلا منها.

ثم يحكي لنا القرآن الكريم عن كثير من الشائعات واجهت الأنبياء والرسل فقد أشاع قوم نوح إصابته بالجنون: ﴿وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ﴾[1]. وفي قصة سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[2]. ﴿وَقَالَ

(1) سورة القمر: الآية 9.

(2) سورة يوسف: الآية 14.

نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1]. وفي قصة سيدنا موسى عليه السلام: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾[2]. وقد تعرض سيدنا محمد ﷺ لكثير من الشائعات ومنها ما طال زوجاته رضي الله عنهن كما في حادثة الإفك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ ﴾[3].

- في غزوة أحد:

وفي غزوة أُحد لَما قُتل مصعب بن عُمير رضي الله عنه وهو يقاتل مع النبي ﷺ أشاع ابن قمئة وهو الذي قتل مصعب أنه قتل محمدا ﷺ فانتشر الخبر في أرض المعركة وكان له أسوأ الأثر على المسلمين إلى حد أن جلسوا على الأرض دون قتال. فكان للشائعة أثر بالغ في إحباطهم وهزيمة المسلمين.

(1) سورة يوسف: الآية 30.

(2) سورة الأعراف: الآية 110.

(3) سورة النور: الآية 11.

- شائعات الحروب والاحتلال:

وتعتبر الشائعات من أخطر الحروب المعنوية في الحروب واحتلال الأعداء للبلاد. لما تمثله من خطورة بالغة على الشعوب بسبب سرعة تداولها وانتشارها بين البسطاء من الناس.

- شائعات نابليون:

وقد تَجلَّى ذلك في احتلال فرنسا لمصر بقيادة نابليون بونابرت – 1798 – حين أشاع بين المصريين أنه جاء لحماية الإسلام وليس لاحتلال البلاد وسَفك الدماء. حين خطَب أمام ديوان القاهرة في العام 1799 يقول: «أوَليس حَقا أنه قد جاء في كتبكم أن كائنا أرقى سوف يصل من الغرب مكلفا بمواصلة عمل النبي، أوليس حقا أنه جاء فيها أيضا أن هذا الرجل هذا الوكيل لمحمد هو أنا». وكان لا يفتأ أن يذكر في أكثر من مناسبة احترامه لله ولنبي الإسلام والقرآن الكريم. وجاء ذلك في بيانه الأول الذي أورده الجبرتي في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» وقال فيه نابليون: بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله، لا ولد له، ولا شريك له في الملك، من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرته يعرِّف أهالي مصر جميعهم قد قيل لكم إنني

مازلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم.

وأضاف نابليون: «أيها المشايخ والقضاة قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام».

- في حرب مصر مع إسرائيل:

عمدت إسرائيل قبل حرب أكتوبر إلى بث الشائعات حول ما أسمته «أسطورة الجيش الذي لا يقهر» حتى أنها صدَّقت نفسها بَيدَ أن القادة العسكريون المصريون لم يُصدقوا ذلك وكان الدليل هو انتصار مصر الساحق في حرب أكتوبر 1973 وكانت هذه الشائعات مقصود بها رجال الجيش المصري لتثبيط همتهم وهي تفوق إسرائيل عسكريا وعجز الجنود المصريين عن استخدام الأسلحة المتطورة وأن خط بارليف هو مانع حارق في حال محاولة اقتحامه.

- الشائعات تكشف عن مُيول مَرضية:

وإذا ما محَّصنا الشائعات التي تم إطلاقها حول صفية السادات والشيخ علي يوسف وأبسطها أنه كان يتسلل إليها في الهزيع إلى من الليل وهي في بَيت الشيخ الرافعي. وما قِيل عن نيرة أشرف من أنها كانت تتمتع بحرية مطلقة تجعلها تسافر من شرم الشيخ إلى الساحل الشمالي إلى غيرهما دون رقابة من أهلها وأنها خدعت القاتل بالحب لاستلاب أمواله. فضلا عن أن ما يحدث مَحض شائعات مُختلقة فإنه لدي الكثيرين يحقق لهم مُتعة في أن يجدوا موضوعا يثرثرون فيه لسَد فراغ وشغل أوقاتهم لا سيما إذا كانت الشائعات تَلمز إلى سلوك بغيض ثم يأخذون في تفسيرها وشرح أبعادها وتحليل مضمونها ومحاولة تحميل ما حدث لما لا يحتمل وما يمكن أن يحدث في المستقبل. كل هذا عن غير وعي مما يُنبئ عن مَيل مَرضي لدى من يروجونها أو يسعون إلى الوقوف على الكثير منها أو الانتشاء بسماعها. ناهيك عن فئة الانتهازيين وكارهي البلد ومؤسساتها الذين يستغلون أحداثا تَشغل الناس ويعملون على ترسيخ الإشاعات لهدم بنيان المجتمع.

لا ينكر أحد ما للشائعات من أثر خطير على المجتمع قد يصل إلى حد تدمير ثقة أفراده في مؤسسات الدولة والاستقرار

الاجتماعي أو الاقتصادي – حسب أحوال ما يُبث من شائعات – وتزكية روح الإحباط وبث الروح الانهزامية لإضعاف الولاء تجاه الوطن. وإثارة روح الانقسام بين فئات المجتمع وزعزعة إيمانه بثوابته وقِيمِه المختلفة.

وقد بلغ حد الخـُبث في إطلاق الشائعات وبثها على نحو مقصود للتشكيك في نزاهة القضاء المصري خلال محاكمة محمد عادل قاتل نيرة أشرف ما بثه الإخواني الهارب محمد ناصر عبر قناة فضائية من الخارج قبل الحكم في القضية، فقد شاهدته بنفسي يقول: إن الرئيس السيسي تدخل في القضية بالتوجيه نحو سرعة الفصل فيها لتهدئة الرأي العام. وراح يسوق من الخزعبلات ما يتصور أنه من خلاله يمكن إقناع المشاهد فأضاف: لقد اتصل الرئيس بالمري ليسأله عن مجريات المحاكمة فلما أبلغه الأخير أنه سيذهب لقضاء المصيف أولا غضب وأجرى اتصالا بوزير العدل ورئيس نادي القضاة ليَحُثهما على سرعة الفصل في القضية الأسبوع القادم بالإعدام. ولكي يخدع مشاهديه ممن ينتمون للجماعة الإرهابية أخذ يشير إلى خبر مكتوب قائلا إن ما يقوله ليس من عنده وإنما هو خبر مكتوب ومنشور.

وأبسط سؤال يمكن أن يُوجَّه لهذا الدَّعِي هو: هل إذا افترضنا أنَّ أحدا من الناس سيُصدِّق هذه الأكاذيب التي تقولها فهل أنتَ تصدق نفسك؟!

ولكن خطورة مثل هذه الشائعات تكمن فيما لو أن النشء اقتنع بها أو صدقها من فَرط زَيف أمثال هؤلاء وهو ما يحدو به إلى اهتزاز ثقته في قضاء بلده وبين أفراد مجتمعه. وهو هدف ماكر خبيث تسعى إليه الجماعة الإرهابية بكل ما أوتيت من إمكانيات فضائية زائفة. لا سيما أنهم يتخيرون الظرف الذي يمكن فيه احتمال تصديق مثل هذه الشائعات.

ومن آثارها السيئة نشر العداء النفسي بين شرائح المجتمع من خلال التشكيك في نزاهة مؤسسات الدولة لا سيما الشائعات التي تُلمِّح إلى عدم تطبيق القانون على فئات مُعينة من المجتمع أو أنَّ قضية ما أو حَدث معين لن يأخذ القانون مجراه بشأنه وهو ما يُعمِّق الفجوة بين أفراد المجتمع وإثارة الخوف بين طبقاته وفئاته.

- شائعة الإفك تؤذي رسول الله ﷺ:

في شائعة الإفك طعن المنافقون في عِرض النبي ﷺ بما نسبوه لزوجه السيدة عائشة رضي الله عنها للنيل منه ومن أهل بيته

الأطهار والهدف الخبيث الذي لا يخفَي على أحد من إطلاق هذه الشائعة هو إحداث لفقدان الثقة والخلل في المجتمع الإسلامي بعد أن فشلوا بكل محاولاتهم الجاهلية في إحداث ذلك.

ولما كان البشر هم البشر فقد أدرك المنافقون ما يمكن أن يكون من أثر فادح لهذه الشائعة في نفوس أصحاب الرسول بصفة خاصة وفي نفوس المسلمين بصفة عامة.

وملخص هذه الحادثة كما أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما وكما وردت في كتب الحديث والسيرة أن المنافقين استغلوا حادثة وقعت لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في طريق العودة من غزوة بني المصطلق، حين نزلت من هودجها لبعض شأنها، فلما عادت افتقدت عقدا لها، فرجعت تبحث عنه، وحمل الرجال الهودج ووضعوه على البعير وهم يحسبون أنها فيه، وحين عادت لم تجد الرَكْب، فمكثت مكانها تنتظر أن يعودوا إليها بعد أن يكتشفوا غيابها، وصادف أن مَـرَّ بها أحد أفاضل أصحاب النبي ﷺ وهو صفوان بن المعطل السلمي رضي الله عنه، فحملها على بعيره، وأوصلها إلى المدينة؛ فاستغل المنافقون هذا الحادث، ونسجوا حوله الإشاعات الباطلة، وتولى ذلك عبد الله بن أُبَي بن سَلول، فاتُهِمَت أم المؤمنين عائشة بالإفك.

وقد تسبب ذلك في أذى للنبي ﷺ لِما قيل في حق زوجه الطاهرة إيذاء شديدا. بل مرضت عائشة مرضا عِضالا بسبب الشائعة المغرضة واستأذنت النبي ﷺ في الانتقال إلى بيت أبيها، وانقطع الوحي شهرا عانى الرسول ﷺ خلاله كثيرا، إلى أن نزل الوحي من الله موضحا ومُبرئا السيدة عائشة رضي الله عنها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾[1].

وتصف السيدة عائشة أثر شائعة الإفك على رسول الله ﷺ كما جاء في كتب السيرة تقول: «قدِمنا المدينة فمرضتُ حين قدِمتُ شهرا والناس يفيضون في قول أصحاب الإفك لا أشعر بشيء من ذلك. ويريبني أني لم أعرف من رسول الله صلى الله عليه وسلم الرفق والشفقة الذي كنتُ أرى منه حين أمرَض، إنما يدخل عليَّ فيُسلم، ثم يقول: (كيف حالك) ثم ينصرف".

في قول السيدة عائشة هذا، ما يكشف عما تُحدثه الشائعات من أثر نفسي يؤذي من يتعرض لها. فهذا رسول الله ﷺ رغم

(1) سورة النور: الآية 11.

نبوته وعُلو منزلته وحِلمِه الذي اتُصف به يتأثر كما يتأثر كل البَشر ويحزن حزنا شديدا.

- الرسول ﷺ هَمَّ بتطليق عائشة:

ويظهر عظيم أثر الشائعات فيما روته السيرة من أن رسول الله ﷺ لما استشار الصحابة في قصة الإفك في فِراق أهله دعا علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد يستشيرهما في فِراق أهله. قالت عائشة: فأما أسامة فأشار على رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله (أي عائشة) فقال: يا رسول الله: (أهلك ولا نعلم عنهم إلا خيرا). وأما عليٍّ – ويبدو أن الشائعة نالت منه هو الآخر – فقال: (يا رسول الله لم يُضيِّق الله عليك والنساء سواها كثير) وإن تسأل الجارية تَصدُقك، قالت: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة (الجارية): فقال: (أي بريرة، هل رأيتِ من شيءٍ يُريبك من عائشة؟ قالت بريرة: لا والذي بعثك بالحق ما رأيتُ عليها أمرًا قَـط أعيبه عليها. قالت: (فبكيتُ يومي ذلك كله لا يرقأ لي دمع ولا أكتحل بنوم).

- الشائعة تُوجع السيدة عائشة رضي الله عنها:

لم يكن أثر الشائعة الشنعاء على السيدة عائشة رضي الله عنها أقل ألما وحزنا مما ألمَّ برسول الله ﷺ ولنا فيما قالته – هي

– في جانب من جوانب تلك الحادثة الشنعاء ما يُغني عن أي وصف لحزنها وآلامها فها هي حروف كلامها تَقطُر ألما وحزنا دفينا. قالت:

"فبينما أبواي جالسان عندي وأنا أبكي دخل رسول الله ﷺ علينا ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها، فتشهد ثم قال: (أما بعد: يا عائشة، فإنه قد بلغني عنكِ كذا وكذا فإن كنتِ بريئة فسيُبرئكِ الله، وإن كنت ألممتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه).

فلما انقطع دمعي. قلتُ لأبي: أجِب رسول الله ﷺ عني فيما قال. فقال أبي: والله ما أدري ما أقول لرسول الله. فقلتُ لأمي: أجيبي رسول الله فيما قال؟ قالت أمي والله ما أدري ما أقول لرسول الله فقلت: (إني والله لقد علِمتُ أنكم قد سمِعتم بهذا الحديث، حتى استقرَّ في نفوسكم وصدقتم به، فلئن قلتُ لكم إني بريئة لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفتُ لكم بأمر والله يعلم أني منه بريئة لَتُصَدِّقونُنِّي، وإني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال أبو يوسف (أي يعقوب عليه الصلاة والسلام) حين قال: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) ثم تحولتُ فاضطجعتُ على فراشي، والله

يعلم إني حينئذٍ بريئة، ولكن والله ما كنتُ أظن أن الله مُنزِّل في شأني وحيًا يُتلى، ولشَأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يُتلى».

ومن هنا كانت حكمة الإسلام في تشريع حد القذف.

وإذا عدنا إلى موضوع هذا الكتاب فإذا بأذىً فادح يلحق بالشيخ علي يوسف من جراء ما أُطلِق حوله وحول زوجه صفية السادات من شائعات. فلنا أن نتخيل ما ألمَّ به ومِصر كلها تلوك سيرته وتنهش في عِرضه وتتلصص الصحف على حياته الخاصة وتتقاذفه ألسنة الناس بين منتقد وساخر ومتهكم حتى كبار الساسة أمثال الزعيم مصطفى كامل لم يسلم منه الشيخ علي يوسف. فلم يستطع كبح جماح أثر ما كان بينهما من خصومة سياسية وأخذ يكتب ذامًا في أخلاق الرجل لا لشيء إلا لأنه وهو في الأصل فقير تزوج من سيدة هي في الأصل من الأغنياء!

هذا الأذى الذي لحق بالشيخ علي يوسف بلغ حد اعتزاله السياسة والصحافة والتحرير ولجأ إلى التصوف والبُعد عن الناس وعُيِّن شيخا لمشيخة السادة الوفائية حتى وفاته في العام 1913. بدد كل ما كان فيه من مَجد بسبب ما ألمَّ به من أذى الشائعات

والرأي العام. «فكان مثله كمثل الرابح الذي خسر كل شيء وهو لم يزل في حلَبة الصراع فيُلقي سلاحه وهو في أوج انتصاره ويُدير ظهره إلى خصومه قبل أن ينقشع غُبار المعارك، ثم يتركهم وهُم في ذهول من أمره ليأوي إلى ركن ظليل في تكية صوفية متعلقا بأهداب الانتساب إلى بيت من بيوت السادة الأشراف، عساه يجد في الشرف ما يُرضي كبرياءه الجريح، ويعالج العقدة التي دمَّرت سعادته ونغَّصت حياته - عقدة النسَب - وحَرمته لذة الاستمتاع بالنصر التي اجتناها بأظفاره في مجتمع كان يقيم اعتبارا كبيرا لعوامل الحسَب والنسَب[1].

ولم يقف الأذى الذي لحق بصفية السادات عند حد ما جرى خلال نظر قضيتها بل عاد يلحق بها مرة أخرى بعد مرور سبع سنوات على وفاة الشيخ علي يوسف وزواجها مرة أخرى من الممثل زكي عكاشة كما تقدم.

ولنا أن نتخيل ما عاناه أهل نيرة أشرف من ألم وأذى بسبب ما جرى خلال وبعد نظر قضية مقتلها بل وبعد تنفيذ حكم الإعدام في القاتل، وما كان من نهش في الحياة الخاصة لابنتهم وما عرَّض به السفهاء في عِرضها بل طال التجني على والديها والتفتيش في

(1) كان وأخواتها: مرجع سابق صـ 105.

علاقتهما ببعضهما وأنهما منفصلان بَيدَ أنهما يقيمان في بيت واحد في تلميح لا يمُت للأخلاق بصلة.

ربما لطَف الله بهذه الفتاة أن لقيَت ربها، فلسنا ندري كيف كانت ستواجه كل ما كان من بذاءات ما يسمونه (الرأي العام) فيما لو قُدِّر لها الحياة بعد الحادث.

أرأينا ما يمكن أن يفعله الهراء والشائعات من تدمير للبشر!!

وسائل الاتصال والتقنية الحديثة

وأثرها في نشر الشائعات

يُعد الفضاء التكنولوجي عمومًا ومواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص - في الوقت الراهن - من أخطر أسباب وعوامل انتشار الشائعات وسرعة تداولها، ذلك لما يحظى به هذا الفضاء من تردد ملايين المستخدمين عليه من خلال هذه الوسائل والتقنيات على مدار الساعة بمناسبة أو غير مناسبة، وسواء أكان المستخدم يبحث عن خبر تتصل به الإشاعة أم مجرد مُتصفح عابر سبيل، فإذا به يلتقي بالإشاعة دون بحث أو عناء.

فلقد ساعدت أجهزة الاتصال الحديثة ومواقع التواصل وبرامج التراسل الاجتماعي المتنوعة على سرعة انتشار الشائعات وزيادة معدلها إذ يسهل لكل شخص يحمل هاتفا نقالا أو يستخدم جهاز كومبيوتر لوحي (تابلت) أو محمول «لابتوب) أن يبث في ضغطة زر ما يريد أن ينشره من أخبار تتشكل منها الشائعات أو يعيد نشر

ما أرسل إليه من أصدقائه أو ما قرأه أو شاهده أو أبصر رسما له على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

وتجد الشائعات مجالا خصبا لها من خلال هذه الوسائل والتقنيات نظرا لغياب المعلومة الموثقة حول حَدث ما أو خبر يَهُم الناس أو الوقوف على حقيقته، فلما لا يصلوا إليها يتعاملون مع الشائعات على أنها الحقيقة.

فإذا كانت الشائعة كذلك وكان الهراء هو الكلام الفارغ أو الكثير الفاسد الذي لا نظام له. أو التفاهة أو السخافة، فإن كل هذا قد تحقق في قضية نيرة أشرف كذلك.

والملاحظ في هذه القضية أن كل ما أثير فيها من شائعات كان مصدره الرئيس هو الفيس بوك وقنوات اليوتيوب بل يمكننا القول إن كل الشائعات حول القتيلة وحول إجراءات المحاكمة كان يتم إطلاقه من خلال هذه الوسائل والتقنيات الحديثة وهو ما زاد من سرعة انتشار الشائعات وسرعة الإضافة عليها أو اختلاق غيرها مَبنيا على ما بُثَّ قبلها. فقد ضَخَّمت الشائعات الأخبار حول القتيلة وأظهرتها بصورة تختلف عن صورتها الحقيقية بالتهويل أو اختلاق إضافات إليها لأغراض خبيثة ودون التحقق من صدقها.

فقد أصبحت شبكة التواصل الاجتماعي عبر مختلف تطبيقاتها التي تسمح بإرسال وقراءة ومشاهدة الرسائل النصية والملفات المسموعة والمرئية من العوامل المساعدة على زيادة انتشار الشائعات وذلك بسبب سهولة نشرها لا سيما من خلال الهواتف النقالة.

ضرورة مكافحة الشائعات

من هنا وبمناسبة هذا الكتاب لابد من التصدي بالقانون لكل من يَبث سمومه على هذا النحو بشائعات مقصودة أو غير مقصودة طالما أنها تشكل أخبارا غير صحيحة وتفتقر إلى مصدر موثوق فيه وذلك بتقديمه للمحاكمة الجنائية ولو كانوا من الكثرة بمكان. لا سيما أن لدينا النصوص العقابية التي تحكم مثل هذا السلوك الإجرامي وإلا تشكك أفراد المجتمع في قيمهم ومعتقداتهم وفقدوا الثقة في مؤسسات الدولة وتحطمت لديهم الروح المعنوية.

- دور الإعلام في مكافحة الشائعات:

لا يُنكر أحد ما يُمكن أن يضطلِع به الإعلام من دور فعال في مكافحة الشائعات. ذلك أن الدور الرئيس للإعلام في أي مجتمع هو الحفاظ على الترابط الاجتماعي بين فئاته وبث روح السلم العام والطمأنينة. ولا يتحقق هذا إلا من خلال تفنيد ما يبُث أو يُنشر من شائعات بواسطة متخصصين في هذا المجال

حتى لا يقع المواطن فريسه لما يتناهى إلى سَمعِه أو بصره منها ولا يجد من يُفندها أو يكشف زيفها بالبراهين وبخطاب يوافق العقل والمنطق. فعلى الإعلام كشف زيف الشائعات من خلال خبراء متخصصون. واستخدام المسلسلات والأفلام الهادفة التي تكشف هذا الزيف وخطورته على المجتمع وترسخ وجوب إعمال العقل والمنطق فيما يسمعه الناس من إشاعات والكشف عن ملابساتها وأهدافه الهدامة ومن يقف من خلفها.

- دور الصحف ووزارة الثقافة:

وكذلك يقع عبء كبير على دور الصحف ووزارة الثقافة فيما تعقد من مناقشات ثقافية أو ندوات بأن تسعى إلى الأخبار الصحيحة من مصادرها.

كما يتسنى ذلك بيسر للصحف من خلال مخاطبة الجماهير بالمقالات لكبار الكتاب وعلماء الاجتماع وعلم النفس سواء بالمقالات كما قلنا أو بالرسوم الكاريكاتورية أو ما شابه مما يمكن معه مقاومة ما يظهر بمناسبة حدث ما من إشاعات.

- دور الإذاعة والتليفزيون:

ولا يقل دور الإذاعة والتليفزيون في مقاومة الإشاعة عن دور الصحف لا سيما أنها أكثر انتشارا منها، وأن سهولة وصول الكلمة المسموعة إلى الجمهور عن الكلمة المكتوبة عامل مهم في هذا الصدد وذلك من خلال تقديم البرامج الساعية إلى هذا الهدف الهام لتوعية الجماهير أو من خلال الأغاني والمسلسلات الإذاعية الهادفة التي تعالج مشكلات المجتمع وعلى رأسها ما يتعرض له من إشاعات في كثير من المناسبات والأحداث واستضافة كبار الكتاب والأدباء والصحافيين من خلال برامج يكون هذا هو هدفها.

- دور السينما والمسرح والأدباء:

ولا يمكن إهمال دور السينما والمسرح في الهدف ذاته من خلال نشر الأفلام والمسرحيات التي تُرسِّخ لمحاربة الشائعات وإعلاءِ قِيَم المجتمع ومبادئه التي تَربَّي عليها حتى لا يكون الجمهور فريسة لِلَّعِب بمشاعره وعقله فيما يواجه من أحداث جِسام تُطلَق بمناسبتها الشائعات.

ثم يقع العبء الأكبر في مقاومة الشائعات على الكتَّاب ورجال الأدب إذ عليهم والأمر أصبح على هذه الحال نظرا

لانتشار وسائل التقنية الحديثة أن يكون المنتَج الأدبي بنَّاءً لا يُخاطب الغرائز أو يَبعد في فكرته عما يحقق الصالح العام ويكشف خطورة الشائعات وآثارها المدمرة على المجتمعات.

- دور الجهات المختصة بتطبيق القانون:

وحسَنا فعلَت النيابة العامة خلال السنوات الأربع الماضية من إنشاء إدارة البيان بمكتب السيد النائب العام التي تتولى إصدار بيانات فورية فيما تضطلع به من تحقيقات في جرائم خطيرة ذات أثر على المجتمع حتى لا تترك الناس فريسة للشائعات وقد لمسَها الشعب خلال تلك الفترة وبالفعل كانت تُخرس ألسنة مُروجي الإشاعات.

وكذلك ما رصدته من جرائم تشكل اعتداء على المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري أو تنتهك حرمة الحياة الخاصة، من خلال ما ينشره الموتورين عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات كالأخبار والصور وما في حكمها التي تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة وهو ما تجرمه المادة 25 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

مثل ما يرتكب من جرائم أخلاقية عبر تطبيق «تيك توك» من خلاعة وفيديوهات تثير الغرائز وتدمر قيم المجتمع.

ومن القِيَم الأسرية: الترابط الأسرى، وبر الوالدين واحترامهما، وتقوية العلاقة بين الزوجين، وحب الأسرة والانتماء لها والعلاقة الحسنة بالجيران، إلخ.

ذلك أن حماية البُعد الاجتماعي في الدولة هو من الأمن القومي ويعنى توفير الأمن للمواطنين وكذلك البُعد الثقافي كحماية الفكر والمعتقدات والحفاظ على التقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية فمتى عمل الجاني من خلال بث عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أية مواد دعائية وما في حكمها مما يُعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالقانون وجب عقابه. والبَث يعنى لغة الإذاعة أو النشر أو إشاعة الشيء، ويستوي أن يكون هذا البث مكتوبًا أو مسموعًا أو بالفيديو أو بالرسوم أو بالصور أو بالكاريكاتير أو بثا تليفزيونيا عَبر شبكة الإنترنت من خلال أي تطبيق يستخدم في هذا الصدد.

ولقد برز هذا النوع من الاعتداء على القيم الأسرية بعد شيوع استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات

الدولية «الإنترنت» ومنها ما شهده المجتمع المصري 2020 من أحداث قضية عُرفت إعلاميا بـــ (فتاة التيك توك) اتُهمَت فيها فتاتين، قامت إحداهما بنشر صور ومقاطع مَرئية مخلة وخادشة للحياء العام على حسابها الشخصي على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وقامت الثانية بالإعلان عن طريق حسابها الشخصي على ذات الشبكة لعقد لقاءات مخلة بالآداب عن طريق دعوة الفتيات البالغات والقاصرات إلى وكالة أسَّستها عبر تطبيق التواصل الاجتماعي المسمَّى «لايكي» للقاء الشباب عبر محادثات مرئية مباشرة وإنشاء علاقات صداقة مقابل حصولهن على أجر يتحدد بمدى اتساع مساحة المتابعين لهذه المحادثات.

وتصدت النيابة العامة للقضية بالتحقيق وأحالتهما إلى المحاكمة الجنائية متهمة كلتاهما: أولا – «بالاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية في المجتمع المصري، بأن قامت الأولى بنشر صور ومقاطع مرئية مخلة وخادشة للحياء العام على حسابها الشخصي على شبكة المعلومات الدولية. وقامت الثانية بالإعلان عن طريق حسابها لعقد لقاءات مخلة بالآداب عن طريق دعوة الفتيات والبالغات والقاصرات على حد سواء إلى وكالة أسستها على تطبيق التواصل

الاجتماعي المسمى «لايكي» للقاء الشباب عبر محادثات مرئية مباشرة وإنشاء علاقات صداقة مقابل حصولهن على أجر يتحدد بمدى اتساع المتابعين لتلك المحادثات التي تذاع للكافة دون تمييز. ثانيا – قامتا بإنشاء وإدارة واستخدام حسابات خاصة على شبكة المعلومات الدولية تهدف إلى ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام السابق». وقضت محكمة أول درجة بعقابهما[1].

كما تتحقق **مقاومة الشائعات بإذاعة جلسات المحاكمات** في القضايا التي تَشغل الجمهور لفظاعتها أو بالنظر إلى شخص الجاني أو المجني عليها لمقاومة ما تبثه الإشاعات مستغلة هذه الظروف تلميحا للتشكيك في نزاهتها وكذلك عند النطق بالأحكام.

وكذلك بما تقوم به **الجهات المعنية بمكافحة جرائم تقنية المعلومات** أي الجرائم الإلكترونية التي ترتكب في الفضاء الإلكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ذلك الفضاء الذي صار جزءا هاما من الحياة اليومية للمواطنين، ما جعل الناس يعتقدون أنه فضاء مباح يمرحون فيه بدون ضابط من أخلاق أو قانون، فتحولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي من فضاءات للتعارف إلى منابر للتراشق، وساحة لنشر الشائعات وما لا يتفق

(1) القضية رقم 471 لسنة 2020 جنح اقتصادي القاهرة.

وقيم المجتمع، فأفرز الواقع الإلكتروني والعالم الافتراضي العديد من التجاوزات الأخلاقية وعلى رأسها الشائعات من خلال الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي مثل «فيس بوك لايف» و«يوتيوب» و«تويتر» و«انستجرام» و«وواتس آب» وغيرها.

تجريم نشر الشائعات

الشائعات جريمة أفرد لها المشرع نصوصًا عقابية سواء في قانون العقوبات أو بعض القوانين الجنائية الخاصة على النحو التالي.

- في قانون مكافحة جرائم الإنترنت:

(*) كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الالكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات الى نظام أو موقع اليكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته، أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات معلومات أو أخبارا أو صورا وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة. وعقوبة هذه الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى

هاتين العقوبتين (المادة 25 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات).

- في قانون تنظيم الاتصالات:

(*) كل من تعمد إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات. وعقوبة هذه الجريمة الحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بأحدي هاتين العقوبتين (المادة 76/ 2 من القانون 10 لسنة 2003). ويدخل في مفهوم الإزعاج أي شائعة ينشرها الجاني ضد المجني عليه.

- في قانون مكافحة الإرهاب:

(*) كل من روَّج أو أعد للترويج بطريق مباشر أو غير مباشر لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى. وعقوبة هذه الجريمة السجن مدة لا تقل عن خمس سنين. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين، إذا كان الترويج داخل دور العبادة أو بين أفراد القوات المسلحة، أو قوات الشرطة، أو في الأماكن الخاصة بهذه القوات. المادة 28 من القانون رقم 94 لسنة 2015).

- في قانون تنظيم الصحافة والإعلام:

(*) يحظر على المؤسسة الصحفية والوسيلة الإعلامية والموقع الإلكتروني نشر أو بث أي مادة أو إعلان يتعارض محتواه مع أحكام الدستور أو تدعو إلى مخالفة القانون أو تخالف الالتزامات الواردة في ميثاق الشرف المهني، أو يخالف النظام العام أو الآداب العامة، أو يحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية. وللمجلس الأعلى للاعتبارات التي يقتضيها الأمن القومي أن يمنع مطبوعات أو صحفا أو مواد إعلامية أو إعلانية صدرت أو جرى بثها من الخارج من الدخول إلى مصر أو التداول أو العرض وعلى المجلس أن يمنع تداول المطبوعات أو المواد الإباحية، أو التي تتعرض للأديان والمذاهب الدينية تعرضا من شأنه تكدير السلم العام، أو التي تحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية. ولكل ذي شأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري. (المادة 4 من القانون 180 لسنة 2018).

(*) يحظر على الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني نشر أو بث أخبار كاذبة أو ما يدعو أو يحرض على

مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعنا في أعراض الأفراد أو سبا أو قذفا لهم أو امتهانا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية. ويلتزم بأحكام الفقرة السابقة كل موقع إلكتروني شخصي أو مدونة إلكترونية شخصية أو حساب إلكتروني شخصي يبلغ عدد متابعيه خمسة آلاف متابع أو أكثر. ومع عدم الإخلال بالمسئولية القانونية المترتبة على مخالفة أحكام هذه المادة، يجب على المجلس الأعلى اتخاذ الإجراء المناسب حيال المخالفة، وله في سبيل ذلك وقف أو حجب الموقع أو المدونة أو الحساب المشار إليه بقرار منه. ولذوي الشأن الطعن على القرار الصادر بذلك أمام محكمة القضاء الإداري (المادة 19 ق 180 لسنة 2018).

(*) يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث التعرض للحياة الخاصة للمواطنين. كما يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث تناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم، ومستهدفا المصلحة العامة (المادة 20 ق 180 لسنة 2018).

في قانون العقوبات:

(*) كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة 171 من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه. وعقوبة هذه الجريمة غرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه. فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه. (جريمة القذف – المادة 302 عقوبات).

(*) كل من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به. وعقوبة هذه الجريمة هي العقوبة السابقة (المادة 305 عقوبات).

(*) كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. وتكون العقوبة السجن وغرامة

لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب. وعقوبة هذه الجريمة الحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه. وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب. (المادة 102 مكررا، 1، 2 عقوبات).

(*) كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. وعقوبة هذه الجريمة الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. (المادة 188 عقوبات).

- شائعة صحة الرئيس:

ومن القضايا الشهيرة تطبيقا للمادتين السابقتين من قانون العقوبات القضية التي اشتهرت إعلاميا باسم (شائعة صحة الرئيس) واتهم فيها الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى. فنسبت إليه النيابة العامة أنه في غضون الفترة من 27/ 8/ 2007 حتى 30/ 8/ 2007 بدائرة قسم بولاق أبو العلا:

أولا – أذاع أخبارا وبيانات وإشاعات كاذبة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وذلك بأن نشر بالعدد رقم 130 من جريدة الدستور والتي يتولى رئاسة تحريرها والكتابة فيها خبرا كاذبا بعنوان «أنباء عن سفر الرئيس مبارك مريض بقصور بالدورة الدموية مما يقلل من نسبة وصول الدم إلي أوعية المخ». وعنوانا آخر أورد فيه «مستقبل مصر مرهون بقرارات عاطفية يتخذها الرئيس لحظة المرض».

كما نشر بذات العدد مقالا تحت عنوان «الآلهة لا تمرض». تضمن أخبارا وبيانات كاذبة أكد فيها شائعات المرض مما أدي إلى انخفاض مؤشر البورصة بصورة غير عادية وتصفية المستثمرين الأجانب لاستثمارات بلغت قيمتها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليون دولار الأمر الذي أضر بالمصلحة السياسية والاقتصادية للبلاد.

ثانيا – نشر بسوء قصد بإحدى طرق العلانية أخبارا وإشاعات وبيانات كاذبة كان من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة بأن نشر بسوء قصد وبطريق الكتابة والرسوم التوضيحية في عددي جريدة الدستور المشار إليهما الأخبار والبيانات والإشاعات الكاذبة موضوع الاتهام السابق مواليا تكرار النشر دون اعتبار

للثابت من عدم صحتها إذ نشر بالعدد رقم 132 مقالا تحت عنوان «زيارة مبارك إلي برج العرب فشلت في القضاء علي شائعة مرضه» أكد خلاله تلك الأخبار والإشاعات مما ألحق الضرر بالمصلحة العامة علي النحو المبين تفصيلا بالتهمة الأولي وبالتحقيقات.

وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين 102 مكررا فقرة 1، 188 من قانون العقوبات. وقضت محكمة أول درجه حضوريا بتوكيل بمعاقبة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنية لإيقاف التنفيذ مؤقتا مع إلزامه بالمصروفات الجنائية فاستأنف المحكوم عليه فقضت محكمة الجنح المستأنفة بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرين وألزمته المصروفات الجنائية.

ويستوي أن يكون نشر الشائعات عن طريق الصحف الورقية أو في كتاب أو في أي صورة من صور النشر أو يكن النشر عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وبأي وسيلة كانت أو أي جهاز كان.

(*) كل من أذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد. وعقوبة هذه الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد

على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه فإذا وقعت الجريمة في زمن الحرب، أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفي أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة، أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، أو كان الجاني من ضباط القوات المسلحة أو أحد أفرادها أو من العاملين المدنيين لديها كانت العقوبة السجن. ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم (المادة 80 أ عقوبات).

(*) كل من أذاع عمدا في زمن الحرب أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأمة. وعقوبة هذه الجريمة السجن وتكون العقوبة السجن المشدد إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية. (المادة 80 ج عقوبات).

(*) كل مصري أذاع عمدا في الخارج أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك

إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد. وعقوبة هذه الجريمة يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 100 جنيه ولا تجاوز 500 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن حرب (المادة 80 د عقوبات).

(*) كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى لإنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة على خلاف القانون يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي. وعقوبة هذه الجريمة السجن (المادة 86 مكرر عقوبات).

كتب للمؤلف

- كتب أدبية:

1 – يوميات وكيل نيابة	مجموعة قصصية.
2 – يوميات قاض	مجموعة قصصية.
3 – بـرجــولا	مجموعة قصصية.
4 – لحظة انهيار	مجموعة قصصية.
5 – حكايات قضائية	نصوص سردية.
6 – الحب بعد المداولة	نصوص نثرية.
7 – فيض الخاطر	نصوص نثرية.
8 – من المشرحة	مجموعة قصصية.
9 – أنا خير منه	روايـة.
10 – حيرة أمل	مجموعة قصصية.

- كتب تاريخية قضائية:

1 – القتل باسم الوطن والدين.

2 – إرهاب الجماعة. صفحات من سجلات القضاء وشهود من أهلها.

3 – دنشواي. أصل الحكاية والجلاد.

4 – القضاء في الإسلام. دراسة تطبيقية.

المحتويات

الإهداء 7

تقديم 9

حاتم إبراهيم سلامة 15

مقدمة 17

كلمة لازمة 25

– كلينتون ومونيكا: 25

الرأي العام والقضاء 37

– اغتيال بطرس غالي باشا: 40

– اغتيال القاضي الخازندار: 41

– قضية السيارة الجيب: 43

– كتاب (في الشعر الجاهلي): 44

– كتاب من هنا نبدأ: 46

من هي صفية السادات 48

من هو الشيخ علي يوسف 50

- علاقته بالشيخ عبد الخالق السادات: 54
- علاقته بالخديو - علاقته بمصطفى كامل: 55
قصة الزواج 57
- بداية الأحداث: 58
- أحداث الزواج: 59
- لجوء الشيخ علي يوسف إلى صديقه الشيخ البكري: 59
- عقد القران: 62
- جريدة المقطم تذيع النبأ: 63
- إبلاغ الصحف باعتراض الشيخ السادات: 63
- إبلاغ النيابة العامة: 65
- الشيخ السادات يرفع دعوى لفسخ العقد لعدم الكفاءة: 65
- تعليق الشيخ علي يوسف على رفع الدعوى: 66
- الشيخ علي يوسف يُبرر ملابسات الزواج: 66
- مصطفى كامل يهاجم الشيخ علي يوسف: 68
- لم يسلم الشيخ عل يوسف من العقاد: 70

- كرومر يتدخل في الصراع: 71

المحكمة والشِّق المستعجل من الدعوى 72

- المحكمة: 73
- رد فعل الشيخ علي يوسف: 75
- صفية تغادر منزل الزوجية بعد الحكم: 75
- وقيعة الصحف: 76
- موقف القضاء من الحكومة: 76
- جريدة الأهرام تشارك في الهراء: 77
- إضراب القضاة: 78
- رد فعل الحكومة: 80
- المحكمة تُعدِّل قرار التفريق: 80
- أزمة بسبب رسائل الغرام: 81

وقائع نظر موضوع الدعوى 83

- شهود الشيخ السادات: 83
- مرافعة الشيخ علي الفندي عن السادات: 85
- دفاع الشيخ علي يوسف: 87

- الحكم: 88
- استئناف الحكم: 88
- حكم الاستئناف: 89
- نهاية المطاف: 89
- صفية تتزوج بعد وفاة الشيخ علي: 91

عام الكَف وعام الكُفء 93

- عام الكَف: 93
- عام الكُفء: 95

استياء نَفر قليل 97

- الشاعر حافظ إبراهيم 98
- قصيدة (حَطَمْتُ اليَراعَ) 98
- موقف الزعيم سعد زغلول: 103
- سعد زغلول لا يقر زواج صفية السادات بعد وفاة زوجها: . 107

قضية نيرة أشرف 109

- من هي نيرة أشرف: 110

- الوقائع منذ بدايتها: 111
- متى تعلق المتهم بالمجني عليها: 112
- المتهم يتوهم حب المجني عليها: 113
- المتهم يطارد المجني عليها: 114
- المتهم يحاصر المجني عليها في الفضاء الإلكتروني: 115
- ادعاء المتهم حب المجني عليها مجرد وهم: 117
- المتهم يختلق أحداثا كاذبة خلال المحاكمة: 118
- المتهم يلاحق المجني عليها بشخصها: 118
- تحول المتهم إلى الكراهية البغيضة: 119
- المتهم توهم إهانته بسبب رفضه: 120
- تصرفات المتهم تنبئ عن خطورة إجرامية: 121
- المتهم أساء لسُمعة المجني عليها: 121
- المتهم يتخذ قراره بقتل المجني عليها: 122
- كيف وضع المتهم مخططه للقتل: 123
- شراء السكين الجديد الحاد: 124

- المتهم يتقصَّى عن حافلة المجني عليها: 125
- قبل ركوب الحافلة: 126
- المتهم يستقل حافلة المجني عليها: 126
- لحظة القتل: 127
- ذبح المجني عليها بعد الطعنات المتعددة: 128
- من كواليس المحاكمة: 129
- المتهم يستعطف الجمهور: 133
- تعَاطُف مَذموم: 136
- حكم النقض يُخرس الألسنة: 138
المحكمة توجه كلمة للمجتمع: 139
- توصية بإذاعة تنفيذ عقوبة الإعدام على الهواء: 142
- مردود كلمة المحكمة: 143
- الكاتب الصحفي حاتم سلامة: 146
- الكاتب الصحفي الأستاذ عبد النبي النديم: 149
- الشاعر فاروق جويدة: 153

- جريدة العين الإخبارية بأبي ظبي: 154
- الأستاذة المحامية نهاد أو القمصان: 155
- الأستاذة الصحفية منى ربيع: 156
- الأستاذة الصحفية نجلاء رفاعي: 156
- الأديب المهندس شرقاوي حافظ: 157

حقيقة الحادثة كما وقرت في عقيدة المحكمة 161

- تدليل المحكمة على سلامة إرادة ونفس المتهم: 168

الحـب بين رسائل العشق والتهديد 177

- بعض رسائل الشيخ علي إلى صفية: 178
- رومانسية صفية: 183
- رسائل القاتل: 184
- رسائل المقتولة: 185

الهراء قديم حديث 187

- قضيتان عاديتان والهراء كثير: 187
- ميليشيات إلكترونية إرهابية تستغل الحدَث: 189

- سطحية التناول الإعلامي: 191
- الصحافة لم تدافع عن شرفها: 194
- معتقد تأثير الرأي العام على القضاة: 195
- القضيتان وبعض القضاة: 196
- قُضاةٌ يتصدون للهَجمة: 201
- هراء بعض المحامين: 204
- انقسام المجتمع إلى تيارات متباينة: 208
- مناصرة طرف عن غير فهم: 209
- التعرض للحياة الشخصية: 210
- تباين أسباب فريقي الرأي العام: 212

خطورة الشائعات **215**

- الشائعات منذ خلق الإنسان: 216
- في غزوة أحد: 217
- شائعات الحروب والاحتلال: 218
- شائعات نابليون: 218

- في حرب مصر مع إسرائيل: 219
- الشائعات تكشف عن مُيول مَرضية: 220
- شائعة الإفك تؤذي رسول الله ﷺ: 222
- الرسول ﷺ هَمَّ بتطليق عائشة: 225
- الشائعة تُوجع السيدة عائشة رضي الله عنها: 225

وسائل الاتصال والتقنية الحديثة وأثرها في نشر الشائعات 231

ضرورة مكافحة الشائعات 235

- دور الإعلام في مكافحة الشائعات: 235
- دور الصحف ووزارة الثقافة: 236
- دور الإذاعة والتليفزيون: 237
- دور السينما والمسرح والأدباء: 237
- دور الجهات المختصة بتطبيق القانون: 238

تجريم نشر الشائعات 243

- في قانون مكافحة جرائم الإنترنت: 243
- في قانون تنظيم الاتصالات: 244

- في قانون مكافحة الإرهاب: 244
- في قانون تنظيم الصحافة والإعلام: 245
في قانون العقوبات: 247
- شائعة صحة الرئيس: 248
كتب للمؤلف **253**
- كتب أدبية: 253
- كتب تاريخية قضائية: 254